15/12/16

وزارة التـــــعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945

قالـــمـــــة

كليـــــــة العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

التخصص: التاريخ العام

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام بعنوان:

التنظيمات الإدارية الاستعمارية في الجزائر

(1830-1912 م)

إعداد الطالبة:

ناصر مريم

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الكريم قرين

أمام أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
النوي بن مبروك	أستاذ مساعد ب	رئيسا	جامعة 08 ماي 45- قالمة
عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا	جامعة 08 ماي 45- قالمة
الحواس غربي	أستاذ مساعد أ	عضو مناقش	جامعة 08 ماي 45- قالمة

السنة الجامعية: 2014-2015م

إهداء

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطاءه لأن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، فلله الحمد ملأ السماوات و ملأ الأرض وملأ ما بينهما وملأ ما شاء من شيء بعد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا له عبد .

إلى من قال فيهما الله عز وجل" ... وبالوالدين إحسانا"

إلى من سهرت وتعبت لأجلي، إلى من غمرتني بحبها وأحاطتني بحنانها وعطفها إليك: أمي.

إلى من تعب وتحمل المشاق لأجل راحتي، إلى من كافح وكان لي السند في هذه الحياة إليك: أبي.

أهديكما ثمرة جهدي التي سأقطفها بفضل دعواتكم لي كما أهدي عملي هذا إلى الإخوة الأعزاء: محمد، بلال، حمزة، وإلى كل عائلتي صغيرا كان أو كبيرا، إلى وردتي البيت " شهد وبشينة " .

إلى رفيقات الدرب وصديقات العمر: ريمة ، فاطمة ، ريمة ، عزيزة ، ميساء ، شهرة ، عفاف ،

اهدي بأكورة عملي مع تمنياتي لهم بالتوفيق والنجاح في هذه الحياة.

رحيم

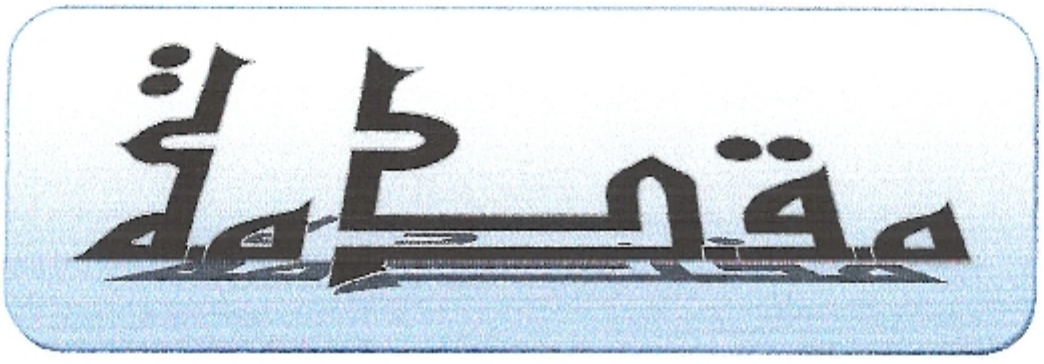
مقدمة

مقـــدمـــة:

يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر تجربة خاصة وأسلوبا متميزا في فرض الهيمنة الأوروبية على أحد الأقطار الإسلامية، فبغض النظر عن كونه يقوم على الآلة العسكرية ويستند إلى سياسة استيطانية ويهدف إلى تغيير المعطيات البشرية والقيم الحضارية ويعمل من أجل القضاء على الأسس الاقتصادية للبلاد الجزائرية، فإن هذا الاستعمار من حيث منهجيته وطرقه يشكل ظاهرة فريدة بل نموذجا خاصا في تعامل قوة أوروبية مع كيان آخر يتناقض معها في التوجهات ويختلف عنها في القيم الحضارية.

فقد كان المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر يتلخص في تكريس تبعية الجزائر لفرنسا وجعل استعمارها واقعا لا يمكن محو آثاره والتخلص منه في مختلف جوانب حياة الشعب الجزائري، ما يحول مستقبلا دون استرجاع الجزائر لكيانها السياسي وبناءها الاجتماعي وخصوصيتها الحضارية.

وتعد السياسة الإدارية من مميزات الظاهرة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، إذ تعددت هذه السياسة بين عسكرية ومدنية واتسمت بصدور قوانين كثيرة وتطبيق أساليب وطرق مختلفة الهدف، وذلك لتحطيم بنى المجتمع الجزائري وبخاصة في فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذي استحدثت فيه تنظيمات إدارية فرنسية اتسمت بطابع التدرج والتروي الشديدين وكان الهدف من وراء ذلك "تهيئة النفسية الجزائرية" لقبول الاحتلال الفرنسي وإنجاح عملية الاستعمار وترسيخه بحيث يصعب مقاومته والتخلص من آثاره.

وبما أن البحث في هذا الجانب من تاريخ الجزائر يتطلب دراسة موسعة ومعالجة مستفيضة فإننا اكتفينا بتحديد فترة الدراسة من 1830 إلى 1912 محاولين بذلك رسم إطار عام للممارسة الاستعمارية الفرنسية، وهذا ما يقود إلى طرح الإشكالية التالية:

- ما هي أهم الأساليب والوسائل التي اعتمدها الفرنسيون في إخضاع الجزائر وتحويلها إلى مستعمرة مندمجة مع فرنسا ؟

وتقودنا هذه الإشكالية لطرح العديد من التساؤلات:

- كيف كانت الإدارة الاستعمارية بشكل عام تخطط وتنفذ ؟
- إلى أي حد لعبت الإدارة الاستعمارية الدور في التمهيد لتثبيت الاحتلال ؟ كيف كانت تنظم وتسير تلك الإدارة ؟
- ما هي طبيعة وأهداف ونتائج السياسة الاستعمارية في المجالات الإدارية والاقتصادية والثقافية ؟

ترجع أسباب اختيار موضوع البحث إلى ما يلي:

1. الرغبة الشخصية في البحث في هذا الجانب من تاريخ الجزائر للتعرف على السياسة الفرنسية الجائرة وكيف تمكنت بفضل تنظيماتها أن تبسط سيطرتها على كامل الجزائر وتحولها إلى مستعمرة تابعة في جميع ميادين الحياة.
2. محاولة الكشف عن خبايا الإدارة الفرنسية التي عملت على تكريس جهودها لفرض نظام وسياسة محكمة مكنتها من احتلال أرض الجزائر واستعباد شعبها لفترة تزيد عن القرن والنصف القرن.
3. التعرف على أهم التنظيمات والقوانين الاستعمارية التي مكنت فرنسا من إخضاع شعب كامل لسيطرتها محاولة أسهامه بأنها لم تأتي لاحتلاله بل لإنقاذه من التخلص وإخراجه من الظلمات إلى النور.

تنبع أهمية هذه الدراسة من هدف أساسي هو محاولة فهم وكشف الغطاء عن السياسة الإدارية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي لفرض هيمنته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الشعب الجزائري، كما تهدف إلى تحديد معالم هذه السياسة وتنظيماتها المختلفة التي اعتمدتها لإخضاع الجزائر محاولة دمجها مع فرنسا واعتبارها جزء لا يتجزأ منها.

باعتبار أن المنه ج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة بحيث تتضمن قواعد خطوات للإجابة على أسئلة البحث من أجل التوصل إلى كشف الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية تتضمن المناهج التالية:

1. المنهج التاريخي الوصفي: الذي يتضمن الجانب التفسيري التحليلي في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة تمتد جذورها إلى الماضي.
2. المنهج التحليلي: وقد استعملته في دراسة الوقائع ومناقشتها وربطها ببعضها البعض بهدف الوصول إلى استنتاجات لأحكام جزئية أو عامة.
3. المنهج المقارن: استعنته في المقارنة بين مختلف الوقائع التي ارتبطت بالسياسات التعاقبية مما مكن من استنتاج اوجب التكامل بينها، كما أن مقارنة السياسات الاستعمارية في فترات متوالية سمحت لي بقراءة التطور الذي شهدته هذه السياسة ومعرفة النوايا الحقيقة للإدارة الفرنسية.

تم تناول هذه الدراسة من خلال اعتماد خطة تضمن مقدمة وأربعة فصول وخاتمة

الفصل التمهيدي:

وقد تم التعرض فيه لعملية الغزو والأسباب التي شجعت الفرنسيين على الإقدام على هذا الفعل الذي نتج عنه سقوط العاصمة عام 1830 م واحتلالها من طرف الجيش الفرنسي.

الفصل الأول:

وقد ارتأيت أن أتناول فيه مرحلة الحكم العسكري التي امتدت من سنة 1830 م إلى غاية 1871، وذلك بالتعرض لأهم التنظيمات الإدارية التي عرفتها هاته الفترة من تغيير إداري وذلك لتوطيد أركان الاستعمار بالاعتماد على السياسة الاستيطانية التي فرضتها بفعل القوة العسكرية لتسهيل دمج الجزائر بفرنسا.

الفصل الثاني:

وفيه تم التعرض إلى فترة الحكم المدني من 1871 إلى 1912 م بعد سقوط وانهيار الحكم العسكري، حيث تم استعراض مختلف الأحداث التي عرفتها هاته الفترة بداية بتغيير الهيكل الإداري إلى تطبيق سياسة الإدماج وإصدار قانون التجنيد الإجباري التعسفي.

الفصل الثالث:

أما الفصل الثالث والأخير فقد خصصته للحديث عن الإدارة الاستعمارية وأهم تنظيماتها في الجوانب الاقتصادية والثقافية والدينية من خلال استعراض لأهم الأساليب والوسائل التي اعتمدتها لمحاصرة الشعور الديني ومحاربة اللغة العربية ومحاولة فرض السيطرة الاستعمارية على جميع الأصعدة.

خاتمة: عبارة عن حوصلة لما تم استعراضه في البحث وإجابة عن مختلف إشكالاته.

لقد تم الإعتماد في انجاز هذا البحث على مجموعة مصادرو مراجع اختلفت أهميتها باختلاف قربها وبعدها عن زمن الأحداث، وسأقتصر على ذكر أهمها فقط.

أ- المصادر:

رغم قلتها فقد أفادتني كثيرا، وأهمها كتاب فرحات عباس الموسوم بـــ "ليل الاستعمار" الذي أفادني كثيرا بتعرضه لكل مراحل الاحتلال خاصة الجانب الاستيطاني وهي السياسة التي انتهجها المستعمر بغية تثبيت ركائزه، كذلك كتاب "المرآة" لمؤلفه حمدان خوجة هذا الكتاب الذي فاض بالتعرض لمختلف الأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الأولى من الإحتلال.

ب – المراجع:

التي اتسمت بالوفرة والتنوع، وتضمنت مادة علمية غزيرة أفادتني بشكل كبير خاصة مؤلفات أبو القاسم سعد الله- رحمه الله- خاصة الحركة الوطنية بأجزائها الأربعة والتي احتوت على مادة خبرية تضمنت موضوع بحثي بشكل موسع ومفصل مما ساعد على وضع خطة البحث، كذلك كتاب صالح عباد الموسوم بـــ "الجزائر بين فرنسا والمستوطنين" الذي اعتمدت عليه بشكل كبير لتعرضه بشكل مفصل ودقيق جدًا لأهم التنظيمات الإدارية الاستعمارية، إضافة إلى المراجع الأجنبية التي وإن لم اعتمد عليها بالعدد الكافي إلا أنها ساعدتني هي الأخرى في فهم الموضوع.

لاشك أن إنجاز بحث في أي موضوع ستقف في طريقه صعوبات جمة أهمها:

1. تشتت المادة الخبرية في مختلف دور المكتبات وهو ما جعل عملية التنقيب والبحث عنها أمرا صعبا، فضلا عن تنوع هذه المادة وغزارة معلوماتها مما صعب علينا الإلمام بجميع جوانبه.

2. معظم المادة الخبرية كانت باللغة الفرنسية ونظرا لضيق الوقت وعدم إتقان هذه اللّغة جيدا أجبرت على الاعتماد على المعرية لنقادي الترجمة غير السليمة للمصطلحات.
3. تداخل الموضوع نظرا لطول مدة فترة الدراسة مما صعب علينا جدا ضبط خطة البحث.

وبالرغم من هذه الصعوبات المشار إليها إلا أننا بعون الله وفضله وفقنا لانجاز وإتمام هذا البحث المتواضع، فإن وفقت بفضل من الله عز وجل، وإن أخفقت فحسبي أنني بذلت جهدا معتبرًا.

قـــائمـــة المختصـــرات	
د. م	دون مكان
د. ن	دون ناشر
د. س	دون سنة
ج	الجزء
تر	ترجمة
ط	الطبعة
مج	المجلد

الفصل التمهيدي

الحملة الفرنسية على الجزائر وإحتلال العاصمة

1 . المبحث الأول : العلاقات الفرنسية الجزائرية.

2 . المبحث الثاني : أسباب الغزو الفرنسي للجزائر.

3 . المبحث الثالث : توقيع معاهدة الإستسلام وسقوط العاصمة.

المبحث الأول: العلاقات الفرنسية الجزائرية:

إن مسار العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال الأربعين سنة التي سبقت الغزو قد مرت بعدة مراحل تميزت عن بعضها البعض في جوانب عدة كما مثلت استمرارًا وتواصلا في جوانب أخرى[1] فنجد أن هذه العلاقات قديمة إلى حد كبير سمح بإقامة صداقة قوية وتعاون دائم بين البلدين وتلمس هذا التعاون والصداقة في شكل تلك الامتيازات والقروض ومعاهدات السلام المبرمة بين البلدين، فمنذ أوائل القرن السادس عشر أعطيت فرنسا امتيازات في الجزائر بممارسة التجارة واستغلال بعض المنافع على الساحل[2] وبفضل هذه العلاقات الودية عملت فرنسا على تحقيق إنشاء مؤسسات تجارية لها بالجزائر مثال على ذلك إنشاؤها للمؤسسة الفرنسية الإفريقية concession Française d'Afrique والتي استمرت حتى القرن التاسع عشر كما تحصلت أيضا على امتيازات بإنشاء مركز لصيد المرجان ما بين القالة وعنابة مقابل ضريبة سنوية حيث تم الاتفاق على هذا المشروع بين السلطان العثماني سليم الثاني[3] والملك الفرنسي شارل العاشر[4] وعلى إثر هذا الاتفاق تم اختيار منطقة ساحلية ما بين مدينتي القالة وعنابة من أجل إقامة حصن سُمي فيما بعد بحصن فرنسا Bastion de Françe حيث اشترط فيه الوالي علج والباب العالي عدم تحصين وتسليح هذا المركز في

---

[1] جمال قنان، **العلاقات الفرنسية الجزائرية(1830– 1970م)**، منشورات متحف المجاهد، الرويبة، 2005، ص 381.

[2] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج1،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص15.

[3] أحد أبناء السلطان العثماني سليمان القانوني تولى الحكم في 9 ربيع الأول 974 م ولم يكن مؤهلا لحفظ فتوحات والده، ولو لا وجود الوزير الفذ والمجاهد الكبير محمد باشا لانهارت الدولة العثمانية حينذاك.

[4] علي العلج وُلد في كلابويا، استولى على القراصنة وهو في سن العشرين سنة تقبوه بالفرطاس، اعتنق الإسلام وعمل قرصانا لحسابه شارك في حصار مالطة سنة1565 وتولى الولاية بعد عزل السلطان العثماني لمحمد باشا 1586.

المقابل لم يلتزم الفرنسيون بهذا الاتفاق وهذا ما عمل على تعكر صفو العلاقات الفرنسية الجزائرية[1].

كما عرفت العلاقات الفرنسية الجزائرية تطوراً واضحًا خلال فترة الثورة الفرنسية 1789م خاصة بعد اعتراف الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت كانت تحت حصار أوربي محكم حيث تكونت علاقات ودية بين الدولتين باستثناء فترة الحملة الفرنسية على مصر (1798– 1802م)[2] حيث شهدت الفترة تدهورًا في العلاقات إذ بعد إقدام نابليون بونابرت[3] على توجيهه حملة ضد مصر أعلنت الجزائر على إثرها عن قطع علاقاتها مع فرنسا ولم تكتفي بهذا فحسب بل أعلنت الحرب عليها وبقيت على هذا الموقف إلى غاية خروج بونابرت وانسحاب قواته من مصر[4]

كما أن الجزائر أسرت وطردت القناصل والرعايا الفرنسيين وصادرت ممتلكاتهم .وفي 19 جويلية 1800م عقد قنصل نابليون بونابرت ديبوا تيانفيل هدنة مع الداي كما وقع معه أيضا معاهدة صلح، وبحلول عام 1801م أخذت الدولة العثمانية تضغط على الجزائر

---

[1] يحي بوعزيز ، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص432.

[2] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال**،ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982،، ص 13.

[3] ولد في اجاكسيو في 15 أوت 1769 من أسرة النبلاء والصغار موالية لفرنسا وحصل على منحة في معهد واتن الملكي سنة 1779 م ثم في معهد بريان الملحق بالمدرسة الحربية في باريس في 1784م، عمل كعسكري نبيل في المدرسة الحربية عام 1780– 1785م، ولما بلغ سنة السابعة والعشرين أسندت إليه القيادة العامة لجيش نظمته حكومة الإدارة قصد غزو ايطاليا فكان ذلك بادئة حياة فتح وانتصارات لم يشهدها التاريخ.

[4] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830– 1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص37.

طالبة منها إعلان الحرب على فرنسا وعلى إثرها قام القنصل دیبوا باقتراح إعداد حملة بحرية على الجزائر لكن نابليون رفض ذلك نتيجة معاناته إزاء حملته على مصر وإتعاب انجلترا ضده من جهة أخرى، لكن بعد التمهيد للصلح مع بريطانيا في لندن عام 1801م تحول اهتمام فرنسا مرة أخرى إلى الجزائر كتعويض لها عن ضياع مصر[1].

وتحقيقا لذلك طلب نابليون بونابرت من كل المواطنين الفرنسيين الذين لهم دارية بالشؤون الجزائرية أو الذين عاشوا فيها ضرورة المساهمة في مشروعه هذا عن طريق تزويده بها لديهم من معلومات وفي نفس الوقت وجه عدة بعثات استكشافية تجسيدية إلى الجزائر للتعرف على أحوال البلاد اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا وعسكريا، فعلمت هذه البعثات على رسم خرائط جغرافية للجزائر ومقاطعاتها المختلفة كما جمعت عنها أخبارا هامة، وفي هذا الصدد نجد القنصل الفرنسي السيد جونبون سانت أندري عام 1799م قام بإعداد مشروع لإحتلال الجزائر زاعمًا أنه إذا ما نفذ بدقة فإن عملية الاحتلال لن تتعدى الثمانية أيام شريطة استعمال عنصر المباغتة وضرب العدو في الصميم وبسرعة فائقة[2]

وفي نفس الإطار أعد أحد الموظفين السامين في القنصلية الفرنسية بالجزائر هو السيد تيدينا[3] **مشروعا لإحتلال الجزائر**عام 1802م مقترحا نزول القوات العسكرية الفرنسية في مدينة تنس ثم الزحف منها عبر مرتفعات وسهول مليانة على مدينة الجزائر، لكن مشروعه

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص137– 138.

[2] عمار هلال، المرجع السابق، ص 37.

[3] تيدينا: ولد سنة 1785 م في بوزيس لانغدوك من عائلة كاثوليكية ميسورة الحال، وعلى إثر وضعه في مدرسة كاثوليكية فر منها وانضم إلى فيلق الحامية العسكرية في كورسيكا: مارس مهنة حجارة البحر وخلال رحلة بحرية وقع أسيرا في قبضة قراصنة البحر الأتراك العثمانيين فاشتراه باي معسكر، وقد أكسبته مغامراته ومعاملاته مع أهل الجزائر أشياء كثيرة، وقد أفاد تيدينا رجال السلطة الفرنسية بمعلومات قيمة تتعلق بأحوال الجزائر وكيفية احتلالها بتقديمه مذكرته عام 1802م.

لم ينفذ لعدة اعتبارات منها مشاكل فرنسا الداخلية والخارجية بالأخص في عهد نابليون وانشغاله بمناطق أخرى.

كما عرفت العلاقات الفرنسية الجزائرية مرة أخرى توترا خاصة في الفترة الممتدة بين عامي 1802- 1805م وهي الفترة التي حكم فيها الداي مصطفى والداي أحمد، لأن الجزائر في هذه الفترة كانت قد جردت نابليون من كل الامتيازات الإقتصادية التي كان يتمتع بها في الجزائر حيث منحها الداي أحمد لإنجلترا المنافس العنيد لفرنسا وقد أثار هذا الإجراء حفيظة الفرنسيين الذين اعتبروه إهانة لكرامتهم وخرقًا صارمًا للمعاهدات المبرمة معهم[1].

وكرد فعل سارع نابليون إلى تسوية خلافاته الأروبية ليتفرغ للجزائر وطلب من وزير البحرية والمستعمرات الفرنسية السيد دوكري إعداد خطة عسكرية دقيقة لاحتلال الجزائر فجمع هذا الأخير كل ما يتعلق بالجزائر معتمدا على كل ما أعد بشأنها من خطط عسكرية سابقة ووضع نابليون خطة دوكري تحت تصرف أحد ضباطه العسكريين الأكفاء السيد "بوتان"[2] Boutin وطلب منه تحقيقا ميدانيا والخروج في النهاية بخطة جديدة تمكنه من تحقيق الغزو في أحسن الظروف وبأقل التكاليف[3].

ونظرا لظهور عدة مشاكل في إسبانيا أجبر نابليون على التأخر بتنفيذ مشروعه حيث أصبحت إسبانيا بعد 1809م مشكلا عويصا بالنسبة له ولكن ما إن حل عام 1811م حتى

---

(1) نوال براهمية، **الحملة الفرنسية على الجزائر في 1830م (الأسباب والنتائج)**، بحث مقدم لنيل شهادة الليسانس في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2007، 2008، ص 5.

(2) هو فانسون ا يف بوتان ولد في جانفي 1772م في قرية لوروبوتون، تلقى منذ صغره تربية دينية وبعدها تفوق في دراسته الأدبية كما تحصل في عام 1791 على شهادة معلم في الفنون كما شارك في العديد من الحروب التي خاضتها الثورة الفرنسية، كما عين في مارس 1795 نقيبًا وتوفي عن عمر يناهز 73 سنة.

(3) نوال براهمية، المرجع السابق، ص5.

أصبحت روسيا على وشك أن تكون هي الأخرى مشكلا يقف في طريقه أيضا وبهذا تكون خطة غزو الجزائر قد وضعت جانبًا[1]

في سنة 1815م ساءت العلاقات الفرنسية الجزائرية أكثر من ذي قبل خصوصًا بعد تعيين القنصل دوفال والتحاقه بمنصبه خلافا لديبواتيانفيل وتكليفه من طرف رئيس الحكومة ووزير الخارجية (ريشليو) بدراسة كل المسائل التي هي محل نزاع بين البلدين وتحرير التقارير والمذكرات بشأنها وبالأخص تسوية مسألة ديون بكري وبوشناق ومعالجتهما في باريس[2].

حيث كانت الجزائر قد قدمت لفرنسا في عصر الثورة الفرنسية كميات كبيرة من القمح واللحوم والجلود اللازمة لتموين جنوب فرنسا والقوات العسكرية وأقرضت الجزائر فرنسا الأموال اللازمة لشراء القمح من قسنطينة ورفضت استلام أي ربح عن هذه القروض، وفي عام م1819 طالب اليهوديان بكري وبوشناق فرنسا بمبلغ 14 مليون فرنك ثمنا للقمح وشكلت الحكومة الفرنسية بعثة مالية في باريس لبحث الموضوع واعترفت الحكومة الفرنسية بهذا الدين في قرار 28 أكتوبر 1819م ووافق مجلس النواب عليها في 24 جوان 1820م فقرر بذلك الدفع من الخزانة العامة ووافق الداي على ذلك ولكن فرنسا بقيت تماطل وتتناسى هاته المسألة، فكتب الداي إلى ملك فرنسا متهما قنصله بالجزائر بالعمل على تطويل أمد هذه المسألة لكن ملك فرنسا لم يكلف نفسه عناء الرد على الداي وطلب الداي سحب القنصل وتسليم اليهوديين ودفع المبلغ المستحق لخزانة الجزائر وادعت فرنسا بأن خطاب الداي كان

---

[1] نوال بزاهمية، المرجع السابق،ص6

[2] جمال قنان، المرجع سابق، ص ص 386- 387.

مشوبًا بلهجة حادة وكتب وزير خارجيته إلى قنصله في الجزائر لكي يشرح للداي أن ملك فرنسا قد قرر عدم النظر في أي ادعاءات مخالفة لاتفاقية 28 أكتوبر 1819م[1]

ويمكننا اعتبار مسألة الديون بداية لسلسلة من التحرشات التي اتخذت عدة أشكال وكانت بداية بالتحلل من الوعد الذي التزمت به للداي علي خوجة والذي تمثل في تقديم سفينة حربية كبيرة ذات 80 مدفعًا للجزائر مقابل تخفيض إتاوة الإلتزام الإفريقي، كما كان أخطر الادعاءات هو إدعاء فرنسا لملكية جزء من التراب الوطني يتمثل في الشريط الساحلي الممتد من مصب وادي سيبوس عند مدينة عنابة إلى الحدود التونسية[2].

كما لم تقم بسحب قنصلها الذي أخذ يزاول اعماله بصفة عادية، وفي نفس الوقت وقع حادث آخرزاد من حدة التوتر بين الجزائر وفرنسا وذلك نتيجة اشتباك بين السفن الجزائرية وبعض سفن البابا التي وقعت في أسرها، فأرسلت فرنسا إحدى سفنها للاحتجاج أمام الجزائر؛ وبينما كان الداي ينتظر الرد على طلب القنصل جاء رد وزير الخارجية الفرنسية مُطالبا إياه برد ما سلبه الجزائريون من سفن البابا. وفي أفريل 1827م تلقى القنصل الفرنسي تعليمات التفاوض مع حكومة الجزائر بخصوص أسرى الفاتيكان لديها[3].

المبحث الثاني: أسباب الغزو الفرنسي للجزائر:

لاشك أن دوافع احتلال فرنسا للجزائر كثيرة ومتنوعة تذرعت وتحججت بها فرنسا لتبرير موقفها من احتلالها للجزائر وسنستهل حديثنا عن هذه الأسباب بـــ:

---

(1) ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008،ص ص 23- 24.

(2) جمال قنان، المرجع السابق، ص 387.

(3) نوال براهمية، المرجع السابق، ص8.

أ/ الأسباب الدينية: ترجع جذورها إلى فجر الإسلام وانتصار المسلمين في فتوحاتهم ونشرهم للإسلام وهذا ما يفسر لنا ذلك الصراع القائم بين الدول الأروبية والدولة العثمانية، فتعاون الجزائر مع الدولة العثمانية في دفاعهما عن الدين الإسلامي جعل هذه الدول تتحد فيما بينها وتعمل على ضرب المسلمين في الجزائر وإسطنبول أيضا[1] وهذا ما يبرر اتخاذ فرنسا للجزائر محطة انطلاق لها من أجل نشرها للمسحيين في كامل إفريقيا[2] كما أن الملك شارل العاشر كان قد هيأ الرأي العام الفرنسي لغزو الجزائر بحيث أثار لدى الجيش الفرنسي الروح الدينية والوطنية عقب خطاب العرش الملكي في 2 مارس 1830م حيث صرح أن الهدف المرجو تحقيقه يجب أن يرضي شرف فرنسا ويرجع بفضل العناية الإلهية بالفائدة على المسيحية، حيث حمل الجنرال بورمون[3] قائد الحملة الفرنسية مع الجنود 16 قسيسًا وكان فيهم الأب زكار السوري وأخ بطريرك بين المقدس. وحيال سقوط العاصمة ودخول بورمون منتصرًا صرح لهؤلاء القساوسة بقوله: "إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا ولنأمل أن تشع قريبا الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع"[4].

ب/ الأسباب السياسية: كانت رغبة فرنسا شديدة في الاستفادة من موقع الجزائر الاستراتيجي الذي يسيطر على الملاحة في البحر الأبيض المتوسط ،فمشروع احتلال فرنسا للجزائر في

---

(1) إبراهيم مياسي، دوافع إحتلال فرنسا للجزائر، **مجلة الرؤية**، العدد الثالث، السداسي الأول، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 1997، ص 92.

(2) صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، دار العلوم، عنابة، 2005، ص 174.

(3) بورمون: قائد الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830م، عُزل لعد انهزامه في البليدة وعين بدلاً عنه الجنرال كلوزيل حاكمًا عامًا على الجزائر، وسافر بورمون إلى مالقا من بلاد الأندلس مستصحبا قلب ولده المقتول في معركة خلف بالجزائر.

(4) شاوشي حباشي، **من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830م**، دار هومة،الجزائر، 1962، ص ص11 .12.

الحقيقة يندرج ضمن التوسع الاستعماري الفرنسي في الوطن العربي عامة والمغرب العربي خاصة ويعود الفضل إلى نابليون بونابرت صاحب الرغبة الجامحة في تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة فرنسية وعلى إثرها تبنى ملوك فرنسا هذه الفكرة وأبدوا رغبتهم في تعويض كل ما خسروه من مستعمرات في أوروبا وجزر الهند الغربية[1].

فاحتلال فرنسا للجزائر كان يندرج تحت مطالب إقليمية كانت فرنسا تريد الحصول عليها في الجزائر لذا عمدت الدبلوماسية الفرنسية إلى تغطية تلك المطالب تحت مطلب ثانوية زعمت أنها الأسباب الأساسية والمهمة القائمة بينها وبين الجزائر[2].

وعليه نجد أن فرنسا سمحت لقنصلها دوفال بأن يرسخ الدبلوماسية الفرنسية في وثيقتين حيث كانت الأولى مذكرة في 7 ديسمبر 1826م والتي أعلنت الحكومة الفرنسية بمقتضاها نيتها في فرض حصار بحري على الجزائر، أما الوثيقة الثانية فهي عبارة عن رسالة من طرف وزير الخارجية الفرنسي (دي ماس) إلى الداي حسين وهذا بتاريخ 28 فيفري 1827م والتي ادعت فيها فرنسا بأن الداي حسين كان قد تحلل منن التزام كان قد أعطاه لفرنسا والمتمثل في قبول الحماية الفرنسية للسفن البابوية ومعاملتها كما تعامل السفن الفرنسية؛ والحقيقية أن الداي لم يتعهد حيال هذا وإنما وعد في النظر فيه لا أكثر ولا أقل وكان هذا من أجل تسوية الخلافات القائمة بين الطرفين.

---

[1] صالح فركوس ،المرجع السابق، ص 178.

[2] إبراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881– 1912م)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 71.

كما أن إدعاءها بكون البحارة الجزائريين يقومون بإعتداءات على سفنها التجارية في البحر وهذا الذي أسمته ادعاءات تجارية ما هو إلا قيام البحارة بعملهم المتمثل في تفتيش السفن وفق ما نصت عليه معاهدات كانت بين البلدين[1].

فالمسيحيون يدعون بأن الجزائر تحارب المسيحية في كل مكان وإنها تقوم بالقرصنة في عرض البحر الأبيض المتوسط قصد الحصول على الغنائم والثروة كما تقوم بسجن المسيحيين العاملين في السفن ولا تفرج عنهم حتى تقدم لها إتاوات، وعلى إثر ذلك قرر المسيحيون إلزامية القضاء على دار الجهاد مدعين أن الجزائر تحارب المسيحيين وهذا دليل على مدى الحقد الصليبي والكره الشديد للمسلمين وقد تجسد هذا في الحلف الصليبي لمؤتمر فيينا 1815م[2] ومؤتمر اكس لاشابيل 1818م[3].

حيث أنه في 5 سبتمبر 1819م قدمت قطعة بحرية انجليزية فرنسية تحت قيادة الاميرالين فريمونتل وجوليان إلى الجزائر ليعلنا للداي حسين قرارات مؤتمر اكس لاشابيل التي قررت فيه أوروبا منع ما تدعيه بأنه لصوصية- القرصنة- وكذا منع تجارة الرقيق[4]، ولكن هذا القرار رفض رفضا شديدا من طرف الداي حسين[5]. وعمل على تأكيد حقه في

---

(1) إبراهيم مياسي، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 16.

(2) انعقد في سنة 1815 م كان القصد منه إعادة رسم خارطة أوروبا بعد ان تلاعب بها نابليون مدة سنين طوال وكان هذا المؤتمر يضم كثيرا من الملوك والأمراء والساسة الكبار.

(3) انعقد في 20 نوفمبر 1818 م للنظر في مختلف المشروعات المقترحة لإلغاء القرصنة التي تمارسها الدول البربرية بطريقة فعالة، كما تم التوقيع على هذا المؤتمر من طرف ميترنيخ، ريشيليو، كاستلويف وكاردنبرغ.

(4) صالح فركوس، المرجع سابق، ص 179.

(5) آخر دايات الجزائر ولد سنة 1773م في أزمير ونشأ في إسطنبول خدم هناك في المدفعية وترقى فيها بسرعة وعندما تعرض لعقوبة قاسية وفر إلى الجزائر وانضم إلى أجواقها، وتولى فيها عدة وظائف قبل أن يصبح وزيرا وصديقا للباشا الذي سبقه (علي باشا) وهو الذي أوصى بخلافته سنة 1818م وبعد أن بقي في الحكم 12 سنة وفي المنفى حوالي 8 سنوات توفي في الإسكندرية عام 1838م.

حرية التصرف أثناء تلك الفترة رغم حصوله على الدعم العسكري من طرف السلطان محمود الثاني إلا أنه لم يستطيع مواجهة التهديدات الفرنسية الانجليزية ولم يتمكن من الوقوف في وجه الاحتلال الصليبي الذي كانت رغبته جامحة في نشر المسيحي وبالأخص في الجزائر[1].

ج/ أسباب اقتصادية:

كانت أروبا في حالة تضخم وازدهار ما جعلها تشعر بالحاجة إلى التوسع واستغلال الآخرين من وراء البحار، والسبب الذي زاد من إغرائها هو وجود دول مستضعفة متنازعة لديها خيرات واسعة وإمكانيات لا حدود لها إلى جانب ذلك تنافس الدول الأوربية وبالأخص فرنسا وبريطانيا من أجل استغلال القطر الجزائري بالوسائل التجارية وتسابق هاتين الدولتين للاستحواذ على خيرات الجزائر وهذا ما يبرر عزم فرنسا بقيامها بحملتها على الجزائر والاستئثار بخيراتها الطبيعية والحيوانية وغيرها[2].

كما أن الأسباب الاقتصادية التي حثت فرنسا على احتلال الجزائر هي أن فرنسا رأت في الجزائر مستعمرة تنقل إليها الأموال وتنقل منها المنتجات التي لا يمكن إنتاجها في الوطن الأم إلى جانب بعض المعادن الضرورية لدوران عجلة الصناعة في فرنسا، كذلك أنها رأت أن تجعل من الجزائر مستوطنة للكثير من الأوربيين عموما والفرنسيين على وجه الخصوص هؤلاء الذين سيستولون على أجود الأراضي لإستغلال ما فوقها وما تحتها من كنوز وخيرات وثروات طائلة[3] فنجد الجنرال جيرافورد إثر نزول الجيش الفرنسي بالساحل الجزائري

---

[1] صالح فركوس، **الحاج أحمد باي قسنطينة (1826- 1954م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 17.

[2] عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي، **مختصر تاريخ الجزائر: سياسيا، ثقافيا، واجتماعيا**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 196.

[3] إبراهيم مياسي، **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 22.

يقول: "إن هذا الاحتلال يستند إلى طروحات هامة جدا أو يرمي إلى فتح منفذ واسع لتصريف بضاعتنا"، حيث يرمي من خلال قوله هذا إلى أن احتلال فرنسا للجزائر يستند على غايات

وأهداف تسعى لتحقيقها وبالأخص إيجاد مركز لتصريف بضائعها الزائدة عن حاجاتها فكانت ترمي إلى تحقيق أرباح اقتصادية على حساب الشعوب المستعمرة كما أنها كانت تهدف من خلال إنشاء مستعمرات جديدة في الحصول على امتيازات أكبر[1].

كما نلمس من خلال قول أحد التجار الفرنسيين تلك الدوافع الاقتصادية المرجوة من عملية الاحتلال "إن الفوائد المادية التي تعود على فرنسا من غزو الجزائر بغض النظر على ملايين الفرنكات الذهبية التي تزخر بها الخزانة الجزائرية أجدى وانفع لفرنسا من كل عمليات الغزو الاقتصادي التي قامت بها حتى الآن .... فهناك سهول طيبة ذات خصيب عجيب ومناجم غنية بالحديد والرصاص وجبال من العناصر المعدنية .... كلها تنتظر الأيدي التي تستغلها" فالمرجو من قوله هذا هو انه بالرغم من حصول فرنسا على تلك الأموال التي في حوزة خزينة الداي سوف تجني إلى جانب هذا أرباحا أخرى إثر استغلالها تلك الخيرات الطبيعية والحيوانية والمعدنية التي سوف تحقق لها أرباحا أكثر مما سوف تجنيه من الخزينة، ونظرا للتطور الذي شهدته فرنسا آنذاك فهذا حتما سيمكنها من توفير اليد العاملة التي ستستغلها أحسن استغلال وهنا تعود الفائدة على فرنسا في تحقيق أطماعها وغاياتها[2].

---

[1] نوال براهمية، المرجع سابق، ص 18.

[2] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية(1830- 1954م)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1994، ص 26.

د/ أسباب عسكرية:

إن انهزام الجيش الفرنسي في أوربا وفشله في احتلال مصر والانسحاب منها تحت ضربات القوات الانجليزية سنة 1801 م دفع بنابليون بونابرت أن يبعث بأحد ضباطه للجزائر في الفترة الممتدة من 24 ماي إلى 17 جويلية 1808م لكي يضع خطة عسكرية

تسمح له بإقامة محميات فرنسية في شمال إفريقيا تمتد من المغرب الأقصى إلى مصر ففي عام 1809م قام الضابط العسكري "بوتان" بتسليم المخطط العسكري لإحتلال الجزائر إلى نابليون واقترح فيه على الإمبراطور الفرنسي أن يحتل مدينة الجزائر عن طريق البر ثم التوسع لإحتلال بقية أراضي الجزائر لأن بقية المقاطعات الجزائرية سوف تتعاون فيما بينها وتطيح بالسلطات الفرنسية في الجزائر العاصمة، وعند انهزام نابليون في معركة "واترلو" 1815م وتحالف الدول الكبرى ضد الجيش الفرنسي في أوربا شعر ملك فرنسا أنه من الأفضل أن يعتمد على سياسة التوسع في إفريقيا ويعمل على انشغال الجيش بمسائل حيوية تتمثل في احتلال الجزائر وتحقيق انتصار باهر هناك وبالتالي يتخلص الملك من إمكانية قيام الجيش بانقلاب ضده في فرنسا وبالفعل كان له ما أراد[1].

د/ حادثة المروحة:

في ليلة عيد الفطر الموافق لـــ 29 أفريل 1827 م دخل قنصل فرنسا دوفال[2] بالجزائر إلى قصر الداي مهنئا إياه بالعيد وكانت في البداية أحاديث المجاملة بينهما وبعدما استفسر الداي عن سبب تأخر الحكومة في دفع ديونها للجزائر رد القنصل ردا كان فيه الكثير

---

[1] نوال براهمية، المرجع سابق، ص ص 21- 22.

[2] دوفال: آخر قنصل فرنسي بالجزائر قبل الاحتلال، كان تاجرا في نفس الوقت، تورط في كثير من القضايا مع محلات بكري وبوشناق وقد كانت موافقة الشخصية من الأسباب التي زادت الوضع تعفنا عندما وقعت الأزمة الأخيرة بين الجزائر وفرنسا.

من الغطرسة وعدم التهذيب[1] حيث أجابه بقوله "إن جلالة الملك لا يرى أن يرد على باي الجزائر" وهنا ثارت ثائرة الداي وصدره يكاد ينفجر من الغيظ على هذه الإهانة وأشار إلى القنصل دوفال بمروحته قائلاً له: "اخرج يا كافر يا ملعون" فلمسته المروحية في طرف وجنته[2] وكانت هذه الحادثة الذريعة الكبرى التي اتخذتها فرنسا لتحقيق حلم طالما راودها في احتلال الجزائر، وهذا الحادث لم يكن إلا نتيجة لخطة مدبرة مسبقا لتبرر فرنسا فعلتها في احتلال الجزائر وبعدها هاجت الحكومة الفرنسية وقطعت علاقاتها مع الجزائر ودخلت العلاقات مرحلة جديدة انتهت بكارثة دفعت الجزائر ثمنها[3].

المبحث الثالث: توقيع معاهدة الاستسلام وسقوط العاصمة:

لقد حرصت فرنسا على استغلال حادثة المروحة إلى أقصى حد ممكن وسعت إلى كسب عطف دولي لما سوف تتخذه من إجراءات فاستدعت سفراء الدول الأجنبية وأخطرتهم بالإهانة المزعومة التي لحقت بما أسمته شرف الملك وطلبت إليهم أن يبلغوا حكوماتهم أنها إذ لم تتلقى من الداي الترضية الكافية خلال 24 ساعة فإن قواتها ستفرض الحصار على الجزائر في الحال، وبعد أن انتهت من هذه الإجراءات الدبلوماسية شرعت في تنفيذ خطتها العسكرية ووجهت مجموعة من سفنها البحرية بقيادة الضابط كولي وصل بها إلى ساحل مدينة الجزائر يوم 12 جويلية 1827م وحملته رسالة بوجهة نظرها وشروطها ليسلمها للداي[4] وتتلخص تلك الشروط فيما يلي:

---

(1) جعفر عباس، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 168.

(2) يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، [د. م]، 2007، ص 132.

(3) ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص ص 24- 25.

(4) إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث(1830- 1962م)، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، [د م] ،[د ن]، [د.س]،ص ص 21- 22.

1- أن يذهب الداي حسين بنفسه إلى مقر القنصلية الفرنسية في زيارة رسمية ويقدم للقنصل هناك اعتذارًا رسميًا.

2- أو يستقبل القنصل الفرنسي ببلاطه في حفل رسمي ويقدم له الاعتذار.

3- أو يرسل وفدا برئاسة وزير بحريته إلى قائد الحملة على ظهر سفينته داخل البحر ليقدم له الاعتذار.

4- وفي كل هذه الحالات يجب رفع العلم الفرنسي فوق حصون المدينة وإطلاق المدافع لمئة طلقة تحية له وعندئذ يعلن القنصل قبول السلك لاعتذار الداي.

وكان من الطبيعي أن يكون الرد عدم قبول الإهانة والدنية إلى درجة أن صرخ الداي قائلاً: "أتعجب كيف أن الفرنسيين لم يطلبوا مني زوجتي أيضا" ورد الداي على ذلك الحصار بأن قام بتخريب مركز فرنسا التجاري الموجود في القالة كما ضربت حامية مدينة الجزائر السفينة الفرنسية بروفانس وهي خارجة من الميناء، فطلب الفرنسيون مرة أخرى من الداي أن يعتذر على هذه الحادثة فأبى وقال أن قائد الأسطول هو الذي فعل هذا بغير علم منه لتتخذ الأحداث منعطفا خطيرًا[1].

غادرت الحملة الفرنسية بقيادة الجنرال وزير الحرب "بورمون" ميناء طولون الحربي يوم 25 ماي 1830م متجهة إلى الجزائر وهي تتألف من 37000 جندي و1700 بحار و103 سفينة حربية بالإضافة إلى عدد ضخم من السفن التجارية المستأجرة لحمل الجنود والمؤن، وقد وصلت الحملة إلى مياه العاصمة الجزائرية في 14 جوان 1830م ونزلت بشبه جزيرة سيدي فرج غربي العاصمة على بعد 28 كلم وفق خطة بوتان التي وضعها منذ عهد نابليون بونابرت.

[1] يحي بوعزيز ،المرجز في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص 367.

وفي غياب خطة عسكرية دفاعية واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع الحملة من النزول إلى البر نجح الفرنسيون دون مقاومة واستولوا على سيدي فرج وانتصروا على قوات الداي في اسطاوالي فأرسل الداي إلى بورمون يعرض عليه الصلح وذلك بالتنازل على الديون والدفع نقدا كتعويض عن الاعتذار وإعطاء جميع الامتيازات للتجارة الفرنسية وتعويض جميع نفقات الحملة[1] ولكن بورمون أبى ذلك وأصر على الاستسلام وتسليم العاصمة وعرض على الداي وثيقة تتضمن شروطا وهي كالآتي:

1- تسليم قلاع وحصون العاصمة وأبوابها والميناء صبيحة الخامس يوليو (جويلية).

2- التعهد بحفظ حياة الداي وممتلكاته الشخصية.

3- يخير الداي بعد ذلك بأن يسافر صحبة أمواله إلى المكان الذي يختاره وبين أن يبقى في المدينة مع أسرته في حماية القائد العام أو أن يرحل وبمن معه.

4- كل الجنود الأتراك يتمتعون بنفس الحقوق والحماية.

5- إقامة الشعائر المحمدية تكون حرة ولا يقع أي مساس بالحقوق وبحرية السكان في مختلف الطبقات ولا بدينهم ولا بأملاكهم ولا بتجارتهم وبضاعتهم وتحترم نساؤهم والقائد العام يتعهد بذلك عهد الشرف.

6- يقع تبادل هذه الوثيقة ممضاة يوم 5 جويلية قبل الساعة العاشرة صباحًا وفي الحال يستلم الجنود الفرنسيون القصبة وقلاع المدن الأخرى[2].

وكان أعيان المدينة من تجار وأغنياء ورجال قد ضغطوا على حسين باشا بقبول الصلح وفاوضوا على الاتفاق الذي حصل بين حسين باشا وبورمون وكان أحمد بوضربة من

---

[1] صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر: من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق. م- 1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص 145.

[2] نوال براهمية، المرجع السابق، ص51.

أبرز المفاوضين وبمجرد توقيع الداي هذه الشروط القاسية غادر الجزائر يوم 10 من نفس الشهر إلى نابولي فالإسكندرية حيث قضى بقية حياته فيها حتى توفي عام 1838 م[1].

[1] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 146.

الفصل الأول

الإدارة الإستعمارية ومرحلة الحكم العسكري (1830.1870م)

1 . المبحث الأول : التغيير الإداري وتكريس الاحتلال.

2 . المبحث الثاني : السياسة الاستيطانية.

3 . المبحث الثالث : إدارة المكاتب العربية.

المبحث الأول: التغيير الإداري وتكريس الاحتلال:

إثر دخول مدينة الجزائر يوم **5 جويلية 1830م** وقع بورمون مع الداي حسين اتفاقية يلتزم فيها للجزائريين عدم المساس بحريتهم في ممارسة شعائر دينهم الإسلامي واحترام ممتلكاتهم وتقاليدهم، لكن وبعد أن استقر الفرنسيون ورسخت أقدامهم بعاصمة الجزائر وجدوا أنفسهم وجها لوجه أمام شعب يختلف عنهم تماما في اللغة والدين والتقاليد ودرجة الحضارة[1] وهكذا بدأوا يحكمون بطريقة مباشرة نظرا لإنعدام ظل أية واسطة بينهم وبين الشعب بالإضافة إلى ذلك فإنهم قد وجدوا أنفسهم أمام مقاومة شديدة من جميع أطراف الجزائر والنتيجة كانت الاضطراب والفوضى[2]

لذا طبق بورمون في الجزائر طرقا إرهابية ضد سكان مدينة الجزائر وأعطى يدا حرة للجنود الفرنسيين ليعثوا فسادا في المدينة من 5 جويلية إلى 23 من نفس الشهر بالإضافة إلى ذلك فإن المارشال بورمون ترك المدينة في حالة فوضى لا متناهية، فقد حكم بطرد المسؤولين السابقين لأنه اعتقد بأنهم كانوا مصدر القلاقل وأصبحت المدينة تحت طائلة القرارات العسكرية التي كانت تخضع للتغيير من يوم لآخر، وقد كتب في هذا الشأن الكاتب الفرنسي السيد فرنسيس بولسكي يقول: "إن البلاد أصبحت في فوضى فالرسميون السابقون قد طردوا وأصبحت قرارات وقواعد الإدارة في حالة من الفوضى بعد الاستيلاء على القصبة"[3]

فقد حاول بورمون طمس معالم السياسة الداخلية التي انتهجها العثمانيون خلال تواجدهم بالجزائر (1518 م- 1830م) واستبدالها بسياسة تتماشى ومصالح فرنسا، حيث

---

(1) جمال خرشي، **الإستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830- 1962م)**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 85.

(2) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900- 1930م)**، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 19

(3) أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990، ص 92.

سارع إلى إنشاء لجنة حكومية في 6 جويلية 1830م[1] برئاسة المتصرف المالي دينييه وجعل أعضاءها من الفرنسيين والعرب واليهود وأبعد منها العناصر التركية، وقد كانت مهمة هذه اللجنة تسيير شؤون المدينة وتوفير الحاجات للجيش والسكان والمحافظة على الأمن والمرافق، ومن أعضاء اللجنة الحكومية (المالية) البارزين (دوبينيوس) الذي كان مكلفا بالشرطة وكانت الشرطة حينها تشمل أيضا العدالة ومصالح الضرائب وكانت مضرب المثل في الغش والإهمال وقتها فكثرت السرقات والاحتيالات وكان المتضررون بالدرجة الأولى من ذلك هم السكان المسلمون[2]

أما اللجنة الثانية التي برزت في عهد بورمون فهي **اللجنة البلدية** التي كانت تقوم بها مشيخة المدينة وقد عين فيها بورمون أعضاءا من أعيان الحضر ومن كبار اليهود وجعل رئاستها لأحد الفرنسيين لذا كانت هذه اللّجنة خليطا من الفئات الاجتماعية ولعب اليهود فيها دورًا بارزًا عدذا ونفوذًا[3] بالاضافة إلى بعض الأعيان الذين كانوا في معظمهم من طبقة الحضر لمدينة الجزائر أمثال **الحاج علي بن أمين السكة، أحمد بوضربة، حمدان خوجة....** وكان كل منهم مكلفا بمصلحة معينة داخل هذه اللّجنة[4].

وهناك لجنة ثالثة أنشاها أيضا بورمون وهي لجنة دينية- مالية تقوم بالسهر على الأوقاف ومواردها وقد سموها اللجنة الخيرية للغوث وكانت مؤلفة من تسعة أشخاص وكانت أيضا مختلطة فيها خمسة من الجزائريين منهم **حمدان بن عثمان خوجة**. ومما يلاحظ أن بعض أعضاء هذه اللّجنة كانوا أيضا أعضاء في اللجنة البلدية، كما أن كلتا اللجنتين (**البلدية**

---

(1) بوعزة بوضرساية، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830- 1930م)**، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 90.

(2) أبو القاسم سعد الله ،**الحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1900م)**، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان،[د.س] ص 28.

(3) نفسه، ص 29.

(4) بوعزة بوضرياسة، المرجع السابق، ص 91.

والخيرية) كانت تحت سلطة اللجنّة الأولى- الحكومية- وقد كانت لجنة الأوقاف كلجنة البلدية لم تكن سوى صورة للتمويه وكسب الوقت واسترضاء العناصر الضعيفة[1].

وجاء الجنرال **كلوزيل (clouzel)** الذي ورث إدارة خلفه المارشال بورمون وكان على هذا الأخير أن يسير بلاد امشرقية لم تكن تشبه البلاد الأوربية التي تعود على احتلالها[2] فكان أول ما قام به هو إصدار قرار في **16 نوفمبر 1830م** عوض فيه اللجنة الحكومية بهيئة حكومية[3] وأبقى على المشرف الإداري العام المكلف بالإدارة المدنية رئيسا لها في علاقاتها مع الجيش والبلاد وتم تقسيمها إلى ثلاثة فروع رئيسية: **الداخلية والعدل والمالية** وكان مقررًا الفصل الصارم بين النفقات المدنية والنفقات العسكرية وألا تتجاوز الميزانية مبلغ الإيرادات وظهر بذلك لأول مرة المجهود الذي يبذل لتصنيف الصلاحيات الإدارية، كما أبقى الجنرال كلوزيل على المجلس البلدي الذي أنشأه خلفه بورمون، وكان ناتج الهبات وبيع الملح يسلم إليه لمواجهة النفقات التي كانت على عاتق المدينة ولم يدم ذلك طويلا إلى أن قلت الموارد الخاصة كثيرًا. كما أنشأ كلوزيل أخيرًا مصلحة للجمارك قامت بمضاعفة الحقوق على دخول النبيذ الأجنبي ومنعت تصدير القمح إلى أي بلد ما عدا فرنسا[4].

وكان إصلاح العدالة أهم عمل قامت به الحكومة، فقد أسس القرار المؤرخ في 22 أكتوبر 1830م مستندا إلى مبدأ الصبغة الشخصية للقوانين بصفة صارمة شخصية الجهة القضائية واحتفظ القاضي الموريسكي بالنسبة للمسلمين من المذهب المالكي والقاضي التركي

---

(1) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، المرجع السابق، ص30.

(2) شارل اندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار (1827- 1871م)**، تر: جمال قاطمي، نادية الأزرق، فتحي سعيدي وآخرون، مج1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 128.

(3) جمال خرشي، المرجع السابق، ص 85.

(4) شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 134.

بالنسبة للمذهب الحنفي باختصاصاتهما سواءا فيما يتعلق بالقضاء المدنية أو الجنائية وكذا الأمر بالنسبة للمحاكم الحاخامية فيما يخص اليهود وكان القضاة يصدرون أحكامهم التي لا تقبل الاستئناف حتى فيما يخص القضايا الجنائية وكانت كل الدعاوي المدنية والتجارية بين الفرنسيين من جهة وبين الفرنسيين والأجانب من جهة أخرى خاضعة لأحد المجالس القضائية[1].

وفي الجانب الجنائي الذي يجرم الفرنسيين والأجانب فلقد كانت المحكمة تقتصر على النظر في القضية التي كانت تحيله إلى الجنرال لينخذ القرار بشأنها، وكان هذا البند محل انتقاد شديد في غرفة النواب، أما إذا تعلق الأمر بالفرنسيين دون سواهم فإن المجلس القضائي كان يحيل المتهمين والأدلة على مجلس الجنايات في فرنسا ،وأدى هذا الإجراء إلى تأخير النظر في القضايا إلى مالا نهاية. أما فيما يخص العلاقات مع العشائر والقبائل فإن كلوزيل أقدم على استبدال آغا العرب[2] الذي عينه الجنرال بورمون واستبدله بقائد السرية المنديري[3].

أما الجانب العسكري فكان له نصيب من التنظيم فقد أنشأ الجنرال كلوزيل نوعًا من النظام العسكري أطلق عليه اسم **جيش الزواف (الزواوي)** مؤلفا في أغلبه من متطوعي الأهالي وذلك لتوسيع نشاطه العسكري وسلطته في الجزائر، كما أنشأ نوعين آخرين من المجموعات العسكرية وهما مجموعة **الصبائحية** أو الفرسان المؤلفة في معظمها من الأهالي أيضا، والثانية مجموعة **رماة إفريقيا** التي كانت خليطًا من مختلف الأجناس[4].

---

[1] شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 134.

[2] وهو شخصية وضعها الفرنسيون في محاولة لتطبيق سياستهم عن طريق شخصيات محلية.

[3] شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 135.

[4] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، المرجع السابق، ص 94.

كما بادر كلوزيل بإنشاء شركة عرفت بـــ "**المزرعة التجريبية الإفريقية**" التي مكنت العسكريين من الاكتتاب فيها وقامت بإستغلال المزرعة المسامة حوش حسان باشا المتربعة على مساحة ألف هكتار على ضفاف وادي الحراش مع دفع فرنك فرنسي واحد سنويا عن كل هكتار وكان مخططا أن تصبح تلك الأراضي مكانا لتربية المواشي والزراعات المنتقاة لذلك سخر الجنرال كلوزيل وسائل هائلة ووضعها تحت تصرف المزرعة، لكن محاولةالمزرعة النموذجية فشل فشلا ذريعا نتيجة انتشار الأمراض في أوساط شاغلي تلك الأراضي السبخة[1].

-اللجنة الإفريقية:

عرفت فترة ما بين **1830- 1848م** بفترة التردد ،فبعد احتلال فرنسا للجزائر لم يتقرر بشأن مستقبلها قرار نهائي: هل يُدعم الاحتلال ويتم توسيعه وتوفر كل الوسائل اللازمة لتثبيته أو يتم الخروج من الجزائر بعد إنشاء سلطة محلية جديدة أو التعاون مع القيادات السياسية والإدارية التي وجدوها، أو إعادة الجزائر إلى السلطان العثماني ليعين عليها من يشاء.[2] وبينما كانت فرنسا مشغولة بمؤامراتها الثورية ومناوراتها الدبلوماسية في أروبا كان للجيش الفرنسي في الجزائر كامل الحرية في معالجة الوضع بالطريقة التي يراها مناسبة. وعندما وصلت إلى باريس أخبار الاصطدامات السياسية والعسكرية بين الجزائريين والجيش الفرنسي بواسطة حملة نظمتها جماعة جزائرية منفية وصحافة المعارضة الفرنسية أجابت باريس بإرسال لجنة تحقيق عرفت بـــ "**اللجنة الإفريقية**"[3].

---

[1] شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 68.

[2] أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر: المقاومة والتحرر (1830- 1962م)،دار الغرب الإسلامي لبنان ،2007 ،ص25

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ،ج2، المرجع السابق، ص 19.

عينت الحكومة الفرنسية لجنة للتحقيق في **7 جويلية 1833م** وبعثت بها إلى الجزائر لكي تحقق في موضوع كثرة الشكاوي من تعسف القادة العسكريين وخدمة مصالحهم الذاتية وإبادة أبناء الجزائر وإصرارهم على عزل المدنيين الفرنسيين وعدم السماح لهم بالتدخل في شؤون الإدارة الجزائرية وكان هدف هاته اللّجنة هو التحقيق في الموضوع واقتراح:

1- الحلول المناسبة لأهم المشاكل الناتجة عن الاحتلال.

2- دراسة الأوضاع الراهنة بنزاهة وموضوعية[1].

وصلت اللجنة إلى الجزائر بتاريخ **2 سبتمبر 1833م**[2] بعد موافقة ملك الفرنسيين لويس فيليب عليها بناءا على تقرير قدمه إليه وزير حربية المارشال سولت (soult) الذي أعلن رسميا أن هدف اللجنة هو جمع المعلومات التي تنير الحكومة عن حالة الجزائر الحاضرة وعن مستقبلها وفي نفس الوقت قضى الملك فليب أن ينضم أعضاء اللّجنة الإفريقية إلى لجنة أخرى تتكون بعد عودة اللّجنة الأولى إلى فرنسا[3].

والجدير بالذكر أن الحكومة كانت قد أعطت إلى اللّجنة "تعليمات" تتضمن النقاط التي تريد منها التعرف عليها وطلبت منها إيجاد حلول للمشاكل الهامة التي كانت تواجهها الجزائر، كما أعطتها 'برنامج' عمل مفصل تسير على ضوئه[4].

كانت اللّجنة تضم عضوين من نظراء فرنسا منها رئيسها الجنرال "كونت دوبوني" وأربعة نواب ومارشال مساعد وقائد سفينة حربية قامت اللّجنة بزيادة جماعية لمدينة الجزائر والساحل والمتيجة وحتى البليدة وعنابة وأقام خمسة من أعضاءها طيلة تسعة أيام بوهران

---

(1) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص 121.

(2) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**،ج4،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1994، ص 235.

(3) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال**، المرجع السابق، ص 97.

(4) نفسه، ص 98.

وأرزيو وانهوا جولتهم ببجاية وأرادوا زيادة مستغانم لكنهم لم يتمكنوا من ذلك بسبب سوء الأحوال الجوية[1].

عقدت اللّجنة بجميع أعضاءها جلسة عمل في 24 أكتوبر بمدينة الجزائر وبلغ عدد الجلسات التي عقدتها حوالي 24 جلسة وفي كل جلسة كانت تناقش عددا من المسائل وتستمع إلى تقارير الأعضاء الذين تولى كل منها دراسة قضية بعينها تدخل في اختصاص وهكذا كانت تقارير عن استغلال الأراضي وعن البحرية وعن الحالة العسكرية وعن الأشغال العامة[2].

ومن النقاط التي ناقشتها اللجنة قضية جنسية المستوطنين الذين سيسمح لهم بدخول الجزائر وكان ذلك في جلسة 29 أكتوبر 1833م وقد طرح السؤال بالكيفية الآتية: هل يسمح بدخول الجزائر للفرنسيين فقط أو يسمح لجميع الأجناس بلا تمييز ؟ وإذا سمح للجميع فما الشروط التي يجب أن تتوفرفي غير الفرنسيين الذين يرغبون في استيطان الجزائر ؟ وبعد مناقشة طويلة قررت اللجنة حرية دخول جميع الأجناس إلى الجزائر دون تمييز الأصل ولكن الأولوية أعطيت للمزارعين وأصحاب الحرف والمؤهلات الخاصة[3].

كما ناقشت اللّجنة السلطة الفرنسية في الجزائر: هل تكون سلطة عسكرية ومدنية أو إحداهما فقط، وفي جلسة أول نوفمبر قررت اللجنة تركيز جميع السلطات الفرنسية في الجزائر سواء كانت عسكرية أو مدنية في سلطة عليا واحدة وهي سلطة **الحاكم العام** التي اقترحت خلق منصبه[4].

---

(1) شارل أندي جوليان، المرجع السابق، ص 191.

(2) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...، المرجع السابق، ص 100.

(3) نفسه، ص 101.

(4) نفسه، ص 101.

- **تقارير اللجنة:**

سلمت اللّجنة الإفريقية تقريرها للسلطات الفرنسية في 12 ديسمبر 1833م حررها رئيسها وستة مقررين، وصرح الأعضاء بالإجماع في مرافعة بما يلي:

"إذا ما وقفنا لحظة على الكيفية التي عاملت بها قوة الاحتلال الانديجان يتبين لنا أن أسلوبها جاء متناقضا ليس مع العدالة فحسب بل مع العقل أيضا ....[1] تجاهلنا واحتقرنا كل المصالح واهنا التقاليد والعراف، استحوذنا على الأوقاف الدينية ونهبنا الممتلكات التي وعدنا باحترامها كما وضعنا أيدينا على الممتلكات الخاصة من غير أن نعطي لأصحابها أي تعويض[2] لقد قتلنا أناسا كانوا يحملون رخص التجول وذبحنا سكان المدن والقرى المشكوك فيهم وتبين فيما بعد انهم كانوا أبرياء، وقمنا بمحاكمة رجال مشهورين في البلاد يوزعهم وتقواهم ورجالا محترمين لا ذنب لهم إلا تقربهم منا قصد الشفاعة لأبناء وطنهم فتعرضوا لبطشنا وغضبنا... إنا نعلم أن للحرب ضرورات يصعب تجاوزها أحيانا لكنه من الواجب علينا إيجاد أشكال من العدل لإخفاء كل ما ينطوي عليه تطبيق هذه التدابير والإجراءات المتطرفة من بشاعة.."[3].

بعد تسليم السلطات تقرير اللجنة تم إدماج اللجنة الخاصة بقرار ملكي إلى لجنة ثانية أكثر اتساعا أطلق عليها اسم "اللجنة العليا" والتي تشكلت بتاريخ 12 ديسمبر 1833م وكانت اللجنة الجديدة تتألف من 19 شخصا برئاسة الدوق ديكازيس Decazes الذي كان عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي وكانت هذه اللجنة كسابقتها تتكون من عسكريين ومدنيين مُراعى فيهم الاهتمام والتخصص بالمشاكل المعروضة الناجمة عن احتلال الجزائر[4].

---

(1) جمال خرشي، المرجع السابق، 76.

(2) محمد الصالح صديق، **أيام خالدة في حياة الجزائر**، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص 21.

(3) بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص 92.

(4) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...**، المرجع السابق، ص 103.

- **قرارات اللّجنة:**

قررت هذه اللّجنة لصالح الغزو والمواصلة فيه بسبع عشرة صوتا ضد اثنين وبعد هذا التصويت نادت هذه اللجنة بضرورة استبدال نظام الاحتلال العسكري المحض بنظام آخر أكثر ملائمة مع الظروف المحلية بمعنى التفرقة ما بين الإدارة المدنية والعسكرية ويقصد من هذا المطلب أن الغزو سيتحول إلى احتلال شامل ونهائي للقطر الجزائري[1].

وتم صياغة قرارات اللجنة في عدة أمريات ملكية لتصنيف الجزائر ضمن مجموعة المستعمرات الفرنسية التي تحكمها قوانين صادرة عن الملك وتحديد النظام القانوني المعمول به من وجهة نظر الإحتلال[2].

ومن ضمن التنظيمات التي عملت بها اللجنة إنشاء مجلس تكون مهمته مساعدة الحاكم العام، كما اقترحت إعداد ميزانية خاصة بحكومة مدينة الجزائر، واختلفت في نقطتين اثنتين فهي لم تتقبل الاحتلال التدريجي للداخل بل حصرت العمل العسكري في مدن الجزائر، عنابة، وهران، وبجاية وفي الإقليم المحدد أمام المدينتين الأوليتين، وفي مجال الاستيطان فصلت اللجنة في صالح سياسة متأنية تسمح بعد النجاحات الجزئية بالتقدم خطوة خطوة والمضي بشكل تدريجي وعدم زيادة النفقات إلا إذا تحققت النتائج المنشودة[3].

وهكذا وبموجب الأمر الرئاسي الصادر يوم **22 جويلية 1834م** تقرر حكم الجزائر بطريقة عسكرية وإخضاعها لوزارة الحربية الفرنسية[4] كما أن السياسة الرسمية لفرنسا أصبحت تقوم على أساس وجود حاكم عام Gouverneur Général ينفذ السياسة العسكرية لوزارة الحربية الفرنسية الذي يتم تعيينه من طرف مجلس الوزارة بناءا على اقتراح من

---

(1) جمال خرشي، المرجع السابق، ص 77.

(2) نفسه، ص 78.

(3) شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 197.

(4) أي انها لا تتطبق عليها القوانين الفرنسية بصفة طبيعية لأن عندها نظام عسكري خاص بالجزائر.

وزير الحرب الفرنسي، وفي البداية أعطيت له كل الصلاحيات بحيث يقوم بإعداد الميزانية التي تدخل في إطار ميزانية وزارة الحرب التي تقدم للبرلمان الفرنسي كما أنه كان يشرف على قضايا جمع الضرائب وفرضها ومعاتبة من لا يدفعها، كما يختص بقضايا العدالة وإشرافه على أعمال رجال القضاء وبصفته الحاكم العام فإنه المسؤول الأول عن قضايا الأمن والشرطة وكل المسائل العسكرية[1] وانطلاقا من هذا التنظيم الجديد ووجود الحاكم العام الذي يشرف على تنفيذ أوامر وزارة الحرب في باريس فإن الحكومة الفرنسية قد تركت الجزائر لوزارة الحرب كي توجهها حسبما تقتضي مصلحة القادة العسكريين ولتحقيق الأهداف الاستعمارية المسطرة تقرر أن يستعين الحاكم العام بستة شخصيات عسكرية ومدنية لإقامة إدارة قوية قادرة على التحكم في مجرى الأمور بالجزائر وإخضاع الجزائريين بالقوة إلى رغبات الغزاة الأوروبيين، وفي هذا الإطار قام الحاكم العام بتعيين:[2]

1- قائد للجيش لكي يساعده في الميدان العسكري.

2- قائد للبحرية مسؤول عن القوات الفرنسية في قطاعه.

3- مسؤول عن القضايا المالية والإدارية في الميدان العسكري[3].

ولم يكن الحاكم العام هو المسؤول المباشر عن هؤلاء المسؤولين من الناحية العملية لأن وزارة الحرب هي التي كانت تأمرهم بما ينبغي عمله في كل خطة؛ لكن الحاكم العام كان يشرف بطريقة مباشرة وبتنسيق مع وزارة الحرب على المساعدين الثلاثة المدنيين وهم:

1- **المسؤول الإداري المدني (l'intendant civil)**: وهو المسؤول المدني الذي سلطاته تعادل سلطة عامل العمالة في فرنسا حيث كانت تسميته في هذا المنصب

Manuel des institutions Algériennes, Paris, Editions Cujas, 1976, p p 183-

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 121.

طرف الملك بناءا على اقتراح من وزير الحرب في فرنسا. ويعتبر هو المحرك الرئيسي للإدارة الإستعمارية لأنه يشرف على توجيه كبار الموظفين الذين يخضعون لتعليماته وأحكامه[1].

2- المدير المالي: (le directour des Finances): الذي كان يعتبر بمثابة وزير المالية في الإدارة الاستعمارية، إذ انه كان يشرف على إعداد الميزانية وجمع الضرائب ويتمتع بحق الأمر بالصرف في الجزائر. أما الهيئة الثالثة التي كانت تقوم عليها الإدارة الاستعمارية بالإضافة إلى الحاكم العام وكبار الموظفين فكانت تتمثل في مجلس الإدارة conseil d'Asministrstion الذي يمكن اعتباره هو السلطة العليا لإتخاذ القرارات الجماعية، كما كان يختص هذا المجلس بدراسة قضايا الميزانية في الجزائر والجباية المالية في الميدان الجمركي والأمن والعبادات.

وبالرغم من عدم وجود صلاحيات لإعتراض هذا المجلس على قرارات الحاكم العام أو الحد من سلطاته فإن مجلس الإدارة هو الذي كان يحدد سياسة فرنسا في الجزائر ويتخذ الإجراءات التي يراها أعضاؤها ملائمة لمصلحة المستعمرين الفرنسيين في الجزائر، وطبعا فإن وزارة الحربية الفرنسية هي التي ترجع إليها الكلمة الأخيرة في كل مسألة يناقشها مجلس الإدارة ويعرضها عليها للموافقة وإبداء الرأي قبل تنفيذها[2]

إلى جانب ذلك فقد أصدرت السلطات الفرنسية سنة 1845م قرارا يؤكد إلحاق الجزائر بفرنسا ويقسمها من الناحية الإدارية إلى ثلاث مناطق:

1- منطقة مدنية: تخضع للسلطات المدنية وتشمل المدن والقرى الساحلية التي يكثر بها العنصر الأروبي.

---

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 124.

(2) - Cloud Bontemps, op- cit. P 188.

2- منطقة مزدوجة: يقل فيها العنصر الأروبي، وفيها يخضع الأروبيون للحكم المدني بينما يخضع الأهالي les indigenes للحكم العسكري.

3- منطقة عسكرية: وهي التي لا يُوجد بها العنصر الأروبي وتشمل منطقة الهضاب العليا والصحراء[1].

وسعيا منها – فرنسا- إلى دمج[2] الجزائر بفرنسا وتزامنا مع قيام ثورة 1848م بفرنسا والتي أطاحت بملكية لويس فيليب وقيام الجمهورية الثانية (1848- 1853م) صدر قرار خاص بدستور 1848م الفرنسي نص على أن الجزائر رسميا بموجب المادة 109 مقاطعة من المقاطعات الفرنسية فأصبح بذلك القطر الجزائري ينقسم بحكم السياسة الاستعمارية إلى قسمين:[3].

القسم الأول: وهو القسم الجنوبي سمي بالمنطقة العسكرية له سياسته الخاصة وهي عبارة عن دكتاتورية لا تراعى فيها حرمة الفرد الجزائري ولا تحترم حقوقه وحياة الأهالي بهذه المنطقة.

القسم الثاني: وهو القسم الشمالي وينقسم إلى ثلاث عمالات وهي: قسنطينة، الجزائر ووهران، وكل عمالة يترأسها عامل عمالة، والعمالة تنقسم إلى مراكز: أحواز ممتزجة، بلديات و دوائر، فالأحواز الممتزجة شبيهة بالمناطق العسكرية من حيث الحكم الدكتاتوري

---

(1) قريري سليمان، **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940- 1954م)**، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010- 2011، ص 22.

(2) ويعني حكم الجزائر بالقوانين الفرنسية وتطبيق النظم المعمول بها في فرنسا على فرنسيين الجزائر وليس على الجزائريين.

(3) عمار عمورة، **الموجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 128.

المباشر ومساحة الحوز تعدل عمالة فرنسية بحكمها متصرف حاكم بأمره وله أعوان من باشاغات وقياد[1].

- **البـــلديات:** مجالس منتظمة تتكون من هيئتين منتخبتين إحداهما جزائرية والأخرى فرنسية وكل مجلس بلدي ينتخب له رئيس يدعى (شيخ البلدية).

- **الـــدوائر:** وهي القرى الجبلية وينتخب لها مجالس تسمى مجالس الجماعات وهي خاصة بالجزائريين ولكنها لا تعني شيئًا فوجودها كعدمها[2].

كما استطاع المستوطنون الأروبيون أن يأخذوا حق إنتخاب مجلس استشاري على مستوى البلديات مهمته مناقشة الأمور ذات الطابع السياسي والمالي المتعلقة بالجزائر وفي مقابل ذلك قامت الإدارة الفرنسية سنة 1850م بإلغاء حق الأهالي في انتخاب نواب لهم في المجالس البلدية بدعوى عدم أهليتهم لذلك، وهذا استجابة لدعوة المعمرين بإيجاد قوانين استثنائية خاصة بالأهالي[3].

وتطبيقا لجعل الإدارة المدنية في يد الفرنسيين فإن الجزائريين الذين عينوا سابقا في مناصب تشبه المناصب البلدية عزلوا منها وأعطيت مناصبهم لفرنسيين فهذا مثلا منصب **(قائد البلاد)** في قسنطينة الذي أعطى في السابق إلى حمودة الفكون وغيره قد تولاه ابتداءا من 29 أفريل 1848 م المواطن قاسلان وهو ضابط فرنسي متقاعد لأن الوظائف التي يقوم بها قائد البلاد في قسنطينة تجمع مصالح متعددة وهامة ولا يمكن أن يقوم بها معتمد من الأهالي، ومنذ ذلك الوقت فرنست وظيفة قائد البلاد وظلت في يد الفرنسيين والوظائف التي

---

(1) يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري(1830- 1954م)**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، [د. م]، 1995،ص 120.

(2) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 121.

(3) قريري سليمان، المرجع السابق، ص ص 22- 23.

تدخل في صلاحيات قائد البلاد أو شيخ البلدية هي: الشرطة العامة، الضرائب على اللّحم والخبز وتسمية الموظفين بما في ذلك الوظائف الدينية[1].

إلا أن انتخاب لويس نابليون كرئيس للدولة من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر ديسمبر عام 1848م غير مجرى الأمور، فقد عمل هذا الأخير على انتهاج سياسة خاصة، حيث استعان بالفلاحين ورجال الأعمال وجندهم للعمل من أجل المحافظة على الاستقرار و الأمن والتخلص من خصومه، وعمل على كسب ولاء الجيش والشرطة وكبار المسؤولين في الدولة، حيث أنشأ ما عرف بالإمبراطورية الثانية التي تربع على عرشها لغاية انهزام جيشه في معركة سيدان واعتقاله من طرف بروسيا سنة 1870م[2].

وقد أكد لويس نابليون بأنه يؤيد ذكره إدماج الجزائر في فرنسا، وقد أكد هذه الحقيقة علانية في خطابه المشهور بمدينة بوردو الفرنسية سنة 1852م،حيث أعلن انه توجد مملكة مواجهة لمدينة مرسيليا ينبغي إدماجها في فرنسا، وتحقيقا لهذا الهدف قام نابليون الثالث يوم **24 جوان 1857م** بإنشاء "وزارة للجزائر والمستعمرات" وعين على رأسها الأمير جيروم نابليون وحسب النصوص القانونية فإن المهمة الأولى لهذه الوزارة هي توحيد جميع المصالح الحكومية والهيئات التي تعمل بالجزائر بحيث تصير تخضع جميع المصالح لسلطة مركزية واحدة، والمهمة الثانية لهذه الوزارة هي أنها تحل محل الحاكم العام للجزائر ذلك المنصب الذي ألغي بعدما أصبحت الوزارة الجديدة للجزائر هي التي تختص بالشؤون الجزائرية وتتخذ القرارات في مقرها الموجود بباريس[3].

أبقت الوزارة التراب الجزائري مقسما إلى تراب مدني وتراب عسكري ووسعت الأول على حساب الثاني وأنشأت إلى جانب عامل العمالة مجلسا يساعده، بالإضافة إلى

---

(1) أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، المرجع السابق، ص 321.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 126.

(3) عمار بوحوش ،المرجع السابق،126.

مجلس عام في كل عمالة يتداول في القضايا المتعلقة بالترابين المدني والعسكري، يعين الإمبراطور أعضاءه من الملاكين العقاريين والموظفين القدامى أو الضباط ونادرًا ما كان يعين فيه التجار ورجال القانون، كما أنشأت الوزارة ست نيابات عمالات، وبفعل هذه الإجراءات الاندماجية أصبح **177** ألف أروبي يعيشون في ظل القانون العام[1]

بعد استقالة الوزير جيروم نابليون تسلم وزارة الجزائر والمستعمرات **(شاسلو-لويا)** وكان حريصا على تحقيق رغبة الإمبراطور في دمج الجزائر وإلحاق شؤونها بالوزارات الفرنسية المعنية وتشجيع الاستعمار فيها[2] وفي خضم هذه الأحداث قرر نابليون الثالث في 24 نوفمبر 1860م أثناء زيارته للجزائر أن يلغي وزارة الجزائر والمستعمرات وذلك بسبب الفشل الذريع في انتهاج سياسة واضحة المعالم وقيام صراعات قوية بين المجندين للتخلص من النظام العسكري الموجود بالجزائر وبين المؤيدين لإبقاء سلطة مركزية قوية في الجزائر تخدم مصالح المعمرين، كما قرر الرجوع إلى العمل بالنظام السابق والمتمثل في وجود حاكم عام بالجزائر العاصمة يخضع لسلطة - نابليون الثالث-[3].

وأثناء زيارته الثانية سنة 1863م طرح فكرة المملكة العربية le Royaune ARABE ومن بين ما جاء في قراره هذا: "إن الجزائر مملكة عربية وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين[4].

وعلى إثر ذلك صدر في 22 أفريل 1863م قرار يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت ملكا لهم أو مشاعة بين الأعراش[1].

---

(1) صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين(1830-1930م)**،ديوان المطبوعات الجامعية،قسنطينة،[د.س]،ص36.

(2) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**،ج1،المرجع السابق،ص324.

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 129.

(4) عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1900م)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 135.

ولكن هذه السياسة لم يكتب لها النجاح بسبب ثورة المستوطنين عليها خاصة ما يتعلق بفكرة المملكة العربية حيث كان رأيهم أن الجزائريين ليسوا أهلا لهذه الإصلاحات[2].

المبحث الثاني: السياسة الاستيطانية

كانت عملية الاستيطان الأروبي في الجزائر متواصلة بتواصل سنوات الاحتلال غير أنها لم تأخذ شكلاً مميزا أو تنظيما موحدا في حملاتها الاستيطانية، حيث أنها كانت تتأثر وتتغير وفقا للأوضاع الداخلية أو الخارجية في الجزائر[3].

فخلال السنوات الأولى من الاحتلال لم تكن الظروف ملائمة لهجرة وتوافد الأروبيين إلى الجزائر ومع ذلك تمكن الفرنسيون من الحصول والاستيلاء على بعض العقارات والأراضي كما اتجهت أنظارهم إلى الضواحي، إلى سهل متيجة والساحل، فأصدر الجنرال كلوزيل قرارا في **21 سبتمبر 1830م** يتيح مصادرة أملاك الأوقاف والدولة العثمانية ففتحت بذلك أبواب الهجرة الأروبية إلى الجزائر وأخذت السلطات الفرنسية تعمل على تنفيذ سياستها الاستيطانية باستعمال جميع الوسائل وانتهاج شتى الوسائل والطرق[4].

فقد نشطت سياسة الاستيطان الأروبي في الجزائر بعد سقوط العاصمة واحتلالها سنة 1830م، وقد شجع ذلك العسكريون الفرنسيون الذين حكموا الجزائر حتى عام 1870م، وكان على رأسهم الجنرال كلوزيل الذي كان من أكبر مشجعي الاستيطان في الجزائر إذ انه طلب من الحكومة الفرنسية إنشاء خط ملاحة منتظم تسير فيه الرحلات كل أسبوع بين مرسيليا

---

(1) الأعراش: مفردها عرش وهو مصطلح محلي يعني مجموعة من السكان تربطهم رابطة الدم ويمتلكون قطعا من الأراضي غالبا ما تستغل بصورة جماعية.

(2) قريري سليمان، المرجع السابق، ص 24.

(3) زكية معامرية، <u>الإستيطان الفرنسي في الجزائر والصهيوني في فلسطين- دراسة مقارنة-</u>، بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945- قالمة، 2013- 2014، ص 5.

(4) صالح عباد، المرجع السابق، 12.

والجزائر، كما طلب أيضا استخدام البواخر لأنها كانت تقطع هذه المسافة في أربع وخمسين ساعة بدلا من السفن الشراعية التي كانت تقطعها في عشرة أو خمسة عشر يوما، وقد وصل إلى مدينة الجزائر عدد من فقراء إسبانيا وايطاليا ومالطا بلغ عددهم 3000 مستوطن في جانفي 1831م[1].

وهكذا جاء الأروبيون أفواجا ومنهم الفرنسيون إلى الجزائر، وكان معظمهم في أول الأمر من الفقراء ومن مناطق جنوب البحر الأبيض المتوسط ومن المتسكعين أو العاطلين عن العمل، ومن المحكوم عليهم في قضايا مختلفة واخذوا يحلون بالتدريج في المدن التي استولى عليها الجيش، ثم يستقرون حول هذه المدن تحت حماية البنادق[2] وكانت الأراضي التي استولت عليها فرنسا ثم أعطتها إلى المستوطنين أنواع نذكر منها:

1- الأراضي التي كانت تابعة للدولة الجزائرية السابقة أو كانت ملكًا لرجال هذه الدولة كالوزراء والولاة .

2- الأراضي التي هاجر أصحابها نتيجة الاحتلال. والهجرة هنا نوعان:

أ- هجرة نحو الداخل في انتظار جلاء الجيش الفرنسي عن البلاد أو تغلب المقاومة عليه، وكان الكثير من الجزائريين قد انضموا إلى دولة الأمير عبد القادر التي كانت تعد بتغلبها على القوات الفرنسية لاسيما بعد تفاوض الفرنسيين مع الأمير واعترافهم بسلطته.

ب- الهجرة إلى خارج الجزائر حيث توجه المئات من السكان إلى تونس والمغرب ومنها ذهبوا إلى بلاد الشام والحجاز والإسكندرية واسطنبول[3].

---

[1] جلال يحي، المغرب الكبير : العهود الحديثة وهجوم الاستعمار، مج3، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 133.

[2] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج5، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص 131.

[3] بسام العسيلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، دار النفائس، الجزائر، 2010، ص 70.

3- الأراضي التي تركها العثمانيون أي الجيش الانكشاري وكبار القادة المتقاعدين وحتى بعض الكراغلة الذين كانوا من أصول تركية.

4- الأراضي التابعة للجزائريين الذين شاركوا في الثورات والحروب ضد فرنسا. فقد وضع الفرنسيون أيديهم على هذه الأراضي وعدوها أراضي مصادرة يتصرفون فيها كيفما شاءوا بعد أن نفوا أصحابها إلى أماكن بعيدة مثل: سانت مارغريت وكايا، وكاليدونيا الجديدة.

5- أملاك الحرمين الشريفين (مكة والمدينة) وأملاك الأشراف وأهل الأندلس.

6- أراضي الأوقاف التابعة للمساجد والزوايا والمدارس أو التابعة لأبناء السبيل أو الفقراء، والعيون الجارية[1].

- **مراحل الاستيطان الأروبي في الجزائر:**

لقد عرفت حركة الاستيطان في الجزائر نشاطا كبيرا وتميزت بالمرحلية حسب الظروف وحسب تغير القادة والحكومات، ويمكن لنا تحديد مراحل الاستيطان بمرحلتين أساسيتين ألا وهما:[2].

1- المرحلة الأولى: الاستيطان الرسمي

ونعني بالاستيطان الرسمي إشراف الدولة على عمليات الاستيلاء والاستحواذ على الأراضي وتقديمها مجانا للمهاجرين الذين تعمل على تشجيعهم من أجل القدوم إلى الجزائر، وكانت أولى المحاولات في ميدان الاستيطان الرسمي المدعمة من طرف الإدارة الفرنسية تعود إلى سنة 1832م حيث وصل إلى ميناء الجزائر **400** مهاجر ألماني وسويسري قسمتهم السلطات الاستعمارية إلى مجموعتين، تكونت المجموعة الأولى من خمسين عائلة أقامتها في

---

(1) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج5، المرجع السابق، ص ص 131- 132.

(2) تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس: فلسفته وجهوده في الترتيب والتعليم(1889- 1940م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970، ص 26.

أول مستوطنة وهي قرية **(دالي إبراهيم)** حيث كانت تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي **1314 هكتار**، أما المجموعة الثانية فتكونت من ثلاث وعشرين عائلة أقامتها في القبة ووزعت عليها 93 هكتار من الأراضي[1].

ثم جاءت الهجرة التي شملت سكان (الألزاس واللّورين) الذين كانت الحكومة قد وعدتهم بـــ 100 هكتار من الأراضي الجيدة والتي لم تحقق الهدف المرجو منها، فكانت هجرة هؤلاء المنفيين وكلهم تقريبا عمال مصانع فاشلة، إذ من أصل 183 عائلة أسكنت80 عائلة بنفقات باهضة من الإدارة "6500 فرنك للأسرة" لكن لم يستقر في الأرض سوى 37 عائلة. بعد هذا توجه الاستيطان الرسمي إلى فلاحي جنوب شرقي فرنسا وإلى الفرنسيين في الجزائر وكان نجاحه أفضل فوصلت من فرنسا 4000 عائلة في 10 سنوات ويتم التنازل مجانا للاستيطان عن **34.7286 هكتار** قيمتها 43 مليون فرنك فرنسي وكانت جل هذه القرى مركزة على المدن الكبرى والمدن الحضرية[2].

ومن الناحية المرجعية بدأ الاستيطان الحضري يتوسع وينتشر في مختلف المدن الكبرى في الشرق والغرب، فاستقر بعض أصحاب رؤوس الأموال في الأربعاء و"مزرعة قندورة" ومزرعة الحطاب بالقرب من مدينة الجزائر كما استقر آخرون في براقي ورغاية وكان أكبر هؤلاء المستوطنين من رؤساء البلديات ذا الأصل البولوني الذي حصل على 3 مزارع مساحتها الإجمالية 2000 هكتار، كما حصل على قرض من الإدارة قيمته 000 100 فرنك فرنسي، ثم تدخلت الإدارة وبكل جدية فأقامت أول مستوطنة في بوفاريك سنة 1836 م وزعت على القائمين عليها 6 قطع أرضية مساحة الواحدة منها 3 هكتارات، كما وزعت

---

(1) صالح عياد، المرجع السابق، ص ص 12- 13.

(2) رحيم محياوي، دراسة مستقبلية للاستيطان والتوطين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص 23.

173 قطعة أخرى بلغت مساحة الواحدة منها 4 هكتارات في مزارع مجاورة لبوفاريك وهي "بويعقوب" و"بولارلوس"[1].

لكن هذه المحاولة – الاستيطان الرسمي– كانت فاشلة بنسبة كبيرة، إذ لم يستطع المستوطنون الذين جلهم كانوا من الفقراء الذين جاؤوا إلى الجزائر للبحث عن مستقبل أفضل مقاومة الملاريا والمناخ الجديد من جهة، ومن جهة ثانية لم يستطيعوا مقاومة ثورات أصحاب الأراضي الشرعيين المتتالية. ومثل هذه العوائق جعلت فرنسا تغير سياستها الاستيطانية السابقة وجعلها تتجه نحو المهاجرين الذين لهم إمكانيات مادية فشجعت بذلك ما يعرف الاستيطان الحر[2].

2- المرحلة الثانية: الاستيطان الحر

جاءت مرحلة الاستيطان الحر داخل المشروع الاستعماري الفرنسي بعد فشل المرحلة السابقة من الاستيطان الرسمي بسبب ارتفاع نفقات الدولة على بناء القرى الاستيطانية التي لم تؤدي الدور المنتظر منها فأخذت الدولة تبيع أراضي "الدومين" أي الأراضي الدولة والتي تتكون من أراضي البايلك والوقف. وفي 1837م عرضت الإدارة أراضي للبيع بسعر يقارب بـــ 48 فرنك للهكتار الواحد كما سمحت ببيع الأراضي بالتراضي حيث حصل عن طريق هذا الأسلوب بعض المهاجرين على أكثر من 4500 هكتار خلال سنة واحدة فقط[3].

ومن الأهداف التي كانت فرنسا تسعى إلى تحقيقها عن طريق الاستيطان تزويد اقتصادها بالمنتوجات الزراعية بعدما أصبح مهددا، وكان لمقاومة الأمير عبد القادر دور كبير في تراجع الاستيطان الريفي خاصة في سهل متيجة والساحل سنة 1839م الشيء الذي

---

(1) رحيم محياوي ،المرجع السابق، ص 24.

(2) نفسه، ص 24.

(3) صالح عباد، المرجع السابق، ص 25.

اضطر بالماريشال فالي الحاكم العام أن يأمر بإدخال المستوطنين إلى مدينة الجزائر ولو بالقوة وذلك في الوقت الذي كان فيه الاستيطان الحضري يعرف نجاحا أكبر وخاصة في مدن: الجزائر، وهران، مستغانم، بجاية و سكيكدة[1].

ونتيجة للتطور الصناعي في فرنسا خاصة بين عامي 1839- 1840م وامتداد المقاومة الجزائرية إلى ضواحي مدينة الجزائر حيث أثبتت لفرنسا فشل سياسة الاحتلال الاستيطاني الجزئي التي اتبعتها حتى سنة 1838م ما جعلها تنتهج بذلك السياسة الاستيطانية الجديدة والتي تعرف بـ **الاستيطان الكلي** ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار الجنرال بيجو Bugeaud [2] الذي عين حاكما عامًا على الجزائر في 20 ديسمبر 1840م والذي كان من أكبر أهدافه ومهامه في الجزائر توطين أكبر عدد ممكن من المستوطنين والقضاء على دولة الأمير عبد القادر[3].

وقد صرح الجنرال بيجو بأنه يريد الحصول على أراضي الجزائريين الخصبة، حيث قال في غرفة النواب يوم 14 ماي 1840م: "في مكان توجد فيه أراضي جيدة ومياه صالحة فهناك يجب وضع المعمرين بغض النظر عمن يملك تلك الأراضي" .ونظرا للظروف الحربية التي سادت فترة حكمه بفعل المقاومة الشعبية رأى بيجو بأن الاستيطان مهمة عسكرية يحققها المستوطنون العسكريون أو المدنيون المنظمون عسكريا، ومن هنا بدأ الجنرال بيجو بتشجيع العسكريين الذين انهوا خدمتهم على الاستقرار في الجزائر وإنشاء

---

(1) رحيم محياوي، المرجع السابق، ص 25.

(2) توماس روبير بيجو من مواليد ليموج Limoge (1784- 1849م)، لم يشتهر إلا بكونه استعماريا، ساعد على توطيد أقدام الاستعمار وقد أصبح حاكما للجزائر عام 1840م، وانتصر على المغرب سنة 1844م في معركة ايسلين عرف بوحشية في قمع الثورات العربية في المغرب.

(3) رحيم محياوي، المرجع السابق، ص 26.

المستوطنات التي سوف يعملون فيها بصفة جماعية، كما أنشأ لذلك الغرض مزارع حول المعسكرات يستغلها الجنود طوال مدة الخدمة العسكرية التي يقضونها[1].

وضمن سياسة الاستيطان العسكري اتجه إلى سياسة تسمى **بالاستيطان المدني** وذلك بإصداره قرار في **12 أفريل 1841م** والذي نص على "إن كل فرنسي يملك من 1200 إلى 1500 من الفرنكات يمكنه أن يحصل من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 4 و12 هكتار ومسكن، وكانت نتيجة هذا القرارات اشتدت الهجرة الأروبية إلى الجزائر، حيث في سنة 1843م وحدها وصل إلى الموانئ الجزائرية **14137** مهاجر منهم أكثر من **12006** من الفرنسيين والباقي من الايرلنديين والألمان والسويسريين، كما اشتدت عمليات بناء المستوطنات حيث بلغ عددها سنة 1844م فقط في المتيجة والساحل150مستوطنة، كما منح بيجو سنة 1843م معسكر اسطاوالي القديم وألف وعشرين هكتار محيطة به إلى الجمعية المدنية للرهبان[2].

كما صدر المرسوم الملكي في 1 اكتوبر 1844م والذي نتج عنه عهد جديد للاستيطان حيث أكد هذا القانون شرعية ما تملكه الكولون من قبل، وقرر أن مسألة المساس أو التصرف في أملاك الأجناس فكرة لم يعد لها تأثير على الأوربيين ولأن القانون الفرنسي سيكون هو المرجع المتحكم في عمليات انتقال الأراضي بين الأوربيين والجزائريين[3].

كما سمح هذا المرسوم للإدارة بمصادرة الأراضي الجزائرية غير المزروعة والتي لا يملك أصحابها وثائق تثبت الحيازة، ونتيجة التدفق الأوربي على 168000 هكتار عاد منها إلى الدولة 000 90 هكتار وعاد 000 37 هكتار إلى الأوربيين و500 11 هكتار فقط

---

(1) بوعلام نجادي، **الجلادون(1830– 1962م)**، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، [د. ن][د. م]،2007، ص 78.

(2) صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 15– 16.

(3) عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830– 1962م)**، ج1، [د.ن]، [د.م]، 2005 ،ص317.

إلى الجزائريين، فقد اعتبرت الكثير من أراضي المرور والأراضي المستريحة أرضا غير مزروعة كما أدى فقدان المراعي الشاسعة إلى بيع عدد من الأهالي لآخر حصصهم من الأراضي، وقد نظرت لجنة المصالحة والتقييم فيما يعد في هذه المسألة والعملية الجائرة، ولكنها لم تخصص للأهالي الذين أنتزعت منهم أملاكهم سوى 000 22 هكتار وجعل هذه الأراضي التي وزعت مجانا أماكن لإنشاء 27 قرية استيطانية[1]

وهكذا أخذت هذه الحركة الاستيطانية النشيطة تستنفذ الأراضي التي كانت تحت تصرف الدولة مما أدى بفرنسا إلى إصدار قرارين في سنة 1844 و 1846م وهما القراران اللذان يسمحان للإدارة الفرنسية بمصادرة أراضي القبائل المتمردة وذلك بواسطة مرسوم 31 أكتوبر 1845م الذي أباح للعسكريين حجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي نشاط عدائي للوجود الفرنسي حيث نصت المادة العاشرة منه على مصادرة أملاك الجزائريين الذين اقترفوا أعمالا عدائية ضد الفرنسيين أو قدموا مساعدات مباشرة أو غير مباشرة ضد فرنسا أو أقاموا اتصالات معهم[2].

أما قانون 21 جويلية 1848م فقد فرض على كل مواطن أهدي سندات الملكية يعمل على تحديد الملكيات انطلاقا منها، أما الأراضي التي ليست لديها مستندات ملكية وتلك التي لا يستطيع أحد إثبات ملكيتها فتحولت إلى ملكية فرنسية التي سلمتها إلى المستعمر، وقد أسندت مهمة فحص هذه العقود بمقتضى أمر 21 جويلية للجنة تشكلت على مستوى الحكومة ليس فيها ولو ممثلا واحدا عن السكان المعنيين أساسا بهذا الإجراء، كما أن عدم زراعة الأرض هو سبب كافي لإنتزاع ملكيتها ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة، وطالت ملكية الدولة أيضا الأراضي البور لأنها في رأيها دون مالك، ونجم عن تطبيق هذه الإجراءات افتكاك

---

[1] Charles robert agéron, **Histoire de l' Algérie contemporaine**, P.U.F,paris , 1964, P 43

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة التنمية الرأسمالية في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 128.

168 ألف هكتار في منطقة الجزائر وحدها من يد السكان وألحقت بأراضي الدومين، كما اتسعت عملية الاستيلاء بإجراءات أخرى صدرت في هذا المجال[1].

قانون 16 جوان 1851م: أصدرت الجمعية الوطنية قانون 16 أفريل 1851م مالذي أعاد تنظيم كيفية منح أراضي الدولة ،وقد نص أيضا على إمكانية رفع مساحة الامتياز الممنوح إلى 50 هكتارا أعطى الحق للإدارة في الحصول على أراضي العرش بحجة المنفعة العمومية أو مصلحة الاستيطان[2].

كما أكد هذا القانون أن الملكية لا تنتهك ولا فرق بين أصحاب الأملاك من الأهالي والفرنسيين أو غيرهم من جهة، واعترف بحق الملكية وحق الانتفاع بالنسبة للأشخاص والقبائل وفروع القبائل من جهة أخرى وقد أشار الحاكم بيليسيه في أحد تقاريره قائلا: "في كل مرة تنتزع الأرض من العرب تبقى على هذا النسق كما هو مهما كان حجم ما تنتزعه صغيرا بالقياس لما بقى لهم فإننا بحكم هذا الأخير يتخطى الحدود التي تسمح لهم بتأمين شروط بقائهم"[3].

فقام قانون 16 جوان 1851 بتقنين ممارسة التحديد فشرع هذا القانون في مادتيه 11- 14 منه ما يلي: يعترف بحقوق الملكية والتمتع العائد للأفراد والقبائل كما كانت موجودة عند الغزو أو كما جرى الحفاظ عليها أو تنقيتها من قبل الحكومة الفرنسية لاحقا، كما شرع لكل فرد الحق في التعرف والتمتع بملكيته بحرية إذا لم تتعارض مع القانون، بيد انه لم يحق لأي مالك أن ينقل ملكية أرضه لشخص من القبيلة بل يعود للدولة وحدها إمكانية

---

(1) راضية بن قجوح، **الاستيطان الاستعماري في الشرق الجزائري (عمالة قسنطينة) (1830- 1899م)**، بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1845- قالمة، 2013- 2014، ص 24.

(2) صالح عباد، المرجع السابق، ص 18.

(3) محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر(1830- 1950م)**، تر: محمد المعراجي، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، [د، ن][د.م]،1996 ،ص ص 154- 155.

اكتساب هذه الحقوق في نطاق المصلحة العامة أو الإستعمار إذا كان هذا القانون يستعيد كراء الأراضي بالثقة فإنه يفتح الطريق أمام التحديد كما أن حق القمع بالأرض لم يكن موجودا فالطريق مفتوحة أمام اغتصاب الدولة لحقوق القبائل[1].

- دعم الاستيطان الأوربي في الجزائر:

لتمكين إدارة الاحتلال من وضع يدها على دور الجزائريين وأراضيهم بحجة تأسيس الملكية عملت سلطات الاحتلال على دعم الاستيطان من كل الجوانب ماديا ومعنويا.

1- **الدعم المادي:** حرصت إدارة الاحتلال الفرنسي على توفير مختلف متطلبات الحياة السهلة والمساعدة على استقرار الأوربيين في الجزائر من خلال عرضها عدة امتيازات كدفع تكاليف السفر وتعويضات الإقامة وتوزيع الأراضي الفلاحية مجانا وإنشاء مساكن لهم ومدهم بالحبوب والمواشي في السنوات الأولى حتى يصبحوا قادرين على استغلال أراضيهم بأنفسهم وحق التجنس بالجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بجنسيتهم الأهلية[2].

كما سعت السلطات الفرنسية إلى توفير جميع الشروط التي رأتها ضرورية لإنجاح عملية الاستيطان والتي نذكر منها:

أ- صناديق القرض الزراعي: لغرض تطوير الزراعة التي بنى عليها الاحتلال الفرنسي مستقبله في الجزائر لتخدم مصلحة الاقتصاد الفرنسي ولتقف وراء دعم المستوطن الأوربي وكانت أولى مؤسساته "القرض المالي الجزائري" الذي أسس وفقا لمرسوم صدر في يناير 1860م، "القرض المالي للجزائر "1880م،" بنك الجزائر".... الخ.

ب- المواصلات: تدعيما للتوسع الاستعماري الأوربي في الجزائر وللوصول إلى الصحراء وتسهيل الاستيطان واستغلال مختلف الثروات مدت السلطات الاستعمارية شبكة طرقات هامة

---

(1) محفوظ قداش،المرجع السابق، ص 155.

(2) عيسى يريز، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر خلال (1830- 1914م)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008- 2009، ص 128.

التي انتقل طولها من 6700 إلى 9280 كلم خلال فترة 1872- 1879م إضافة إلى إقامة شبكة السكة الحديدية التي كانت في ذلك الوقت الوسيلة الأهم في نقل المسافرين والبضائع وحتى الجند والتوسع والقضاء على الثورات[1].

ج- بناء المستوطنات: أنشأت أول مستوطنة أوربية بمنطقة بوفاريك سنة 1836م وارتفع عددها من سنة إلى أخرى حسب عدد المهاجرين، ففي سنة 1866م توافد على الجزائر 00 759 91 أوربي، 2119 12 من الفرنسيين و58510 من الاسبان و16655 من الايطاليين و10627 من المالطيين والانجليز والباقي من الألمان والسويسريين، وفي سنة 1886م وصل إلى الجزائر 00 1600 إسباني أقام معظمهم في وهران و35000 إيطالي توزعوا على مدينة عنابة وقسنطينة[2].

2- الدعم المعنوي: لقد برز الدعم المعنوي لعمليات الاستيطان الأوربي في الجزائر بوضوح خلال خطابات بعض الحكام أو القواد العسكريين الذين تولوا مقاليد السلطة في الجزائر ونذكر من بينهم:

- الجنرال كلوزيل الذي عد من أكبر مشجعي الاستعمار في الجزائر وله آراء في ذلك نشرها حينما عين قائدا لجيش الحملة العسكرية خلفا للجنرال دي بورمون حيث قال : "مقتنع أن إقليم مدينة الجزائر الذي صار بين أيدينا هو مستعمرة هامة، تعوضنا بوفرة عن خسارتنا في سان دومينيك وربما توفر علينا كذلك التكاليف الكبيرة التي تكلفنا إياها للاستيلاء على المستعمرات أخرى"[3].

---

(1) زكية معاشرية، المرجع السابق، ص ص 15- 16.

(2) عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ: الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 254.

(3) عيسى يزير، المرجع السابق، ص 19.

فهو يعتقد أن فرنسا ستجد في الجزائر أغلب المنتجات التي كانت تجلبها من أمريكا والهند وأن الجزائر ستصبح إقليما مشتهرا بإنتاج قصب السكر والقهوة والتبغ، وحسب اعتقاده انه يمكن منح الأراضي التي تحيط بهم إلى الكولون مقابل المشاركة في أعمال الدفاع من أجل الوقوف أمام غارات السكان كما أراد تحويل سهل متيجة إلى مستعمرة كبيرة، ولتحقيق ذلك طلب هذا الأخير من وزير الحربية أن يرخص له تشجيع المؤسسات الزراعية والصناعية للكولون مع تقديم وعود بتوفير الحماية والأمن لهم[1].

- أيضا نجد الجنرال جيرار الذي صرح بأنه يوجد في الجزائر 12 مليون هكتار صالحة للزراعة واقترح بذلك منح المستوطنين 6 ملايين هكتار، وإمكانية إصلاح 10 ملايين أخرى.

كذلك نجد الجنرال بيجو الذي صرح يوم 14 ماي 1840م قائلا: "يجب أن يقيم المستوطنون في كل مكان توجد فيه المياه الصالحة والأراضي الخصبة دون الاستفسار عن أصحابها"[2].

وهذه الشهادة أحد جنرالات فرنسا المسمى بروفي في رسالة كتبها إلى شقيقه في باريس يوم 18 فيفري 1834م ورد فيها ما يلي: "تسألني أين صار استعمارنا ؟ أقول لك انه اقتصر حتى الآن على امتلاك الأراضي، إننا نلعب هنا على الأراضي كما نلعب في البورصة على أسهم المدخنين والبن..."، أيضا نجد مونتان وهو إداري يقول: "إن المخاوف من أن لا تجد منتجات الأرض في الجزائر أسواقا لتصريفها هو اعتقاد خاطئ حيث أن الاستهلاك سيزداد لما يتعود السكان على العادات الاستهلاكية للأوربيين، ثم إن عدد السكان

---

(1) رحيم سحياوي، المرجع السابق، ص 29.

(2) صالح عباد، المرجع السابق، ص 15.

سوف يزداد وهذا التحسن المزدوج سوف يتحقق بقوة الأحداث وبذلك تجد صناعتنا مصدر جديدا للازدهار[1].

فهؤلاء وغيرهم اجمعوا وساندوا عمليات الاستيلاء على الأراضي وانتزاعها من أهلها بالقوة وشجعوا وباركوا الهجرة الأوربية إلى الجزائر وسهلوا لهم عمليات الاستقرار من خلال إصدار قوانين ومراسيم وبناء مستوطنات وتوفير جميع الظروف الملائمة للإقامة في الجزائر.

- المشاريع الاستيطانية في الجزائر:

ظهرت مشاريع الاستيطان في الجزائر بعد تظافر جهود الحكومة الفرنسية التي حاولت إيجاد حلول لمشاكلها في فرنسا وتطهير باريس من فائض العمال والغير مرغوب في وجودهم في فرنسا، فبعد احتلال مدينة الجزائر ظهرت عدة مشاريع استيطانية نذكر منها:

1- الاستيطان الريفي: ظهر هذا النوع نتيجة لتظافر جهود الحكومة الفرنسية والتي حاولت طمأنة الرأي العام الفرنسي بتطهير باريس من فائض العمال بالإضافة إلى جهود الضباط القدامى الذين كانوا يبحثون عن حلول للأزمة الداخلية بفرنسا وكان **بيار لورو (Pierre lerous)** أول من ربط مسألة الاستيطان بالمسألة الاجتماعية في خطاب كان له تأثير كبير[2].

ظهر هذا النوع من بدايات الاستيطان الأوربي في الجزائر لكن هذه المحاولة باءت بالفشل في بداياتها بسبب نقص الإمكانيات المادية وبسبب امتداد المقاومة والثورات الشعبية كمقاومة الأمير عبد القادر، وبعد القضاء عليها نشط هذا النوع من الاستيطان. ففي البداية الأولى بقيت الفلاحة الأهلية وحافظت على الوضع الذي كانت عليه في العهد العثماني، وكان

---

(1) عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ**، المرجع السابق، ص 252.

(2) صالح عباد، المرجع السابق، ص 13.

هدفها الأول الاستهلاك والثاني السوق، وكانت الفلاحة آنذاك تعتمد على الخماسين والأجراء لاستغلالها بالأسلوب الإقطاعي في أوربا، لكن فيما بعد حولت إلى الزراعة الأساسية[1].

وعلى رأس من دعم ذلك الماريشال راندون الحاكم العام، فتحولت الزراعة إلى إنتاج المواد التي يحتاجها السوق والاقتصاد الغربي **كالتبغ والقطن والكروم والقمح** مع بقاء القطاع القديم التقليدي، كما تم الاهتمام ببناء المستعمرات الزراعية لتكون كدعم للقطاع الاقتصادي الفرنسي من حيث تلبية حاجيات السوق الفرنسية فيما يخص السلع الزراعية والمواد الأولوية[2].

ومن جهة أخرى بدأت تظهر إلى الوجود المؤسسة المالية الأولى في الجزائر فتأسس **محسب القطع الأول** سنة 1850م، فأظهر مدى حاجة المستعمرة إلى إمكانيات مالية أخرى كبيرة، تدخلت الدولة وأنشأت بواسطة قانون **4 مارس 1851 م** "بنك الجزائر" برأس مال قدره ثلاثة ملايين فرنك، كما أنشأت "**بورصة التجارة**" سنة **1852**م، كما أصدرت حكومة الإمبراطور مرسوما في أفريل 1853م بمنح "شركة جنيف" عشرين ألف هكتار في ضواحي سطيف على أن تقوم الشركة ببناء 10 قرى استيطانية هناك لإسكان مهاجرين من سويسرا، وأهم ما نفذته هذه الشركة هو بناء خمس قرى استيطانية وهي: **عين أرنات (400 مستوطن) وبوجبرة وعين مسعود ومهوان والأوراسية** أسكن في الأربع قرى الأخيرة 222 مستوطنا[3].

2- الاستيطان الحضري: أبدى الاستيطان الحضري في بدايات الاحتلال نجاحا كبيرا خاصة سنة 1839م، حيث بلغ عدد الأوربيين المدنيين المتواجدين في البلاد حوالي 25 ألف منهم 2500 في الريف أي حوالي 90 % يقيمون في مدن وهران، الجزائر، بجاية... الخ، ظهر

---

(1) صالح عباد، المرجع السابق، ص 15.

(2) زكية معامرية، المرجع السابق، ص 22.

(3) صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 22- 23.

ضمنه ما يعرف بالاستيطان المدني الذي ينص على أن كل من يملك من 1200 إلى 15000 فرنك فرنسي يمكنه الحصول من الدولة على قطعة أرض وسكن، فارتفعت بذلك هجرة الأوربيين وتوافدهم إلى الجزائر، ونشطت كذلك عملية بناء المستوطنات فوصلت سنة 1844م إلى 28 مستوطنة بمدينة الجزائر[1].

وفي ديسمبر **1864م** تخلت الإدارة الفرنسية عن الهبات المجانية ولجأت إلى بيع الأراضي بسعر محدد، وهكذا أمكن لها أن تبيع سنة **1866م** فقط ما مساحته حوالي 11 ألف هكتار، فقد حصل الأوربيون على 4500 هكتار منها كما أجرت مساحات شاسعة للشركات الرأسمالية بواسطة عقد **18** ماي **1864م** بين الحكومة الفرنسية والشركة الجزائرية العامة، التي كان يديرها رجلان من ذوي النفوذ في باريس،حيث التزمت الحكومة بتقديم مائة ألف هكتار للشركة مقابل فرنك واحد للهكتار الواحد سنويا وتنفيذ مشاريع عامة في صالح الاستيطان بما قيمته مائة ألف فرنك خلال ستة سنوات، نفذت الحكومة التزاماتها فمنحت الشركة في سنتين 1867 و1869م الأراضي: **6000 هكتار** في مقاطعة الجزائر، **4500 هكتار** في مقاطعة وهران، **89500 هكتار** في مقاطعة قسنطينة[2].

المبحث الثالث: إدارة المكاتب العربية:

عندما حاول الفرنسيون أن يتوسعوا في الجزائر ويبسطوا نفوذهم في مختلف مناطقها واجهتهم صعوبات كثيرة من جراء رفض وامتناع أبناء الجزائر من التعاون معهم ومهادنتهم. كما وجدت الإدارة نفسها وجهًا لوجه أمام شعب لا تعرف لغته ولا تقاليده ولا معتقداته فبدأو بحكم مباشر بدون أي واسطة لذا وجدوا مقاومة شديدة من جميع أطراف الجزائر[3] لهذا قرر

---

(1) فرحات عباس، ليل الاستعمار،تر فيصل الأحمر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 58.

(2) صالح عباد، المرجع السابق،ص ص 24- 25.

(3) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينقيين....، المرجع السابق، ص 195.

الجيش الفرنسي عام 1833م إنشاء هيئة مكلفة بجمع المعلومات عن الجزائريين وجعل هذه الهيئة عبارة عن جسر يربط بين الفرنسيين والجزائريين والذي قام الجنرال روفيقو Roufigo بإنشائها وكان يهدف من خلال ذلك إلى الاتصال برؤساء القبائل في جميع أنحاء الوطن وطمأنتهم بأن الإدارة العسكرية الفرنسية لا تنوي إلحاق أي ضرر بهم إذا تعاونوا مع فرنسا وذلك طبعا يتم عن طريق الاعتماد على المترجمين أو المختصين في الشؤون العربية. وكان أول شخص عين في هذا المنصب هو النقيب لامورسيير الذي كان يجيد اللغة العربية[1] وفي عام 1837م تحولت هذه الهيئة إلى إدارة للشؤون العربية وأصبحت مسؤولة عن تسهيل عمليات الاتصال برؤساء العشائر والتفاوض معهم وإقناعهم بقبول مبدأ التعاون مع فرنسا مقابل التزام هذه الأخيرة بإحترام أساليب عملهم والعادات والتقاليد الموجودة عندهم وتوفير الأمن والطمأنينة في مناطق نفوذهم وحمايتهم وحماية مصالحهم، ونظرا لازدياد دور هؤلاء العملاء في مساعدة الجيش الفرنسي على احتلال بقية المناطق في البلاد فقد قرر الجنرال بيجو في عام 1844 م أن يؤسس بصفة رسمية ما يعرف بـــ **المكاتب العربية**[2] .

حيث عرف فرديناند هيقونت أحد رؤساء تلك المكاتب هذه المؤسسة كما يلي: المكتب العربي هو حلقة الوصل بين الجنس الأوربي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ 1830م والجنس الأهلي الذي يقطن بالبلاد من قبل ولا يزال إلى الآن....[3].

وقد أعطى تقدم الاحتلال أهمية أكبر للمديرية، وهو ما تطلب تنظيمها بطريقة لامركزية، وبعد ما كانت هذه الإدارة تشتغل وفق أسلوب تجريبي تمت تسوية وضعيتها قانونيا بموجب القرار الوزاري المؤرخ في أول فيفري 1844م واحتفظت مديرية الشؤون العربية في مدينة الجزائر بصلاحياتها على مستوى الإقليم وتحولت إلى مديرية مركزية تعمل

---

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 129.

(2) نفسه، ص 130.

(3) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر... المرجع السابق، ص 199.

تحت السلطة المباشرة للحاكم، وكلفت بجميع الوثائق الواردة من المقاطعتين الأخريين وذلك بجمع وحفظ الأرشيف وإعداد التقارير والبيانات العامة التي ترسل إلى وزارة الحرب، وأنشأ كل قسم عسكري مديرية للشؤون العربية تعمل تحت السلطة المباشرة للقائد الأعلى[1].

وبعد وقت قصير تحولت المكاتب المحلية إلى دوائر، أما المديرية الإقليمية والمكاتب التابعة لها فتخصصت في الترجمة والتحرير باللغة العربية وإعداد الأوامر وإرسالها وغيرها من الأعمال الأخرى المتصلة بتسيير الشؤون العربية ومراقبة الأسواق ووضع جميع أنواع التقارير الموجهة إلى الحاكم العام عن وضعية البلاد السياسية والإدارية[2].

- تنظيم المكاتب العربية:

1- الموظفون: يسير المكتب العربي من طرف قائد المكتب، وهو برتبة ملازم نقيب وفي حالات نادرة برتبة رائد يساعده ضابط أو عدة ضباط بترية ملازم أو ملازم أول مرسمين وآخرين متربصين، وبمساعدة قاض ومساعدين وكاتب فرنسي برتبة ضابط صف أو عريف وضابط في الصحة وكاتب عربي أو خوجة لتحرير المراسلات باللغة العربية، وأخيرا ترجمان وشاوش وفرسان خيالة أو صبايحية، أي عدد محدود جدا من الموظفين[3].

غير أن عملية اختيار أو انتداب الضباط الأكفاء لتسيير هاته المكاتب ظلت تشغل كثيرا بال السلطة الفرنسية، ذلك أنه إلى جانب عدد كبير مؤهل من الضباط، كان يعمل بتلك المؤسسة عدد آخر ليس بالقليل من ضباط غير مؤهلين للقيام بتلك المهمة فقد كانوا يفتقرون

---

(1) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص ص 555- 556.

(2) نفسه، ص 556.

(3) - Charles robert agéron, op- cit, P 249.

إلى التجربة والكفاءة المطلوبة لتولي قيادة تلك الإدارة، فلم تكن الوظيفة سهلة أو خالية من المشاكل بل كانت تطرح تجاوزات كثيرة في الصلاحيات العملية أو الممارسات الميدانية[1].

فقد كان هناك تلك المكاتب يشكلوا، صفا أو هيئة قائمة بذاتها لا تخضع إلى مراقبة السلطة العليا، كما كانت ترقية عناصرها العسكرية إلى رتب سامية تتم بسرعة، ضف إلى ذلك غياب المراقبة على هذه المؤسسة جعل من المكتب العربي يتصرف من تلقاء نفسه دون الرجوع إلى السلطات العليا، إلا انه مع ذلك كان يعود إلى تلك الإدارة في إخضاع الأهالي للسلطة الفرنسية وبسط المن والاستقرار قصد تحقيق المصالح الاستعمارية[2].

وفي نفس السياق فغن بعض ضباط المكاتب العربية في بعض المقاطعات ارتقوا إلى رتبة عالية، المر الذي حمله السلطة على استخلافهم بضباط جدد، فلم تكن السلطة راضية عنهم من حيث النتائج المحققة لتقدم الاستعمار، إضافة إلى ذلك فإن أكثر المترجمين المنتمين لتلك المكاتب كانوا دون المستوى المطلوب لأن المصالح الاستعمارية تقتضي من هؤلاء معرفة اللغة العربية والأمازيغية. هذا بالنسبة للفرنسيين أما بالنسبة للجزائريين فكانت تقتضي معرفة اللغة الفرنسية حتى يتمكن المحتل من التوغل في داخل البلاد[3].

2- السلـــم الإداري:

قسمت البلاد إلى وحدات إدارية، كل وحدة تشكل دائرة وكل أربع دوائر أو خمس تكون قسمت بها مكتب عربي من الدرجة الأولى وكل دائرة بها مكتب من الدرجة الثانية، يضاف إلى ذلك إدارة الشؤون العربية بعاصمة كل مقاطعة، هذه الإدارة كانت مكلفة بتبليغ أوامر الحاكم العام وكذا أوامر الجنرال القائد الأعلى للمقاطعة إلى رؤساء المكاتب الأخرى،

---

(1) صالح فركوس، **إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد (1844 1871م)**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص 21.

(2) نفسه، ص 21.

(3) نفسه، ص 22.

كما أنها كانت مطالبة بالتنسيق مع رئيس المكتب السياسي بالجزائر العاصمة وضمان سير المراسلة وكذا التنسيق مع جميع المؤسسات الاستعمارية[1].

ويمكن إيضاح هذا الأمر إجمالا من خلال المخطط التالي:

[1] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 198.

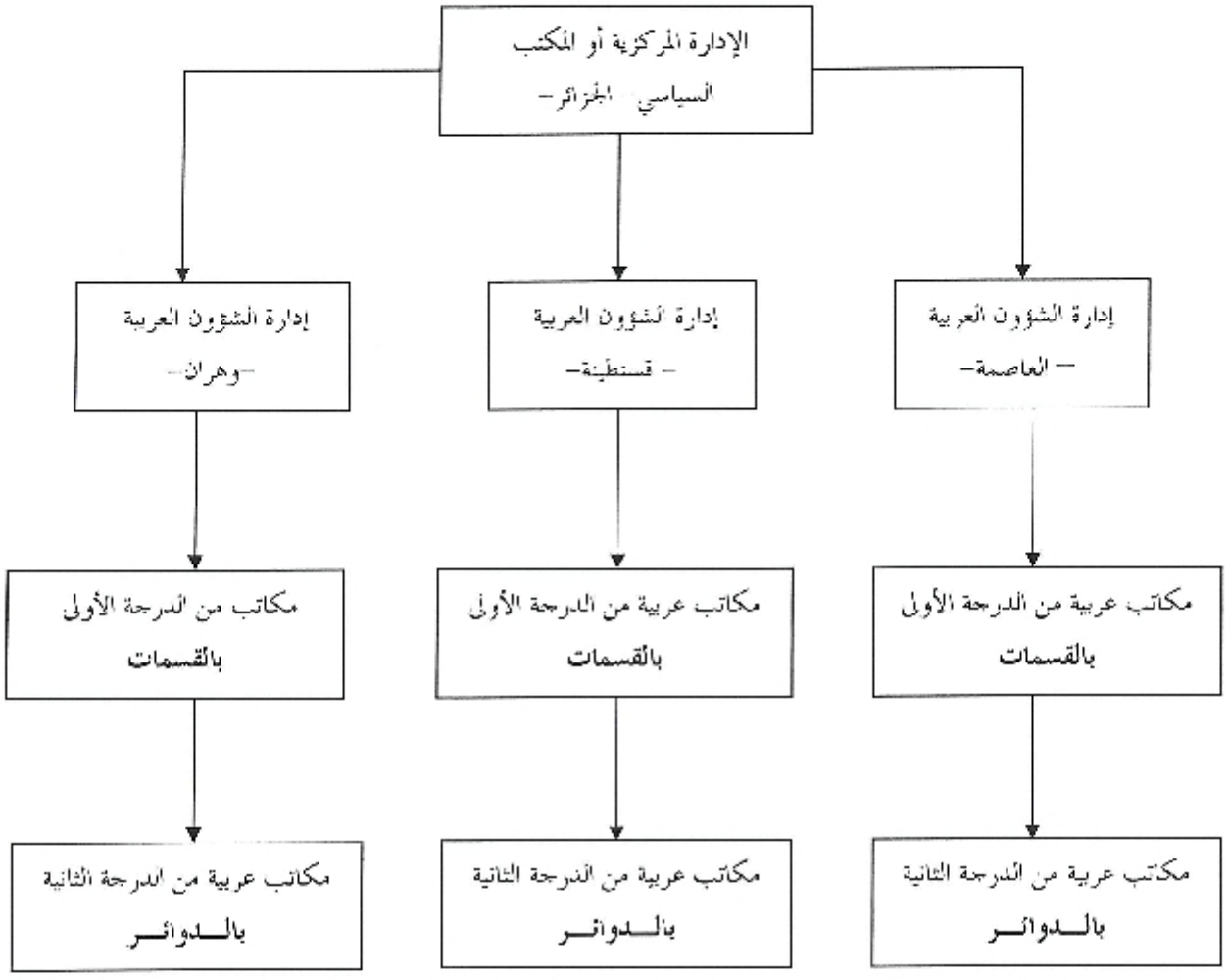

وهكذا يمكن القول أن هذا التنظيم السلكي للمكاتب العربية الذي تتمركز الشؤون العربية فيه بالمكتب السياسي في أعلى الهرم بالجزائر العاصمة يتفرعُ إلى ثلاث إدارات للشؤون العربية: الأولى بالجزائر العاصمة والثانية في قسنطينة والثالثة بوهران، ثم تأتي بعد ذلك المكاتب العربية من الدرجة الأولى بالقسمات فمكاتب الدرجة الثانية بالدوائر وأخيرا بعض الملاحق[1].

[1] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 199.

فقد كان المكتب السياسي يخضع لمراقبة الحاكم العام الذي كان يعمل على اتصال مستمر بقادة المقاطعات الذين هم بدورهم كانوا على اتصال مستمر برؤساء إدارة الشؤون العربية، في كل مقاطعة مع التنسيق بين بعضهم البعض، حيث يأتي بعد ذلك رؤساء القسمات فرؤساء المكتب فالملاحق وفق سلم إداري وعسكري يتدرج من القاعدة إلى القمة لينزل كذلك وفق هذا التنظيم وكذا الصلاحيات المخولة لكل صنف من هذا النمط الإداري[1].

مهام المكاتب العربية:

1- الدور العسكري: تعد المكاتب العربية جزءا لا يتجزأ من المؤسسة العسكرية ذلك أن الإستراتيجية الاستعمارية كانت تستهدف ما يلي:

أ- إخضاع الأهالي وقمع الثورات: فقد كان هدف ضباط المكاتب العربية هو مراقبة حالة الرأي الشعبي وتطوراته بمقتضى تطور الأحداث الداخلية أو الخارجية، وقد اعتبرت مسألة المراقبة كوسيلة فعالة بهدف التنسيق مع السلطة العليا من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة عند الضرورة للضرب وبقوة لمن تسول له نفسه التمرد على الاستعمار أو الطوق إلى الحرية والاستقلال. فقد كتب أحد ضباط المكاتب العربية قائلا: "لما كنت رئيسا بمصلحة الشؤون العربية بدائرة القالة كان همي الوحيد هو مراقبة الرأي العام والعمل على إخضاعه لتأثير.."[2].

ولم يترك هؤلاء أية وسيلة لتدارك أي خطر قبل أن يحدث وقبل أن تندلع ثورة أو غضب أو سخط من طرف الأهالي إلا وأخمدت نيرانه، فقد كان شغلهم الشاغل هو المحافظة على الوضع الراهن وتفويت كل الفرص المناهضة أو المعادية للمحتل، وعليه كانت لهم

---

[1] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق ،ص 200.

[2] صالح فركوس، المختصر تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال: المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005، ص 246.

جريدة ناطقة باللغة العربية وهي: "جريدة المبشر" التي كانت تلعب دورًا دعائيا للاستعمار، فقد كانت تخاطب الناس بلغة تحملهم على الاعتقاد خيرا فيما يفعله المستعمر لصالحهم[1].

ب- **الجـــوســـة**: كانت هذه المكاتب تستهدف ضمن دورها العسكري الجوسسة ومراقبة تحركات المجاهدين، ومراقبة الزوايا التي أرست قواعد العلاقات بين الأفراد فصارت بذلك أداة اتصال ذات سرعة فائقة، فقد تلقى ضباط المكاتب العربية تعليمات بمقتضى منشور صادر عن الحاكم العام بتاريخ 1847/11/27م لجمع كل المعلومات المتعلقة بالزوايا وإتباعها حتى يتم مراقبتها مراقبة لصيقة وأعطيت تعليمات دقيقة لهاته المكاتب بهدف دراسة هذه المسألة دراسة عميقة متأنية لأن المستعمر من خلال تجربته في الجزائر اقتنع أن المجتمع الجزائري يقوده عسكريون فرنسيون إنما توجهاته وأهدافه يعبر عنها زعماء روحانيون[2].

2- **إدارة شؤون الأهالي**: بمجرد احتلال مدينة الجزائر عام 1830م حاول المحتل تنظيم المجتمع الجزائري إداريا وفقا لمصالحه، لأجل ذلك أحدث تلك المؤسسة التي كان من أولوياتها الإستراتيجية التخلص تدريجيا من رؤساء الأهالي وتجسيد الإدارة المباشرة وذلك بالعمل على تقويض نظام القبيلة وما يحكمها من تقاليد دقيقة وإدارية واقتصادية وغيرها بقصد إضعاف قوتها وتماسكها، ولبلوغ هذا الهدف السياسي والإداري سلكت تلك المكاتب سياسة أشاعت الفتنة بين الأهالي[3].

وعليه أصدرت السلطات الفرنسية عدة قوانين ومراسيم تتعلق بهذا الشأن وكان أهمها المرسوم الإمبراطوري المعروف بمرسوم السيناتوس كونسلت (Sinatus consulte) والذي

---

(1) صالح فركوس تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ..،المرجع السابق، ص 247.

(2) نفسه، ص 248.

(3) ناصر الدين سعيدوني،الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1999، ص27.

كان يهدف إلى تطوير القوانين المتعلقة بتنظيم الأحوال الشخصية وحيازة الأرض فجاء مستكملا لقوانين سنتي 1844 و1846م وتحقيقا لأهداف المكاتب العربية التي كانت ترمي إلى تفتيت المجتمع الجزائري بالقضاء على الخلية الأساسية فيه وهي القبلية والعمل على دمجه في بوتقة المجتمع الفرنسي وسلخه عن أحواله الشخصية الإسلامية وأبعاده عن قيمه الحضارية[1].

وفي إطار العمل على القضاء على الهوية الشخصية الإسلامية للجزائريين تم وضع مشروع **24 أكتوبر 1865م** والذي عُرف بمرسوم كريميو[2] الخاص بتجنيس اليهود في الجزائر، وكان من مصلحة فرنسا ربط يهود الجزائر بها وتحويلهم إلى فرنسيين، وكان مرسوم 1865م قد فرق بين الجنسية والمواطنة فالجزائريون واليهود أصبحوا بمقتضاه فرنسيين بالجنسية ولكنهم ليسوا مواطنين فرنسيين بل رعايا وكانت المواطنة لا تمنح إلا لمن طلبها فرديا بعد التخلي عن الأحوال الشخصية[3]، فقد اقترح المجلس العام لمدينة قسنطينة عام 1858م تجنيس اليهود في الجزائر بصورة جماعية وقد وجه يهود الجزائر عام 1864م مذكرة إلى مجلس السيناتوس كونسلت بفرنسا في الموضوع ذاته حتى يحصلوا على حق الانتخاب والعضوية في المجالس العامة، ولم يطل الأمر كثيرًا، ففي سنة 1865م صدر قرار من المجلس نص على منح الجنسية الفرنسية لليهود والمسلمين معا بصورة شخصية مع

---

(1) محمد البشير الهاشمي مغلي، التكوين الإقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي، **مجلة المصادر**، العدد 6، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، رويبة، مارس 2002، ص 174.

(2) هو أدولف كريميو محامي يهودي وسياسي فرنسي، من مواليد نيم (1796- 1880م) أصبح نائبا في سنة 1842 و1846م، عمل مستشارا للملك لويس فيليب وتآمر ضده في انقلاب سنة 1848م، ثم أصبح وزيرا أثناء تغيير النظام العسكري في الجزائر.

(3) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1860- 1900م)**، ج1، طبعة خاصة ،دار الرائد ،الجزائر، 2009، ص 240.

احتفاظهم بأحوالهم الشخصية، حيث نصت المادة الثانية من قرار التجنيس على أن الأهالي اليهود يصبحون فرنسيين مع احتفاظهم بالشخصية الإسلامية وكذلك الحق في العمل بالجيش والوظائف العامة بالجزائر[1].

وكانت ردود الفعل على قرار كريميو حول تجنيس اليهود متباينة، فالمسلمون ظلوا غير مبالين به، وقيل أن الباشاغا المقراني [2] أكثر من التصريحات المضادة للقرار، ويبدوا أن المسلمين عارضوا القرار في أنفسهم لسببين: الأول ديني وهو أن اليهود أهل الكتاب الذين عليهم أن يكونوا في المرتبة الثانية بعد المسلمين، والسبب الثاني سياسي اجتماعي وهو الخوف من انتقام اليهود من المسلمين في مجالات القضاء والإدارة والتفوق الاقتصادي عليهم.

وذكرت المصادر الفرنسية أن زعماء المكاتب العربية استغلوا قرار كريميو ليؤثروا به على القادة المسلمين ويجندوهم إلى جانبهم في معارضة الحكم المدني الذي يعني تجريد العسكريين من صلاحياتهم ونفوذهم.. إلا أن الجزائريين لم ينورطوا في هذا النزاع الذي هو نزاع فرنسي محض[3].

فقد سمح قانون السيانوس كونسلت الصادر يوم 14 جويلية 1865 م بحصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية، كما مكن الأنديجان بالتمتع بالمواطنة الفرنسية بطلب التجنيس، وفي هذه الحالة تطبق عليه القوانين المدنية والسياسية الفرنسية وكان الغرض من هذا القانون إدماج الشعب الجزائري في المجتمع

---

(1) بسام العسيلي، المرجع السابق، 84.

(2) هو محمد بن أحمد بن عبد الرحمن المقراني، يعود نسبه إلى فاطمة بنت رسول الله -ص- عين باشاغا خلفا لوالده سنة 1853م بما عرف عنه من ذكاء وكفاءة، قائد الثورة الكبرى عام 1871م ضد الفرنسيين وأعمالهم المجحفة ضد السكان الجزائريين..

(3) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1860 – 1900م)** ،ج1، المرجع السابق، ص 241.

الفرنسي، ويعني هذا القانون أن الجزائري ما دام يتمسك بدينه فهو من الرعايا الفرنسيين لا يتمتع بالحقوق التي يستفيد منها الفرنسيين، أما إذا تخلى عن أحواله الشخصية فيصبح مثله مثل الفرنسي[1].

كما تقوم مراسيم هذا القانون المعروفة بالقوانين السلطانية على مرسوم يتعلق بالملكية العقارية والذي حمل عنوان "قانون سلطاني في شأن أحوال أهل الوطن الجزائري وانتسابهم للدولة الفرنسية"، وهذا المرسوم يرمي إلى تكوين مناطق إيواء بالنسبة لرجال القبائل ويعترف بحقهم في الملكية، كما يسمح بحيازة السكان المحليين للأراضي التي يعيشون عليها، وتطبيقا لذلك قسمت أراضي القبائل المشاعة إلى أرض تستغل في الرعي وهي (مراعي القبيلة) وقدرت مساحتها بـــ **2840531 هكتارا** وأراضي تخصص للفلاحة وهي (أرض الجماعة) قدرت مساحتها بـــ **28595050 هكتارا** وألحقت بها أرض العزل[2].

سمحت هذه الإجراءات بتحديد أراضي القبائل وتحديد ملكيتها واقتسامها دون إثبات ملكية الأفراد بل أدى في الغالب إلى مصادرات ذات طابع عام وذلك في مراحله اللاحقة، فبعد تطبيق هذا القانون تم إلغاء كيان القبيلة كوحدة أساسية يقوم عليها النظام الإجتماعي الجزائري فتفتت إلى دواوير بفعل تحديد أراضيها وإخضاعها للبيع ففقد بذلك الجزائريون في الريف الإطار الملائم الذي ينظم حياتهم ويحفظ لهم مصادر رزقهم، وأصبح الفرد بعد أن لم تعد القبيلة تحميه وتقدم له العون أعزلا في مواجهة الإجراءات الإدارية التعسفية الفرنسية[3].

أما شؤون الأهالي فقد كانت تحت تصرف الجنرال الحاكم، وكان لهذا الجنرال آغا تحت تصرفه ليعطيه أخبارا جيدة ليستطيع التحكم في العرب، فالجنرال بيجو أراد استعمال القادة التقليديين كوسطاء في العلاقات مع السكان الذين كان يطلب منهم طاعة مطلقة ولهذا

---

(1) عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ**، المرجع السابق، ص 262.

(2) بسام العسيلي، المرجع السابق، ص 82.

(3) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 30.

أعطاهم ألقاب **خليفة، باشاغا، آغا**، وأعطى معاشات للبعض وأراد أن تأخذ المكاتب العربية آرائهم بعين الاعتبار، وأمام الدعم الذي يقدمه العديد من القادة العرب الكبار إلى المقاومة أراد بيجو الاعتماد على صغار الآغوات والقياد وهكذا فإن أغلب القياد التقليديين صاروا موظفين أعوان يتمتعون بالعديد من المزايا فقد كان لهم رواتب محترمة وآخرون يعيشون بفضل السكان[1].

وقد كان ضباط المكاتب العربية واسطة بين السلطات العسكرية والسكان الأهالي وكانت لهم مهمة مزدوجة تتمثل في توفير المعلومات عن حالة السكان النفسية وضمان إدارة عادية ومنتظمة للقبائل، ولم تكن لهم سلطة من حيث القانون ولم يكونوا أحرارا في سلوكهم إلا أن الضباط السامين الذين كانوا يحكمونهم كانوا في حاجة دائمة للمعلومات التي يوفرونها وكان ينتظر منهم أن يجدوا الحلول لكل المشاكل التي يعرفها مجتمع الأهالي الذي يخضع في آن واحد لضرورات الحرب ومتطلبات السلم[2].

3- الدور الاستيطاني: لقد عمل ضباط المكاتب العربية على تدعيم سياسة التعمير وبخاصة طرد الأهالي من أراضيهم وديارهم وتهيئتها للمستوطنين، ونتيجة لاتساع الأقاليم المدنية في كامل أنحاء البلاد بدأ هؤلاء الضباط يشعرون منذ بداية الستينات بتراجع نفوذهم على البلاد لتبدأ مرحلة شديدة الصراع بين النظامين العسكري والسياسي فالأول تمثله تلك المكاتب والثاني يمثله المعمرون من أجل حكومة المستعمرة[3].

فقد كانت المكاتب العربية تعمل بحكم صلاحياتها في عزلة عن الضباط الآخرين، وكانت قد أعطت لنفسها سلطات عملية لا حدود لها، فقد أيدت إقامة المعمرين كعامل مساعد

---

(1) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 172.

(2) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 557.

(3) صالح فركوس، <u>المختصر في تاريخ الجزائر...</u>، المرجع السابق، ص 417.

على التوسع الاستعماري، ووافقوا على سياسة المستوطنات التي حلت بحلول سنة 1845م من أجل توفير المساحات للأوربيين[1].

4- المكاتب العربية والأسر الكبرى: كان دور المكاتب العربية هو العمل على استخلاف تلك الأسر تدريجيا وكان يتبنى سياسة المراحل حسب الظروف والمعطيات السياسية وغيرها، فكان لأسرتي **ابن قانة**[2] **وأولاد بوعكاز**[3] بالصحراء النصيب الأوفر من تطبيق هذه السياسة، فقد تدرج دور المكاتب العربية عبر مراحل للوصول إلى إيجاد توازن في النفوذ للأسرتين بالمنطقة وذلك بهدف الحد من طموحات ابن قانة وكذلك انتهاج سياسة دهائية تمثلت في أبعاد كل من تراه خطرا أو معرقلا لتطور الاستعمار، حيث انتهت تلك السياسة بإلغاء المنصب الشرفي لـــ "**شيخ العرب**" ليصبح **باشاغا** بعد وفاة بن قانة وتولية ابنه عبد العزيز، لتظل كذلك الأسرتان تنفذان قرارات وتوصيات المكاتب أي لا تعدو عناصرها أن تكون أكثر من مجرد موظفين لدى الإدارة الاستعمارية[4].

كذلك كان بوعكاز بن عاشور رجلا محافظا يرفض كل اتصال مع الاستعمار، فظل يشكل بمنطقة فرجيوة قطبا مخيفا لفرنسا، كذلك كان أولاد عزالدين بالزاورة، حيث كان ضباط المكاتب يتابعون كل خطوات وعلاقات هؤلاء الرجال إلى أن وصل بهم الحال إلى الخضوع التام للسلطات الإستعمارية حيث عمل قادة المكاتب العربية على تقسيم قيادة بوعكاز

---

(1) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 560.

(2) تنحدر هذه الأسرة من أصل شريف من أحفاد علماء وقضاة، يُقال أنه بوفاة إدريس الثاني كان أحد أبناءه قد تولى إمارة مدينة تلمسان وأتباعها حيث كان أحد أبناءه وهو يمين معروفا بعلمه ورشده، وقد انحدرت منه سلالة أولاد سيدي يحي بضواحي مدينة تبسة ومن هذه القبيلة قيل خرجت أسرة بن قانة

(3) شيخ فرجيوة وقائد البابور يستمد أصوله من عائلة ابن عاشور التي ظلت ولقرون تمارس سلطتها بهذه المنطقة القبائلية والظاهر أن جذور تلك العائلة ترجع إلى قبائل صحراوية ولكن الشيء المؤكد أن هذه الأسرة كانت من الأسر القبلية ذات التأثير الكبير على القبائل التابعة لقيادتها.

(4) صالح فركوس، <u>المختصر في تاريخ الجزائر</u>...، المرجع السابق، ص 419.

وتقويض وحدتها بعد إنشاء ملحق لمكتب ميلة لإدارة المنطقة مباشرة ولمراقبة كل تحركاتها، إلا أن وضعوا حدا نهائيا لوجودهم، كذلك أسرة المقراني كانت لها سيرة طويلة حافلة بالأحداث مع هؤلاء الضباط والتي انتهت بثورة عارمة ضد من كانت تعطيهم ولاءها[1].

5-الدور الاقتصادي:

لقد كان هدف المشروع الاستعماري الذي عمل على تجسيد ضباط تلك المكاتب هو حمل الفلاحين الجزائريين على القناعة بالزراعة الصناعية لتحطيم الفلاحة التقليدية الأهلية، ذلك أن تلقين هؤلاء الفلاحين بعض وسائل فلاحة الاستعمار، إنما ليكون المردود في النهاية لصالحه أي بأيادي غير أياديه وفي أرض غير أرضه يشتغل ويستفيد لوحده، في حين يظل أبناء الوطن يقارعون الويلات والأزمات من أجل البقاء، وانتهى الأمر بالفرنسيين إلى مصادر الأراضي وإجبار القبائل على إصلاح الأراضي البور والدخول في قروض ربوية ليجد الفلاح الجزائري نفسه يعيش في دائرة جهنمية، في حين تضاعف دور المكاتب العربية في المقاطعات لمراقبة تحركات الناس في الأسواق ومبادلاتهم التجارية وإحصاء الثروة الحيوانية وكذا الموارد الأخرى الاقتصادية بهدف تسخيرها لخدمة الاستعمار الفرنسي[2].

كما كان دورها واضحا في تطوير التجارة في الوقت الذي كان فيه الجزائريون يعيشون مجاعات وأوبئة فتاكة أدت إلى تلاشي قبائل وقرى بكاملها وبلغ الأمر بالبعض إلى أكل جثث الموتى ونبش القبور في حين لم يحرك الاستعمار ساكنا بل ظل يمعن في القتل والتدمير والاستئصال[3].

---

(1) صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية...، المرجع السابق، ص 419.

(2) نفسه، ص 417.

(3) صالح فركوس ،إدارة المكاتب العربية..، المرجع السابق ،ص418.

الفصل الثاني

الإدارة الإستعمارية ومرحلة الحكم المدني (1871.1912م)

1 . المبحث الأول: الهيكل الإداري المدني.

2 . المبحث الثاني: سياسة الإدماج.

3 . المبحث الثالث: التجنيد الإجباري.

المبحث الأول: الهيكل الإداري المدني

1. قيام النظام المدني:

ظل الصراع السياسي قائما بين الأوروبيين والجيش إلى غاية 1870م أي حينما انهزم الجيش الفرنسي في سيدان يوم 2 سبتمبر 1870م ووقع الإمبراطور نابليون الثالث[1] في قبضة الألمان وإلى جانبه حاكم الجزائر العام السابق مكماهون، وعندها مالت الكفة لصالح المستوطنين الأوربيين[2] الذين استمرت مطالبتهم بحكم ذاتي للجزائر يضمن استقلالهم في تسيير شؤونها بعيدا عن الحكومة المركزية في باريس، وعلى إثر ذلك بدأ المعمرون الأوربيون يفرضون أنفسهم على الساحة ويؤثرون في مجرى الأحداث[3] وقد كانت أهدافهم الرامية إلى الإدماج التدريجي للجزائريين تعتمد على المطالب التالية:

1. التمثيل النيابي للمستوطنين الأوربيين في البرلمان الفرنسي.
2. إقامة حكم مدني بدلا من الحكم العسكري.
3. إنشاء مجلس أعلى للحكومة يتكون من شخصيات منتخبة.
4. إعلان التل منطقة مدنية يحكمها الولاة ورؤساء البلديات.
5. السماح للمحاكم الفرنسية بالنظر في القضايا الجنائية.

---

(1) نابليون الثالث Napoléon III: رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية ما بين 1848- 1852م ثم إمبراطور ما بين 1852 و1870م، هو ثالث أبناء لويس بونابرت ملك هولندا توفي في بريطانيا عام 1873م.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 152.

(3) صالح عوض، **معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1962م**، ج1، ط1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1989، ص 194.

6. عدم السماح للعرب أن يشتروا الأراضي التي تصادر منهم.عدم الاعتراف بأراضي الأعراش وإقامة نظام الملكية الخاصة الفردية[1]

كما أن المكاتب العربية والتي كانت تمثل السلطة العسكرية كانت بالنسبة للمستوطنين حجر عثرة في طريق فرض سيطرتهم السياسية والإدارية على البلاد والتي كانت بيد العسكريين، كما وصفوها بأنها تجاوزها الزمن وأنها وضعت وخططت لتكون حاجزا بين المنطقتين: المدنية والعسكرية، لذا شنوا حملات دعائية ضد هاته المكاتب والنظام العسكري ككل[2] كما اظهروا عداوتهم للإمبراطور نفسه مثلا ما حدث في وهران في استفتاء ماي 1869م حيث احتل الأوربيون دار البلدية ودار العمالة لإرغام موظفيها على إعلان الجمهورية، وأنشأوا لجنة عمالية من عناصر متعاطفة مع الجمهورية لمراقبة شؤون المقاطعة في تلمسان، وفي قسنطينة حطمت تماثيل الإمبراطور، كما فرضوا خطر التجوال في كل مكان[3] وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية ترضخ للأمر الواقع وتدرك هدفهم في ربيع 1870م حيث صادق الجهاز التشريعي بأغلبية مطلقة (242 صوتا على 242) على برنامج يرى "أن النظام المدني يوفق بين مصالح الجزائريين والأوربيين"[4] وهذا ما يعني سقوط النظام العسكري الإمبراطوري وقيام نظام مدني في ظل الجمهورية الثالثة[5]، وقد أتاح هذا للمستوطنين الحاقدين على النظام العسكري الإمبراطوري فرصة نادرة لفرض سلطتهم

---

(1) - Charles robert agréons, op- cit, pp 41 – 42.

(2) يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص ص 182 183.

(3) صالح عباد، المرجع السابق، ص 62.

(4) اندري نوشي، ايف لاكوست وآخرون، **الجزائريين الماضي والحاضر**، تر: رابح اسطنبولي، المنصف عاشور وآخرون، المطبوعات الجامعية، باريس، 1960، ص 343.

(5) هو نظام الحكم في فرنسا من عام1870 إلى 1940م، قام إثر هزيمة الفرنسيين في الحرب الفرنسية- الروسية وسقوط الإمبراطور نابليون الثالث، وكان أول رؤساؤها لويس أدولف تيير وأخرهم ألبير لوبران وسقطت إثر هزيمة فرنسا في الحرب العالمية II .

الكاملة على الجزائر فأنشأوا "**لجنة الإنقاذ الوطني**" يوم **5 سبتمبر 1870**م لدعم الجمهورية، وباشروا بتطهير الإدارة من العناصر المحتلة في نظرهم وأجبروا الحاكم العام الجنرال **دوريو (Durieu)** على الاستقالة بعد ذلك بأيام، ومنعوا حاكمين جديدين معينين من استلام منصبيهما[1]

وقد تمكنت هذه اللجنة من إخضاع السلطة الفعلية لإرادتها لفترة من الزمن، حيث خضع الحرس الوطني (الميليشيات) للجان الدفاع الوطني والمجالس البلدية، وقد كانت مهامهم تنحصر في: النضال ضد العدو الخارجي والعمل في سبيل تأسيس جمهورية مستقلة عن فرنسا في حالة ما إذا عاد النظام الملكي إلى هذه الأخيرة وكذا العمل في سبيل قمع كل انتفاضة جزائرية[2]

وتدعيما لمواقعهم اشترط فرنسيو الجزائر انتخاب المجالس البلدية، حيث انتخب المجلس البلدي في مدينة الجزائر يومي 9 و12 أكتوبر وكانت أغلبية أعضائه من الفرنسيين، ولم يمثل فيه الجزائريون سوى بعضوين فقط، كما مثلت فيه الأقلية اليهودية بعضوين أيضا، وسارت المدن الباقية على نفس المنهج، وما إن حلت أواخر أكتوبر حتى كانت الجزائر قد عينت مجالسها البلدية، وهكذا كان شهر أكتوبر 1870م شهر تنظيم المستوطنين في تنظيمات ومؤسسات سياسية يعملون بواسطتها على فرض إرادتهم على العسكريين وبقايا موظفي الإمبراطورية المنهارة[3]

---

(1) أندري نوشي، ايف لاكوست، وآخرون، المرجع السابق، ص 344.

(2) صالح عباد، المرجع السابق، ص 65.

(3) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 461.

2- التعديلات الإدارية:

لقد شهد التنظيم الإداري تحولات جذرية بعد 1870م وذلك عقب استيلاء المدنيين على السلطة فبدأت بذلك مرحلة الإدماج[1]، وهي محاولة استهدفت استنساخ الهياكل والتنظيمات الإدارية السائدة في الوطن الأم وتطبيقها والعمل بها في الجزائر مع إحداث بعض التعديلات استجابة لخصوصيات الوضع في الجزائر وبما يخدم أكثر مصالح المستوطنين الذين أصبحت لهم الكلمة النافذة في مراكز القرار الإداري في هذه المرحلة[2]

فاتخذ بذلك الهيكل الإداري المدني الشكل الآتي:

أ- الحاكم العام: موظف مدني يعينه مجلس الوزراء ويتبع وزارة الداخلية الفرنسية بدلا من وزارة الحرب وينفذ أوامرها، مع إلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا بواسطة دمج شؤونها في مختلف الوزارات بالحكومة الفرنسية في باريس خاصة بعد صدور مرسوم 26 أوت 1881م الذي أكد على إلحاق الجزائر بفرنسا وإلحاق مصالحها المختلفة بباريس، ولم يبقى له سوى شؤون الاستيطان والشرطة والقضاء وتعليم المسلمين[3]

وكان ذلك الحاكم العام يمثل أعلى سلطة في الجزائر وحلقة وصل بينها وبين الحكومة الفرنسية، ويساعده مجلس استشاري من عشرة أعضاء، وكان الأدميرال دوغيدون Decueydon أول من تولى منصب الحاكم العام المدني رغم صفته العسكرية لكنه أثبت

---

(1) الإدماج: إداريا يعني أن تكون الجزائر إقليما فرنسيا يتشكل من مقاطعة ويتجزأ إلى مديريات كما تتشكل وتتجزأ كل الأقاليم الفرنسية أما الإدماج سياسيا فهو يعني جعل الجزائريين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية التي يتمتع بها الفرنسيون في بلادهم.

(2) - Collot cloude, **les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830- 1962),** éditions du C.N.R.S, Paris, office 1987, P 41.

(3) رابح لونيسي، بشير بلاح، العربي منور وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989م)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 78.

ولاءه التام للمستوطنين، حيث كتب إلى رئيس بلدية قسنطينة في أوت 1871م قائلا "ليس لي سوى هدف واحد وهو تحقيق التطلعات المشروعة للمستوطنين" كما صرح أيضا بأن على الأهالي المغلوبين الخضوع لقانوننا[1]

ب- العمالات: بموجب مرسوم **24 أكتوبر 1870م** تحولت العمالات الثلاث السابقة (وهران، الجزائر، قسنطينة) إلى مقاطعات ووضع على رأس كل مقاطعة وال وله صلاحيات واسعة[2] يمارسها تحت سلطة الحاكم العام، ويساعده في تسيير ولايته "مجلس عمومي" منتخب من الفرنسيين ضُم إليه عدد قليل من الجزائريين الذين لم يزد عددهم على ستة منتخبين في كل مجلس أي نحو سدس جملة الأعضاء كانت تعينهم وزارة الداخلية إلى غاية العام 1908م ثم أصبحوا بعده ينتخبون[3]

أما ما بقي من أراضي عسكرية فقد أوكلت إدارتها لضابط عسكري لكن صلاحياته تقلصت إذ أصبح الجنرال قائد المناطق العسكرية لا يستطيع مراسلة الحكومة إلا عن طريق الوالي أي أنه يخضع لسلطة هذا الأخير.

كما أصبح الأمين العام له صلاحيات نظيره في فرنسا فهو مكلف بإدارة مكاتب الولاية ودائرة مقر الولاية ويساعده الوالي وينوب عنه في حالة غيابه ويمارس وظيفة محافظ الحكومة أمام مجلس المقاطعة.

وأدخل مبدأ الانتخاب لأول مرة بالنسبة للمستوطنين الأوربيين، كما رفع أعضاء المجلس إلى ستة وثلاثين عضوا منهم ثلاثون عضوا منتخبا يمثلون المستوطنين، ومنح

---

(1) رابح لونيسي، بشير بلاح، العربي منور وآخرون، المرجع السابق، ص 79.

(2) بشير كاشه الفرحي، **مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830- 1962م)**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الرويبة، 2007، ص 78.

(3) رابح لونيسي، بشير بلاح وآخرون، المرجع السابق، ص 79.

مرسوم **23 أكتوبر 1875م** المجالس العامة صلاحيا هامة غير أن المستوطنين يمثلون أربعة أخماس $\frac{4}{5}$ أعضاء المجلس[1]

وقد أصبح هذا المجلس يتمتع بسلطات مماثلة لنظيره في الوطن الأم، وكان يمثل جهازا استشاريا ومحكمة في المجال الإداري[2]

ج- البـــلديات: فيما يخص التقسيم الإداري فقد قسمت المقاطعات إلى دوائر Arrondissement وقسمت الدوائر إلى بلديات كاملة الصلاحية وأخرى مختلطة.

1- بلدية كاملة الصلاحية: les Communes de pleines exercices

أنشأ هذا النوع من البلديات فقط لاستشارة المجلس العام، وما دام المستوطنون هم المسيطرون على المجالس العامة للمقاطعات ولهم قدرة على ممارسة ضغوط على الولاة والحاكم العام ووزير الداخلية من خلال ممثليهم في غرفتي البرلمان (مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية) إلى جانب حملاتهم الإعلامية عبر الصحف ونفوذهم المالي الكبير[3] فقد زاد عدد هذا النوع من البلديات بسرعة فحتى قبل تعيين الحاكم العام دوغيدون استحدثت ثمانية عشرة بلدية ذات صلاحية كاملة في مقاطعة الجزائر وإحدى عشرة بلدية في مقاطعة وهران وبلدية واحدة بقسنطينة[4] ففي سنة 1969م بلغ عددها ستة وتسعين بلدية تربعت على مساحة 12.343 كم وكان بها 478000 نسمة، وكان على رأس هذه البلديات مستوطن منتخب من طرف الأوربيين يساعده مجلس بلدي منهم أيضا قد يشارك فيه بعض المسلمين

---

(1) - Collot cloude, op- cit, p 42.

(2) - Ibid, P 43.

(3) بن موسى حمادي، **جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850- 1900م)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004، ص 23.

(4) رابح لونيسي، بشير بلاح وآخرون، المرجع السابق، ص 80.

بنسبة حددها مرسوم 7 أفريل 1884م بما لا يزيد عن 6 إلى 8 أفراد كحد أقصى أو ربع جملة الأعضاء، لكنهم كانوا محرومين من المشاركة في انتخاب شيخ البلدية ونوابه[1]

ولقد شجعت الإدارة الاستعمارية على خلق بلديات كثيرة من هذا النوع من بلديات قديمة وكمثال على ذلك انفصلت سطاوالي عن الشراقة في 1887م وذلك بواسطة تأسيس مراكز استيطانية منفصلة عن البلديات المختلطة كما حصل في مدينة ماكلة في الجزائر 1887م إذا انفصلت عن البلدية المختلطة فورنا سيونال (مدينة الأربعاء حاليا)، وهكذا تزايد عدد البلديات كاملة الصلاحيات بشكل ملفت للانتباه، حيث وصلت سنة 1900م إلى 261 بلدية، وكانت هذه البلديات تمون من طرف أهالي البلديات الفقراء الذين لا يستفيدون إطلاقا من خدماتها، وهذا باعتراف فيري الذي قال: (إن هذه البلديات هي استغلال مكشوف لابن البلد الأصلي)[2]

2- البلديات المختلطة: les Communes Mixtes

أنشأت بمرسوم 27 ديسمبر 1868م ببعض الجهات التي معظم سكانها من المسلمين، واستقرت بها أعداد قليلة من الأوربيين، لم يتجاوز عددهم المئة أحيانا في بعض البلديات كبلدية جرجرة **(49 مستوطنا)** وبلدية البنيان **(74 مستوطنا)**، بلدية الميلية **(94 مستوطنا)** ومع ذلك فقد كان عدد الأوربيين في مجالسها أكثر من عدد المسلمين، كانت هذه البلديات في البداية تحت الرقابة المباشرة لضباط عسكريين، ثم جعل على رأسها منذ عام 1871م متصرفون إداريون فرنسيون يملكون كل السلطات تقريبا، حيث كانوا يضطلعون بمهام رئيس البلدية والقاضي وقائد الشرطة وجابي الضرائب وغيرها، كما كانوا غير خاضعين لأية مراقبة[3]

---

[1] - Charles robert agéron, op-cit, p 144.

[2] بن موسى حمادي، المرجع السابق، ص 24.

[3] رابح لونيسي، بشير بلاح وآخرون، المرجع السابق، ص 81.

أنشأت هذه البلديات من أجل إدارة المجتمع المسلم في المناطق العسكرية حيث يعيش الأوربيون ولأن مرسوم 24 ديسمبر 1870م أخضع مناطق الحكم العسكري السابق للإدارة المدنية فإن السلطات المدنية وجدت نفسها مرغمة على الاحتفاظ بجوهر النظام الإداري العسكري السابق وأضفت عليه فقط مظهرا مدنيا[1] وكان الهدف من إنشائها هو ترسيخ النظام الإداري الفرنسي في الجزائر، وقد استحدثت في المناطق التي مسها الاستيطان وكانت هذه البلديات تدار بواسطة لجنة بلدية أعضاؤها مختارون من بين السكان الفرنسيين ويعين الحاكم العام رؤسائها ونوابهم، وكانت تركيبة اللجان البلدية من موظفين عسكريين ومن مستشارين أوروبيين ومسلمين ويهود[2].

وتبعا لذلك فإن البلديات المختلطة كانت تمثل خمسة أسداس (6/5) أراضي الجزائر الشمالية وضمت ثلاثة أخماس (5/3) السكان المسلمين وخمس (5/1) السكان الأوربيين، فعلى سبيل المثال فإنه في سنة 1870م كان عدد البلديات المختلطة سبع عشرة بلدية موزعة على العمالات الثلاث على النحو التالي: خمسة بعمالة الجزائر، سبعة بعمالة وهران وخمسة بعمالة قسنطينة يسكنها ثلاثة آلاف وثمان مئة وسبعون (3870) أوروبيا[3].

وفي سنة **1881م** أصبحت هناك سبعة وسبعون بلدية مختلطة متوسط مساحة كل واحدة منها **113641 هكتارا**، ومتوسط عدد سكان كل واحدة منها **20642 نسمة** منهم **20348 مسلمًا**[4].

تراجعت إلى 73 بلدية عام 1891 م نظرا لإندماج بعضها ببعض حتى غدا متوسط مساحة الواحدة منها 143.000 هكتارا، وكانت بعض هذه البلديات تتحول إلى بلديات كاملة

---

(1) - Collot cloud, op- cit, p .103.

(2) - Charles robert agéron, op- cit, ,p .139.

(3) - صالح عباد، المرجع السابق، ص 109.

(4) - Charles robert agéron, op- cit, p .104.

الصلاحية كلما بلغ عدد المستوطنين الحد الكافي بفعل سياسة الطرد المنظم من الأراضي الغنية التي كانت تنتهجها فرنسا بحق الجزائريين[1]

ولقد أورد شارل روبير أجيرون الجدول التالي حول تطور عدد هذه البلديات[2].

السنوات	عدد السكان الأوربيين والمسلمين	عدد البلديات كاملة الصلاحيات	عدد البلديات المختلطة	مساحة التراب المدني بالهكتار
1870	493 000	96	/	127 8000
1873	/	/	/	3151 673
1874	992 368	/	/	3900 112
1876	1361 000	/	/	42 000 00
1878	/	178	/	487 4490
1879	141 7000	181	44	5396 646
1880	1884 124	184	63	7383 583
1881	2135 530	196	77	10482 964
1884	2770 867	209	75	1065 9344
1886	3224 475	232	78	120 75692
1891	3620 585	294	73	18855 5053

(1) - صالح عوض، المرجع السابق، ص 202.

(2) - Charles robert agéron, op- cit, p .162.

3- البلديات الأهلية: les Communes indigènes

وهي خاصة بالقبائل في الجنوب ويوجد من هذا النوع 7 بلديات يديرها ضباط الشؤون الأهلية في المناطق العسكرية الصرفة ويحكمها قائد يشرف على قبيلة كاملة تحت إشراف راند البلدية المختلطة أو الملحقة ويدعى القايد آغا أو الباش آغا[1] وقد تحول الكثير منها إلى بلديات أوربية بعد استقرار بعض العناصر الأوربية فيها، وبلغ عددها 12 بلدية عام 1900م[2]

3- التنظيم الإداري في الجنوب الجزائري:

بالنسبة للجنوب الجزائري فقد ظل تحت حكم العسكريين، وهذا تطبيقا للمرسوم الصادر يوم 1871/3/18م وكان ذلك لعدة أسباب أهمها صعوبة التغلغل داخل المناطق الجنوبية حيث كان النظام العسكري أمثل نظام لتحقيق مواصلة الاحتلال[3].

وقد قسمت أراضي الجنوب إلى مجموعات إدارية منفصلة بعضها عن بعض، وهي كالآتي:

1- **أرض عين الصفراء:** وتشمل الهضاب العليا وواحة الساورة، كما تشمل أرض عين الصفراء وواحة التوات.

2- **أرض الواحات:** ومركزها الإداري مدينة ورقلة ويمتد تراب هذه الدائرة إلى السودان الغربي الخاضع للحكم الفرنسي وهو مالي والنيجر اليوم ومنطقة الهقار وتانزروفت.

3- **أرض توقرت:** وتشمل وادي سوف ووادي أغرغر، وواد ريغ.

---

(1) الباشاغا او الباش آغا حاكم دائرة واسعة له وله سلطات قوية أصلا. والباشاغا لقب من الألقاب التركية.

(2) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 29.

(3) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ....، المرجع السابق، ص 27.

4-أرض غرداية ووادي ميزاب: يمكن اختصار خصائص الإدارة في مناطق الجنوب في أن أنواع البلديات الموجودة في الشمال غير موجودة في الجنوب ما عدا البلديات المختلطة، وهي القاعدة العامة في التنظيم الإداري، أما البلديات فإنها تسمى دوائر Cercles والملحقات annexes فضلا عن مكاتب الشؤون العربية[1]

كما أن البلديات المختلطة في الشمال يرأسها متصرف إداري وفي الجنوب ضابط برتبة رائد، وتوجد سبعة بلديات مختلطة في الجنوب[2].

المبحث الثاني: سياسة الإدماج:

ما إن انتقلت السلطة من أيدي العسكريين إلى أيدي المدنيين حتى شرعوا في استصدار القوانين والمراسيم التي تتعلق بإدماج الجزائريين وبسط نفوذهم وسيطرتهم على الجزائر. نذكر أهمها:

1- القوانين الاستيطانية:

لقد أسفرت سياسة الجمهورية الفرنسية على زيادة نشاط واسع لحركة الاستيطان الأوربي بالجزائر وهذا ابتداءا من عامي 1870 و1871م، حيث خطت سياسة التعمير والاستيطان خطى شاسعة وهذا ما يتبين من خلال الإحصائيات، فبعد حرب 1870م بين فرنسا وبروسيا رحلت فرنسا سكان الألزاس واللّورين إلى الجزائر ووزعت عليهم عشرة آلاف هكتار من الأراضي، ولما كان اغلبهم من العمال والتجار والصناع فقد فشلوا في

---

(1) عبد الحميد شيخي، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية: دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر، [دس]،ص 220.

(2) نفسه، ص 221.

أعمالهم الفلاحية ولم يستقر منهم لممارسة الفلاحة سوى 387 عائلة من بين 1183 عائلة مهاجرة أنفقت الإدارة الاستعمارية على نقلهم وإسكانهم حوالي 6500 فرنك فرنسي[1]

بدأت العملية بتهجير وإقامة سكان من الألزاس واللّورين هاجروا المنطقتين نحو فرنسا رافضين السلطة البروسية، فقد استخدمت الإدارة الأراضي المصادرة في أعقاب انتفاضة 1871م لإقامة هؤلاء، فقد أكد دوغيدون نفسه أن "الأملاك المحتجزة من القبائل المتمردة تشكل المصادر الأكثر وضوحا لإنشاء قرى جديدة، فالدولة تحصل في الحين بواسطة الحجز على المصادر الترابية التي هي في حاجة إليها للاستيطان".

كما شجعت كذلك سياسة الملكية الصغيرة أو إقامة سكان يعيشون من عمل أيديهم، كما ساعدتهم ببناء المراكز وتقديم الأرض لهم مجانا[2] حيث خصصت الحكومة الفرنسية جزءا كبيرا من الغرامة الحربية التي كانت تفرضها على القبائل الثائرة والرافضة لسياستها وللاستيطان للإنفاق على عمليات الاستيطان الفرنسي الجديدة، فقد ارتفع عدد المستوطنين الفرنسيين والأوربيين في الجزائر من 25 ألف إلى 376 ألف خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وأية زيادة في عدد المستوطنين كانت تعني زيادة في عدد الهكتارات المسيطر عليها، وزيادة في بطالة المواطنين وهجرهم لأراضيهم.

وضمن السياسة الاستيطانية لجأت فرنسا إلى الحد من هجرة الأوربيين من الدول الأخرى إلى الجزائر لأنها كانت تعتقد أن إطلاقها أو عدم مراقبتها أو الحد منها يخل بالتوازن في سياستها الاستيطانية، فهي لم تكن تعترض على هجرة الأوربيين لكنها كانت تشترط أن تكون هجرة الفرنسيين إلى المناطق التي تقع تحت نفوذها أساسية وأرادت بذلك أن يشكلوا الأغلبية، إلا أنها وجدت المخرج لزيادة عدد المستوطنين من الجنسيات الأخرى عن طريق

---

(1) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، المرجع السابق، ص 31.

(2) صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 104، 105.

فتح باب التجنيس لهم عام 1870م وهذا ما هيأ لهم الفرصة ليحظوا بمعاملة المستوطنين الفرنسيين وكذا الاستفادة من الامتيازات التي تكفلها السلطات الاستعمارية لهم[1]

كما صدر مرسوم آخر عام 1873م والذي حدد ملكية الجزائري بثلاث هكتارات وأتاح للإدارة الفرنسية سحب المساحات المتبقية وإعادة توزيعها على المستوطنين، كما فسح المجال أيضا للبيع والشراء لهذه الأراضي، ومن خلال هذه السياسة سلمت أراضي الأهالي إلى السوق الفرنسية[2].

ثم جاء مرسوم 30 سبتمبر 1878م الذي نص على تسكين المعمرين الفرنسيين المقيمين في "القرى الرسمية" التي بنتها الحكومة الفرنسية خصيصا لهم دون مقابل على شرط أن يمكثوا بها ثلاث سنوات وأن يحسنوها إلى أن يبلغ إنتاج الهكتار الواحد في السنة مئة فرنك فرنسي، وبهذه الطريقة استطاعت الحكومة أن تفتح مجالات جديدة لأعمال المعمرين التي كانت تعتمد على إنتاج الخمور، ونتيجة لذلك فقد ارتفع عدد المستوطنين إلى 198.965 أوربي سنة 1878م[3] وفي سنة 1899م صدر قانون التجنيس الذي شمل أبناء الأجانب المزدادين في الجزائر، حيث صرح الوالي العام تيرمان في هذا الشأن قائلا: "حيث أن الأجانب لا يرغبون في الجنسية الفرنسية فما علينا إلا أن نجعلها إجبارية عوض أن نرغمهم على انتحالها" ولذلك أصدرت قانون التجنيس ذاك وعملت على بلوغ هدفها وهو تأسيس جزائر أوربية، وكان من نتائج هذا القرار أن بلغ عدد المستوطنين عام 1911م 752 ألف نسمة من الفرنسيين و189 ألف أجنبي. ولم تدخر السلطات الفرنسية جهدا لتوطين هؤلاء

---

(1) عبد المالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: دراسة تاريخية مقارنة**، عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص ص 23، 24.

(2) نفسه، ص 25.

(3) عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا: دراسة تحليلية**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 77.

فأسست لفائدتهم أكثر من 400 قرية استعمارية وعبرت لهم الطرق والسكك الحديدية ووزعت عليهم الكهرباء، وبذلك أصبحوا أصحاب الحل والعقد في البلاد فاستولوا على الوظائف ومن قبلها الأراضي واستأثروا بجميع الحقوق واحتكروا التجارة ورؤوس الأموال وهذا كله كان على حساب المسلمين الجزائريين[1]

نتائج السياسة الاستيطانية على الأهالي والمستوطنين:

1- الأهالي:

كان لسياسة الإستيطان الأوربي بالجزائر آثار وخيمة وسيئة العواقب في ميادين مختلفة على الأهالي الجزائريين، فقد تم تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا وماديا وحتى إداريا واجتماعيا وسياسيا، فقد شرد وأفقر ومزق المجتمع شر تمزيق، كما حطم ما سمي بالبراجوازية الجزائرية في المدن الكبرى وكانت تتألف من تجار وحرفيين وقضاة ومثقفين، فشردوهم وزاحموهم على بيع ما بقي منها بأيديهم نتيجة لإرهاقهم بالضرائب فانخفضت ملكيتهم الزراعية وأصبحوا يمارسون زراعة ضعيفة المردودية، كما انخفضت الثروة الحيوانية من أغنام وغيرها نتيجة حصر أراضي الرعي والغابات من طرف الإدارة الاستعمارية[2].

2- المستوطنين:

لقد أصبح الأوربيون أصحاب الحل والعقد وهذا بسبب اضمحلال الإطارات الإدارية الجزائرية فكانوا قابضين على زمام الحكم بيد من حديد فأقاموا نظاما اجتماعيا جديدا، وصارت السيادة لهم فاستولوا على الوظائف العمومية وعلى المهن و احتكروا التجارة ورؤوس الأموال، فمنهم المهندس والأستاذ وصاحب البنوك وصاحب المصانع والقاضي والشرطي وغيرهم، وهكذا أصبح الأوربي مواطنا يتمتع بحقوق وامتيازات أكثر من الأهلي

---

[1] فرحات عباس، المرجع السابق، ص ص 85، 86.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص ص 35، 36.

المغلوب على أمره، وبذلك حقق المستوطنون أهدافهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل وحتى الثقافية[1].

2) النظام القضائي:

حاول الفرنسيون منذ بداية الاحتلال تطبيق سياسة الإدماج في المجال القضائي بالجزائر مخترقين بذلك بنود اتفاقية 5 جويلية 1830م والتي ورد في إحدى بنودها مبدأ احترام الدين الإسلامي وهذا ما يعني بالضرورة احترام العدالة الإسلامية في ظل وجود قاضي مسلم يتمتع بصلاحيات كاملة في ممارسة وظيفته طبقا لمبادئ ومقاصد وأحكام الشريعة الإسلامية، ومحاولة منها لتطبيق سياسة الإدماج عملت السلطات الاستعمارية على إلغاء العدالة الإسلامية أو احتوائها على الأقل وتزويد الجزائر بالمؤسسات القضائية نفسها المعمول بها في فرنسا وإجبار الأهالي على الخضوع لها والاحتكام إليها[2]

فقد جنح الاستعمار الفرنسي إلى محاربة القضاء الإسلامي محاولا تقويض جهازه الذي كان مفخرة من مفاخر البلاد قبل الاحتلال، فحاول التضييق عليه والإنقاص من قيمته بإصدار القرارات والقوانين والأوامر التي لا تحصى ولا تعد، فابتداء من سنة 1841م ضعف نفوذ القضاة المسلمين وانحصرت اختصاصاتهم في دائرة ضيقة النطاق لا تتجاوز الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية والإرث وجردوا من الحق الذي يخول لهم النظر في الدعاوي الجنائية والمدنية والتجارية، كما انتزع منهم حق النظر في أمور العروض والعقارات، فعلى الرغم من أن القاضي المسلم هو الممثل الوحيد للسلطة الدينية التي تخول له

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق ، ص73.

[2] بورغدة رمضان، الجزائريون والعدالة الفرنسية في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 96

وحده الحق في إصدار الأحكام المتعلقة بالشريعة الإسلامية فإنه أصبح تحت نفوذ قاضي الصلح الفرنسي[1]

كما تقدم سنة 1851م الجنرال راندون حاكم الجزائر العام بمشروع يربط فيه التشريع في الجزائر بهيئة مركزيةفي فرنسا فقد نصت المادة الثامنة منه على منح رئيس الجمهورية الحق في إصدار التشريعات التي لا تعرض على مجلس الشيوخ، كما تأسست قضويات الصلح سنة 1854م وهي محاكم تنظر في القضايا التي تنظر فيها عادة المحاكم الإبتدائية، فهي تنظر في الأحوال الشخصية والتجارية، كما يمكن لقاضي هذه المحاكم أن يحكم في المخالفات كأحكام المجالس التأديبية والجنح، كما يمكنه إصدار أحكام في القضايا المستعجلة[2]

ولجعل الجهاز القضائي الإسلامي هيكلا بلا روح أصدر المشرع الفرنسي مرسوم 31 ديسمبر 1859م والذي أخضع بموجبه الجهاز القضائي الإسلامي للعدالة الفرنسية، إذ جرد القاضي المسلم من معظم صلاحياته إن لم نقل جلها، وذلك بواسطة الإجراءات التالية:

1. أعطى الحاكم العام حق النظر في الطعون المشكلة ضد أحكام القضاة المسلمين، ولم تعد المجالس الإسلامية بعد ذلك إلا مجرد مجالس استشارية.
2. أخضع القضاة المسلمين لرقابة القضاة الفرنسيين.
3. إقرار العمل بمبدأ (خيار التقاضي)، فأصبح للمتقاضين المسلمين حق التنازع أمام المحاكم الفرنسية.
4. أجبر المتقاضين المسلمين على إختيار محامين فرنسيين من أجل الترافع أمام المحاكم الفرنسية، غير أن المسلمين لم يمارسوا حق الاستئناف وخيار التقاضي إلا نادرًا[3]

---

(1) يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب..، المرجع السابق، ص ص 88، 89.

(2) الصادق مزهود، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني، ط2، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2012، ص ص 241، 243.

(3) بورغدة رمضان، المرجع السابق، ص 97.

ثم جاء مرسوم 13 ديسمبر 1866م الذي عمل على تكييف العدالة الفرنسية مع خصوصيات المسلمين بضبط إجراءاتها وجعلها أقل تكلفة وإعادة تنظيم العدالة الإسلامية التي انخفض عدد محاكمها من 260 إلى 184 محكمة. غير أن المرسوم أبقى للمسلمين حرية الاختيار بين التقاضي أمام المحاكم الإسلامية أو المحاكم الفرنسية.

وقد كان هذا المرسوم آخر محاولة لإنشاء عدالة إسلامية، لذلك ناصبه المستوطنون العداء واعتبروه تراجعا كبيرا عن سياسة الإدماج من جهة وانتقاصا من سيادة فرنسا على الجزائر من جهة أخرى[1]

غير أن انتصار الكولون وسقوط النظام العسكري في 1870م وإعلان النظام المدني عام 1871م جعل الإدارة الاستعمارية تعمل على إخضاع المؤسسة القضائية تماما للقضاء الفرنسي، وهي السياسة الإدماجية التي طبقتها الإدارة الاستعمارية بقوة منذ عام 1871م، وهو ما عبر عنه الحاكم العام دوغيدون بقوله: "....والقاضي المسلم يجب أن يمحى أمام القاضي الفرنسي إننا نحن الغالبون"[2]

فقد أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوما في 26 جويلية 1873م الذي يقضي بنزع حق النظر من القضاة المسلمين في قضايا الملكية والاستحقاق، وفي 28 أوت 1874م صدر أمر آخر ينص على إلغاء المحاكم الإسلامية في منطقة القبائل واستبدالها بجماعات أهلية تعرف بالجماعات القضائية تحكم حسب العرف والعادات دون أحكام الدين الإسلامي(مثل حرمان الأنثى من الإرث) .فقد سعت إدارة الاحتلال إلى محو الشريعة الإسلامية في منطقة القبائل وتصفية القضاء الإسلامي بها وإحلال القوانين الفرنسية محلها[3].

---

(1) بورغدة رمضان،المرجع السابق، ص 97.

(2) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919م) ،ج1،تر:حاج مسعود،أ.بكلي،دار التراث للكتاب،الجزائر،2007، ص 52.

(3) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 132.

ثم جاء مرسوم 11 سبتمبر 1875م الذي ألغى المجلس الأعلى للقانون الإسلامي واعتبرت المجالس الإسلامية ملغاة بمقتضى مرسوم سنتي 1866 و1889م، وتم تخفيض عدد القضاة المسلمين بموجب مرسوم 8 أوت 1873 م من 184 قاضي إلى 159 قاضي بطريقة تشجع الأهالي على الاحتكام مباشرة إلى القضاة الفرنسيين[1]

بعدها صدر مرسوم 10 ديسمبر 1886م الذي حدد قواعد تنظيم العدالة الإسلامية، ولعل ما ميز هذا التشريع هو أن القاضي ليس مؤهلا إلا في المواد التي تسند إليه والتي تنص على الأحكام الأساسية من خلال المادة التالية: إن المسلمين المقيمين في الجزائر والذين لا يتمتعون بحقوق أو امتيازات الجنسية الفرنسية يستمرون في الخضوع لقوانينهم وأعرافهم فيما يخص الأحوال الشخصية الإسلامية، أما فيما يتعلق بالميادين الأخرى التي لم تشر إليها المادة السابقة فإنهم يخضعون مباشرة للقوانين الفرنسية.

فقد قلصت هذه المادة من سلطات القاضي المسلم وتحولت محكمته إلى مجرد محكمة استئنافية تنحصر مهمتها في النزاعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والإرث[2].

بعدها صدر قانون أو مرسوم 25 ماي 1892م الذي أعاد بعض الأهمية للعدالة الإسلامية ومنح للحاكم العام إمكانية السماح للقضاة المسلمين بالانتقال إلى أسواق مناطق محددة للبث في المنازعات التي لها علاقة بقانون الأحوال الشخصية الإسلامية كالمواريث والزواج والطلاق.

كما تم بمقتضى المرسوم نفسه إنشاء غرفة الاستئناف الإسلامية لدى محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر التي خولها المشرع صلاحية إلغاء كل الأحكام النهائية التي تتعارض مع

---

[1] بورغدة رمضان، المرجع السابق، ص 100.

[2] سعيد بن عبد الله، **العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم**، ج1، مؤسسة نيسو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 213.

مبادئ قوانين وعادات الأهالي المسلمين فيما يتعلق بمواريثهم وقانون أحوالهم الشخصية وعقاراتهم التي يسري عليها القانون الإسلامي[1].

بالإضافة إلى هذا صدر مرسوم 22 جويلية 1905م الذي ينص على تكوين لجنة خاصة تتشكل من رجال قانون برئاسة عميد كلية الحقوق بجامعة الجزائر العاصمة وهو السيد "مارسال مورند" تتولى القيام بإعداد مشروع تمهيدي قصد تقنين الشريعة الإسلامية حتى يتسنى لها فتح الباب على مصرعيه للتقليص تدريجيا من فعالية الحكام الصريحة في تطبيق الحدود وإدخال تحويرات قانونية من حين لآخر[2]. وفي سنة 1883م ألغيت وظيفة القاضي المسلم الموثق في الأماكن التي فيها قضاء فرنسيون، وبذلك أصبح القضاة الفرنسيون يطبقون على الجزائريين القانون الفرنسي ماعدا في الأحوال الشخصية والميراث وتجريد القضاة المسلمين من صلاحياتهم وجعلهم أعوانا فقط للقضاة الفرنسيين[3] وقد زاد قانون 7 أفريل 1889م من التضييق عليهم في ممارسة صلاحياتهم الشرعية وقد اعتبره البعض "الضربة القاضية" للقضاء الإسلامي، ذلك أن هذا القانون لم يترك للقضاة المسلمين سوى الحضانة والزواج والطلاق والرجعة والمواريث.

كما ترك الحرية للمتخاصمين أن يحولوا نوازلهم من القضاة المسلمين إلى قضاة الصلح الفرنسيين كما انتزعت نوازل الجنح والجنايات وكل أنواع التأديب وأنواع المعاملات الأخرى من أيدي القضاة المسلمين[4].

---

(1) بورغدة رمضان، المرجع السابق، ص 101.

(2) صالح فركوس، مختصر تاريخ الجزائر.....المرجع السابق، ص ص 222، 223.

(3) نفسه، ص 223.

(4) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830- 1954م)، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان،[د.س]، ص ص 454، 455.

وهكذا نستنتج أن الإدارة الفرنسية عملت قدر الإمكان على توسيع مجالات اختصاص القضاء الفرنسي وأجبرت الأهالي المسلمين على اللجوء إليه في كثير من القضايا حتى تلك التي تتعلق بأحوالهم الشخصية الإسلامية.

3- قانون الأهالي:

طبقت الإدارة الاستعمارية سياسة الزجر والإرهاب، وبالغت في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول، فأصدرت في 25 جوان 1881م ما عرف بقانون الأهالي أو الأنديجينا les codes de l'indiginat وهي عبارة عن مجموعة من القوانين الاستثنائية سلطت على الجزائريين، وقد اشتملت هذه القوانين على 41 مخالفة خاصة بالأهالي خفضت إلى 21 مخالفة عام 1891م، واستكملت شكلها النهائي عام 1930م ولكن العمل بها استمر حتى قيام ثورة أول نوفمبر 1954م[1].

وبفضل هاته القوانين:

1- خول الحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بدعوى حفظ الأمن وذلك بالسجن والتجريم.

2- خولت السلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي بذلك.

3- تم التوسيع في سلطات قضاة الصلح، وخول شيوخ البلديات حق مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي.

4- شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة[2]

---

(1) إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956- 1958م)، دار الهدى للنشر والطباعة، الجزائر، 2013، ص 28.

(2) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص 38.

ومن ضمن المخالفات التي تعاقب عليها هذه القوانين ما ورد في المواد 465 و466 من قانون العقوبات وهي كالآتي:

1- الإمتناع عن تقديم وسائل النقل وتقديم المؤونة والماء والدليل لأعوان السلطة الإدارية.

2- الإمتناع عن تنفيذ الأوامر التي تصدر لتحديد الملكية أو حراستها.

3- التهاون في تسجيل المواليد والوفيات واللقب العائلي، وهي ذريعة فقط لأنهم لا يرفضون ذلك وإنما توضع أمامهم العراقيل قصدًا.

4- عدم إحترام القرارات المتعلقة بتقسيم الأراضي المشاعة[1]

5- رفض تسليم المعلومات الإحصائية أو الطبوغرافية أو غيرها مما يطلبه أعوان السلطة الفرنسية وهم في مهمة أو الكذب في المعلومات المصرح بها.

6- التسول خارج الدوار ولو للمقعدين والعجزة إلا في حال الترخيص.

7- الشكوى أو الإحتجاج، أو تجديد الشكوى بمدخل نظامي[2]

8- التأخر في دفع الضرائب أو دفع الأنصبة في استرجاع المحجوزات والمغارم أو كل ما يتعلق بأموال الدولة والبلدية.

9- التهاون في ترسيم رخصة السفر في البلديات التي يقيم فيها الأهالي أكثر من 24 ساعة، وتوسيع بيان الرحلة في المقاطعة الأخرى غير مقاطعة إقامته.

10- التجمعات بدون رخصة في الزردة أو الزيارة، أو اجتماع لأكثر من 25 شخص بدون رخصة أو إطلاق عيار ناري في حفلة عرس أو ختان أو غيرهما دون رخصة.

---

(1) يحيى بوعزيز **سياسة التسلط الإستعماري**...،المرجع السابق، ص 39.

(2) أوليفييه لوكورغر انميزون، **في نظام الأهالي**، تر: العربي بويتون، منشورات السائحي، الجزائر، 2011، ص 131.

11- مخالفة نظام المياه واستعمال العيون والآبار والينابيع والأودية وقنوات الري، بغض النظر عن المغارم وسائر التعويضات المفروضة على مخالفة نظام المياه.

12- كسر أو إتلاف أو إفراغ أو نقل نصب أو كتلة حجر أو شاهد أو رموز الحدود أو المعاملات التي وضعت من طرف المأمورين[1]

13- عدم إخطار السلطات عن الحيوانات التائهة بعد 24 ساعة من مسكها.

14- إيواء أشخاص من غير الدائرة دون رخصة التنقل.

15- عدم تسجيل السلاح خلال نصف شهر من امتلاكه.

16- الإنتقال من منطقة إلى أخرى دون رخصة.

17- أخذ حيوانات إلى السوق دون شهادة من البلدية بأوصافها هي وصاحبها.

18- السكن في مكان منعزل دون رخصة من البلدية.

19- سب السلطات الاستعمارية وفرنسا أو التكلم بما لا يليق بها[2].

20- فتح مسجد أو زاوية أو مدرسة دون رخصة.

21- الإمتناع عن الذهاب لمقابلة ضابط البوليس العدلي بعد الاتصال باستدعاء رسمي.

22- قطع شجرة بدون رخصة من الإدارة.

23- الإمتناع عن تنفيذ أوامر السلطة الإدارية.

24- تغيير وتبديل وتخريب العلامات على الطرق.

25- رفض أو عدم تنفيذ العمل بالسخرة للسلطات الاستعمارية.

26- عدم التسديد الفوري لثمن التعريفات المرسومة من الوالي لأعوان وسائل النقل[3]

---

(1) إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 204، 206.

(2) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص 40.

(3) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 30.

ولعل أشد إجراءات قانون الأنديجينا ضررًا بالجزائريين هي الأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية عند وقوع الجناية بفعل قانون 1881م الذي اعتبر أن سكان أية جهة يقع فيها اعتداء على فرنسي أو ترتكب فيها جنحة تمس المصلحة العامة فهم مسؤولون عن ذلك ويخضعون للعقوبة الجماعية المترتبة عن تلك الجناية، وهذا ما ألحق أضرارا جسيمة بالجزائريين وحولهم إلى أفراد يعيشون تحت التهديد المستمر[1] فقد نتج عن تطبيق هذا القانون 30837 حكما بعقوبة الإعدام في البلديات المختلطة عام 1883م، وغرامات بقيمة 13.000 فرنك و82.402 يوم سجن، ووصفه أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي بأنه: "**نظام العبودية**" وعلق عليه عضو جزائري بمجلس بلدي قائلا: "إن قانون الانديجينا ينهشنا ويقضي علينا، فعدم إلقاء التحية في الصباح أو المساء على مستوطن يكلف سجن 8 أيام.... وإذا عجز الأهلي عن دفع الضرائب يكون القصاص من زوجته، وإذا باع في السوق دون رخصة تنقل غُرم فإذا لم يتمكن من الدفع يسجن"[2].

4- قانون الحالة المدنية:

لقد أحدث تنفيذ المشاريع الاستعمارية الفرنسية الإدماجية العديد من التغيرات والتحولات في الجزائر خلال القرن ال 19، فبعدما تمكنت من إعادة ترتيب الأرض والقبائل بموجب قانون السيناتوس كونسلت وقانون الملكية الفردية كان من الضروري إعادة هيكلة العائلة العربية وفق المنظور الفرنسي، ولم يتأت ذلك إلا بإنشاء مؤسسة الحالة المدنية المنبثق عن القانون المدني الفرنسي ابتداءا من سنة 1858م لتتضح معالمها بصفة رسمية ومقننة سنة 1882م بفرض "إقامة الأحوال النسبية" الذي ألزم الجزائريين بحمل ألقاب عائلية.[3] فقد كان

---

(1) ناصر الدين سعيدوني ،المرجع السابق، ص 31.

(2) أوليفييه لوكور غرانميزون، المرجع السابق، ص 132.

(3) ياسمينة زمولي، الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية: قسنطينة نموذجًا (1870- 1900م)، مجلة إنسانيات، عدد مزدوج، مج9، 29- 30 جويلية، ديسمبر 2005، وهران، ص 129.

الجزائريون يتبعون الطريقة الإسلامية في الأسماء والألقاب، فهناك الإسم الفردي الذي هو عادة مشتق من أسماء الرسول –ص– أو مضاف إلى اسم الجلالة، وكان التلقيب بالشهرة عن طريق النسب العائلي أو القبلي أو المكان أحيانا ويكون بالوصف المشتق من الصناعات والمهن أحيانا أخرى كالتجارة والحدادة أو بالوصف المشتق من خلقة أو سلوك كالبصير أو الأعرج، وكان كبار كل عائلة يحفظون سجلا فيه أسماء المواليد والوفيات وأبرز الأحداث العائلية، ولم يكن الجزائري يعرف أو يحمل بطاقة تعريف شخصية قبل الاحتلال[1] لكن الإدارة الاستعمارية حاولت إرساء نظام الحالة المدنية الفرنسية بالجزائر قبل سن القوانين الخاصة بتطبيق نظام الحالة المدنية الجزائريين فاهتمت في بداية الأمر بإعداد الناحية الشكلية التنظيمية لذلك كتعيين ضباط الحالة المدنية وتحديد تسعيرة نسخ العقود، حيث عملت على تطبيق نص المادة 19 من القرار الوزاري المؤرخ في 18 ديسمبر 1842م الصادر عن رئيس المفوضية بتكليف المفوضين المدنيين لممارسة مهام ضباط الحالة المدنية والتكفل بمسك السجلات المخصصة لإثبات المواليد والوفيات والزيجات.[2]

وقد فرضت الحالة المدنية أولا على أهل العاصمة سنة 1848م، وكان المقصود هو ضبط الأمور والتعرف على الأفراد والعائلات وإحكام السيطرة السياسية والمالية وليس المقصود بها فائدة العائلات الجزائرية، وقد وجدت محاولات أيضا خلال الخمسينيات، كما فرضت الحالة المدنية الفرنسية في المناطق التي تسيطر عليها المكاتب العربية الولائية خلال سنة 1854م، ثم ترك الأمر في يد ضباط تلك المكاتب وكذلك شيوخ العرب في المناطق الريفية.

وقد أجبر الآباء عندها على التصريح بعائلاتهم لاسيما في المناطق الحضرية بينما قامت الأرياف بتأثير المرابطين. وفي سنة 1860م وضع الفرنسيون قائمة بالأسماء الشائعة

---

(1) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1،المرجع السابق ، ص 456.

(2) ياسمينة زمولي، المرجع السابق، ص 130.

في الجزائر وترجمتها إلى الفرنسية وتوصلوا إلى وجود 1280 اسما عدا الأسماء المترادفة أو المشتقة[1]

وفي 23 مارس 1882م وافق البرلمان على قانون الحالة المدنية وصادق على إلزامية الجزائريين بالحالة المدنية على الطريقة الفرنسية، وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على أنه يجب أن يتم إحصاء السكان في كل بلدية بواسطة ضابط الحالة المدنية وتحفظ هذه الإحصاءات في سجلات معينة سميت بسجلات الأم (Registres matrices) والتي تتضمن لقب المواطن، اسمه، مكان ولادته، مهنته وتاريخ ميلاد، أما المادة الثالثة من هذا القانون فقد نصت على انه يجب على كل جزائري اختيار لقب خلال فترة إنشاء الحالة المدنية، وعند المصادقة على الحالة المدنية يصبح اللّقب المختار إجباريا.

ويجب على كل جزائري أن يصرح بالولادة والوفاة والزواج والطلاق إلى رئيس البلدية، كما أن وثائق الميلاد والوفاة يتم تسجيلها في سجلات الحالة المدنية، ووثائق الزواج والطلاق تنظم في سجلات الحالة المدنية بناءا على تصريح يقدمه الزوج إلى رئيس البلدية أو الحاكم العسكري[2]

وقد عبث الفرنسيون بالأسماء الجزائرية بطريقة تثير الأسف، فقد أجبر هذا القانون رب العائلة على اختيار لقب العائلة فإن لم يفعل فإن الموظف الإداري الفرنسي في البلدية يضع له لقبا كيفما شاء ولو كان غير لائق وإذا احتج الجزائري على ذلك طالبوه برفع قضية تكون مصاريفها عليه، وكان على المواطن الجاهل أن يوقع أيضا بالفرنسية أمام الموظف، وقد جرب الاحتجاج على ذلك المسخ لكن دون جدوى[3]

---

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 458.

(2) عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، ط2، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 1995، ص ص 18- 19.

(3) نفسه، ص 20.

ويمكن التعرف على عينة من هذه الألقاب العائلية التي تحصل عليها ملاك إحدى دواوير عمالة قسنطينة على سبيل المثال، إلا أن السجل المتضمن لها لم يشر إلى كيفية منحها للجزائري.

الألقاب العائلية الناتجة عن قانون 26 جويلية 1873م		
اسم المالك	اللقب العائلي	الدلالة
الطيب بن احمد	بهلول	دلالة على السذاجة والبلادة
بلقاسم بن احمد	الأكحل	دلالة على اللون
عمار بن صالح	بوعين	دلالة على الكنية التي تعني صاحب العين
حميد بن عيسى	بكوش	عاهة جسدية
مسعود بن صالح	خاين النار	دلالة على صفة
الطيب بن نوري	نوارة	دلالة على النبات "أزهار"
تركي بن أحمد	الواعر	صفة
الطيب بن عبد الرحمن	طويل	صفة خلقية
عمار بن مسعود	مجنون	دلالة على الجنون
مسعودة بنت احمد	مسعودة	دلالة على صفة السعد
محمد بن ذيب	خامج	دلالة على القذارة والدنس

هذه عينة عن بعض الألقاب العائلية التي تحصل عليها ملاك جزائريون- امتلاك الأراضي- واغلبها عن صفات جسمية أو عاهات مثل: شحيمّة، الأشهب، العقون، بوشارب،

أولها دلالة على حيوانات وحشرات مثل: بخوش، بوحصان، ثعلب، العتروس، فلوس، وفي أحسن الأحوال فهم أصحاب أو ملاك للأشياء مثال: بمونجل، بوسكين، بونار، بوشاقور، إلى غير ذلك من الألقاب والكنى التي اجبر الجزائري على حملها[1]

5- قانون الإلحاق: System de reattachments

لقد حاولت فرنسا أن تجعل الجزائر جزئا منها وأهلها عربا مسلمين فرنسيين وذلك عن طريق ما أطلق عليه بسياسة الإدماج، حيث بلغت السياسة أقوى مراحلها على الإطلاق عام 1881م عندها أصدرت مرسوم أو نظام الإلحاق بمقتضى قرار 1881/08/26[2] الذي قضى بإلحاق كل فروع الإدارة الجزائرية بالوزارات المختصة بباريس مثل مصلحة الضرائب التي أصبحت مرتبطة بوزارة المالية هناك، حتى القضاء الشرعي ألحق بوزارة باريس وبذلك تفتت سلطة الحاكم العام الإدارية وتوزعت على مختلف الوزارات الباريسية وفقد بذلك الحاكم العام للجزائر الكثير من سلطاته، وخضعت شؤون الجزائر لتحكم صغار الموظفين في الإدارات الباريسية المختلفة الذين لا يعرفون شؤون شمال إفريقيا [3]

ولقد اتخذت تدابير تتكامل مع السياسة الإدماجية (سياسية الإلحاق) منها:

1- مضاعفة عدد الأعضاء الجزائريين في البرلمان.

2- زيادة القطاع المدني الذي ارتفع من 48650 كلم^2 في سنة 1878م إلى 98000 كم^2 سنة 1882م.

3- رفع عدد البلديات العاملة التي تزايدت من 198 في سنة 1882م إلى 248 سنة 1890م.

---

[1] ياسمينة زموني، المرجع السابق، ص 133.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص 41.

[3] جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1960م، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص 259.

4- تطبيق قانون 1884م على الجزائر الخاص بالبلديات والذي يخول لها انتخاب رؤساء البلديات ومساعديهم الذين كانوا يعنيون من طرف الحاكم العام إلى سنة 1882م، واتخذت هذه الإجراءات مثلما هو الشأن بالنسبة لنظام الإلحاق من اجل تدعيم مصالح المعمرين بالجزائر[1]

وبحلول سنة 1896م صادقت باريس على منح الجزائر الإذن بالقضاء على نظام الإلحاق وتقليد الحاكم العام نفوذا أوسع من ذي قبل حيث أصبح يشرف على الإدارة العليا في البلاد الجزائرية ويتولى أمر المسؤولين على الأقسام الإدارية في الأرض الراجعة إلى السلطة الفرنسية، في حين أن مصالح العدالة غير الإسلامية والتعليم ومصالح المالية لا تدخل تحت نفوذه[2]

6- قانون النظام المالي:

بعد إلغاء نظام الإلحاق الذي يعبر عن منتهى التبعية للكولون، جاء قانون آخر معبرا عن إعطاء الجزائر شخصيتها، وهو يتعارض مع الأول من ناحية الشكل لكن المضمون نفسه، فهو يرمي إلى استغلال الجزائر لفائدة الأوربيين، لهذا فقد سمحت الحكومة الفرنسية للجزائر بتكوين مندوبيات مالية، وبهذا تشكل مجلس للمالية عام 1898م حدد عدد أعضاءه بـــ 69 مندوبا منهم 48 من الأوربيين و21 من الجزائريين، هؤلاء الأعضاء ينتخبون لمدة 6 سنوات مع تجديد الفترة كل 3 سنوات[3]

---

[1] ايف لاكوست، أندري نوشي وآخرون، المرجع السابق، ص 370.

[2] نفسه، ص 377.

[3] نفسه، ص 378.

وقد مهد هذا الإجراء لمنح الجزائر شخصيتها المالية وإقرار الميزانية الخاصة بها بمقتضى قانون 1900/12/19م[1] الذي نشر نصه في الجريدة الرسمية المبشر في 1900/12/26 م بعنوان "قانون إحداث ميزانية خاصة بالجزائر" وهو يعبر عن إنشاء الحكم الذاتي المالي للجزائر، وأيضا على فصل ميزانية الجزائر عن الميزانية الفرنسية وتخصيص الإيرادات المحلية لإنفاقها في الجزائر على المصالح الإدارية والقروض والمرتبات وميزانيات المؤسسات الإسلامية[2].

وبهذا النظام المالي المحكم لموارد الجزائر الذي أدى إلى نمو إمكانيات البلاد المالية تطورت الميزانية الخاصة بالجزائر من 55 مليون فرنك سنة 1901م إلى 171 مليون فرنك سنة 1914م، مع العلم أن هذه المبالغ المالية الضخمة حرم منها الجزائريون ووجهت لخدمة حالتها المزرية، وتحولت الجزائر فعلا إلى مستعمرة سكنية أو أوربية فهي تعتبر من حيث القانون جزءا من فرنسا رغم أنه تم إلغاء نظام الإلحاق عام 1886 م.

3/ المبحث الثالث: التجنيد الإجباري:

ارتبط قانون التجنيد الإجباري بالمشروع المعروف باسم **مشروع ميسمي**[3] **(Missimy)عام 1907م** لدراسة مدى إمكانية الاستفادة من الاحتياط البشري الموجود في المستعمرات الفرنسية، فقد طرح ميسمي مقرر الميزانية الحربية لسنة 1908م مسألة تجنيد أهالي الجزائر إجباريا في رسالة بعث بها إلى وزير الحرب جاء فيها "إن الجزائر لا تزودنا سوى بنحو 17000 جندي فقط في الوقت الذي بإمكانها تزويدنا بـــ 100. 000 جندي"، ثم واصل طرحه بإقتراح طريقة تمكن فرنسا من الحصول على هذا العدد حيث قال "يمكن

---

(1) - youcef djebari, **la France en Algérie**: bilans et controverses, Volume 2, office des publications Universitaires, 1995, p 333.

(2) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 34.

(3) نصر شميسة، **الإصلاحات السياسية الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1919- 1947م)**، بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2013- 2014 م، ص 16.

الحصول على الجند من الأهالي وإقامة نظام على غرار ما هو معمول به في تونس، أي بتنظيم قوات الاحتياط".

وقد خصت الجزائر بهذا المشروع الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي وأرسل لجنة تحقيق في إمكانية وضع قانون خاص لتجنيد المسلمين الجزائريين، غير أن هذه اللجنة اصطدمت بعدة صعوبات عقب وصولها إلى الجزائر منها:

1. محاولة المستوطنين منع الأهالي من المثول أمام هذه اللجنة.
2. رفض المستوطنين تقبل واستقبال هذه اللجنة.
3. شن المستوطنين لحملة صحفية ضد هذا المشروع[1]

فقد كانت حجج المستوطنين المناهضة لهذا المشروع كلها متمركزة على واقعهم في الجزائر فحسب. ويمكن تصنيف تلك الحجج كما يلي:

1. لا يمكن تقرير الخدمة الإجبارية نظرا لما يستوجبه في المقابل من حصول المسلمين جماعيا على المواطنين وخصوصا على الحقوق السياسية، وإذا تجنس الجزائريون، فتلك "نهاية الجزائر الفرنسية".
2. إن مغادرة 13000 جندي فرنسي نحو فرنسا يجعل الجزائر في قبضة العرب وسوف يتجسد ذلك في انبعاث الفكر الخرافي وقيام انتفاضة عارمة في حالة انهزام فرنسا.
3. إن إلحاق العرب بالجيش سوف يولد لديهم حاجات جديدة من الصعب تحقيقها، ومعنى ذلك خلق أعداد من الغاضبين.
4. إذا كانت فرنسا بحاجة إلى قناصين إضافيين فهذه قضية "تتطلب موارد مالية معتبرة"، أما إذا كانت تريد منح الحقوق السياسية للجزائريين فما عليها إلا إعلانها منذ الآن انسحابها من الجزائر[2]

---

(1) الجمعي خمري، **حركة الشبان الجزائريين (1900– 1930م)**، رسالة ماجستير، الجزائر ،1994، ص56

(2) شارل روبير أجيرون،المرجع السابق ، ص 728.

كما وصلت صحيفة la dépêche colonial سنة 1908م حملتها في الموضوع بنفس اللهجة ومستعملة نفس الحجج مؤكدة أن اللجوء إلى تجنيد الأهالي بأعداد هائلة يخالف القانون الحربي، ونفس القول على صحيفة le Sémaphore de Marseille التي كانت تردد تخوفات المستوطنين وتؤيدها، كما كان لمصالح المخابرات نفس الموقف، أما Chautemps وهو وزير أسبق للمستعمرات فقد كتب في ديسمبر 1907م معربا على موافقته على نظام التطوع قائل: "من حقنا أن ننتظر الكثير من الخدمة العسكرية حيث يتطوع لها العرب، كما أن من حقنا التخوف من التطبيق المستعجل للخدمة العسكرية الإجبارية"[1]

لكن سرعان ما تغير موقف المستوطنين الذين ضغطوا على فرنسا، ليطالبوا بتجنيد الجزائريين للضرورة الحربية، لأن الحرب العالمية الأولى بدأت تظهر بوادرها وهذا ما أدى بدوره إلى إصرار الحكومة الفرنسية على تطبيق هذا الإجراء حيث كونت لجنة خاصة للنظر في تطبيقه[2] ووافق البرلمان الفرنسي في 3 فيفري 1912 م على قانون التجنيد الإجباري رسميًا، وأجبر الجزائريون على المشاركة في الحرب العالمية الأولى (1914- 1918م) رغم كونها لا تعنيهم بصفة مباشرة ودفعوا ثمنا باهظا في الأرواح، فقد كانت مشاركتهم في هذه الحرب بأعداد كبيرة كالتالي:[3]

الجنـــد: 177 .000

العمـــال: 75 .000

القتـــلى: 56 .000

---

(1) شارل أندري جوليان ،المرجع السابق،ص 730.

(2) قريري سليمان، المرجع السابق، ص ص 51- 52.

(3) محمد السعيد عقيب، الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في الثورة (1955- 1962م)، الشاطبية للنشر والتوزيع، [د.م]، 2102، ص 19.

الجـــرحى: 82 .000[1]

وقد ميز هذا القانون بين المجند الفرنسي ونظيره المسلم من حيث مدة التجنيد: فالأول يمضي خدمة عسكرية لمدة سنة في الوقت الذي تبلغ فيه مدة خدمة المسلم ثلاث سنوات، كما كان التجنيد يتم بطريقة إجبارية أو عن طريق التطوع التلقائي[2] وذلك من خلال إصدار مرسومين صدر الأول في 1912/1/31م والذي رسخ التجنيد عبر التطوع ويهدف إلى تشجيع دخول الشباب المتطوعين لمدة 3 سنوات والاحتفاظ بالجنود القدامى عبر تأسيس تطوعات متتالية مع منح مكافآت بعد 12 عاما من الخدمة، أما المرسوم الثاني فكان في 1912/2/13م حيث أتى إلزاما والمرة الأولى يؤسس إلزامية الخدمة العسكرية .وحتى تحقق فرنسا أهدافها وتمتص غضب الأهالي وتقنعهم بحسن نيتها، أصدرت عددا من القوانين والتشريعات فيما بين 1908- 1914م لتخفيف تعسف القوانين الزجرية عليهم ومنها:

1. إعفاء المجندين الجزائريين من تطبيق قوانين الانديجينا الزجرية.
2. إلغاء رخصة التنقل داخل الجزائر ومع فرنسا.
3. إلغاء الكثير من المخالفات التي تستلزم دفع الغرامات.
4. إحالة باقي المخالفات الأخرى على قضاة الصلح بدلا من السلطات الإدارية[3]

وقد كان موقف الأهالي من هذا القانون هو الرفض والاستنكار، فقد أفتى علمائهم بتكفير الذين يموتون من أبناء الجزائريين في الجيش الفرنسي تحت العلم الأوربي، لذلك كان الشباب يرفض المثول أمام مجالس التجنيد، فمثلا في عين توتة استجاب 25 فقط من أصل 402 مستدعي. وفي العديد من المدن وخاصة في ناحية وهران وتلمسان وندرومة وقعت

---

(1) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق ،ص 199.

(2) رزيقة بوضربة، **حق المسلم في الترشح والانتخاب في ظل السياسة الاستعمارية (1848- 1947م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص المغارب تاريخ وحضارة، جامعة قسنطينة2، 2012- 2013 م، ص 28.

(3) يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري...**، المرجع السابق، ص 44.

مظاهرات عارمة تعبيرا عن رفضهم لهذا القانون، والمزابيون في الشمال ذهبوا إلى الجنوب لتفادي التجنيد وقامت الإدارة بقمع المتظاهرين وتم تجنيد 19 173 جزائري من بينهم 120 إلى 125 ألف حاربوا على مختلف الجهات ومات منهم 25000 وجرح أكثر من 5000، أما من جهة الفرنسيين فقد تم تجنيد 73000 رجل وقتل منهم 13000[1]

كما اتخذت المعارضة أشكالا مختلفة من الاحتجاج على المظاهرات وتقديم العرائض زيادة على الكتابة في الجرائد وتوزيع المنشورات، حيث طالبوا بحقوقهم السياسية كشرط أساسي لقبوله، ومن بين هذه العرائض نذكر العريضة الموجهة إلى المجلس الوطني الفرنسي في ماي 1912م والتي تضمنت:

1. أن الجزائريين بالمقارنة مع الفرنسيين يعيشون تحت إجراءات تمييزية كقانون الأهالي وقانون الغابات والضرائب الخاصة وقانون العقوبات الجماعية والافتقار إلى أدنى تمثيل نيابي.
2. على الحكومة الفرنسية أن تمنح الجزائريين المسلمين كامل حقوقهم السياسية كمواطنين دون أن تطالبهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية[2]

كم قدم العديد من أعضاء مجالس البلديات عرائض شملت النقاط التالية:

1. ضرورة التخفيض مدة خدمة المسلم العسكرية إلى سنتين بدلا من ثلاث سنوات.
2. رفع سن المجند المسلم إلى 21 سنة بدلا من 18 سنة لأن بنية المجند في هذا العمر (18 سنة) لن تكون مكتملة بعد.
3. ضرورة وقف تقديم مقابل الخدمة والمطالبة من جهة أخرى بالحصول على تعويض فعال يتمثل في:
   - تغيير الإجراءات الاضطهادية.

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 252.

[2] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص 334.

- منحهم تمثيلا نيابيا جادا وكافيا في المجالس الجزائرية والباريسية.
- إحلال المساواة في تسديد الضرائب.
- توزيع متساو للمواد والميزانية بين العناصر المختلفة من سكان الجزائر[1]

إضافة إلى هذه العرائض نجد كذلك الصحف ومنها جريدة الإسلام (عنابة 1909م)، وجريدة الراشدي (جيجل 1912م) التي تحدثت عن الوفد الذي تشكل في شهر مارس 1912 م ثم انتقل إلى باريس ليطالبه بالحقوق السياسية للمجندين[2]

ونجد كذلك من بين المواقف الرافضة لهذا القانون قرار الهجرة الجماعية لكثير من الأهالي إلى ديار الإسلام وكانت فردية أحيانا، فقد هاجرت أسر كثيرة مثلا من مليانة سنة 1909م وسطيف 1910م وقسنطينة سنة 1911م أمام أشهر الهجرات فكانت من تلمسان سنة 1911 م حيث غادر أكثر من 1200 عائلة من هذه المنطقة نحو سوريا أي حوالي 20000 مهاجر. وتليها معسكر بلعباس وبرج بوعريريج، كما هاجر الجزائريون كذلك إلى كل من تونس والمغرب الأقصى وفلسطين وشبه الجزيرة العربية وتركيا وإيران وحتى إلى الهند، وقد تمتعوا بحرية كبيرة في المشرق العربي وتولى بعضهم المناصب العليا[3]

ونتيجةلإحتكاك هؤلاء المجندين بالعمال الفرنسيين في المصانع وكذا اختلاطهم بمختلف شرائح المجتمع الأوربي[4] ومشاهدتهم لنمط الحياة الفرنسية ومدى تمتع الفرنسيين

---

(1) عبد الرحمن بن محمدالجيلالي ،المرجع السابق، ص 336.

(2) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنيةالجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص 194.

(3) رحيم محياوي، المرجع السابق، ص 51.

(4) عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914- 1939م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص 18.

بالحرية في حين تمارس الإدارة الفرنسية بالجزائر تعسفا صارخا واستغلالا فاحشا للجزائريين[1].

نظرا لكل هذا تولد لديهم نوع من الوعي السياسي وكذا الشعور بضرورة تصعيد الصراع السياسي وتحرير بلدهم من الاستعمار الغاشم، وهذا ما تبلور فيما بعد في شكل هيئات سياسية متكاملة عرفت بالحركة الوطنية[2]

[1] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 93.

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر في البداية ولغاية 1962م**، المرجع السابق، ص 216.

الفصل الثالث

الإدارة الإستعمارية وسياستها الإقتصادية والثقافية والدينية

1 . المبحث الأول : الزراعة والصناعة.

2 . المبحث الثاني : التعليم.

3 . المبحث الثالث : التبشير والتنصير.

المبحث الأول: الزراعة والصناعة

1- الزراعة:

كانت الأرض تكتسي أهمية بالغة عند الفرد الجزائري باعتبارها أرض الأجداد والأمجاد، ومورد الرزق والاكتساب يمارس من خلالها الجزائريون نشاطاتهم الفلاحية اليومية على اعتبار أن الفلاحة في الجزائر مثلت أحد أعمدة الاقتصاد الوطني منذ العهد العثماني وذلك لطبيعة المجتمع والفرد الجزائري خصوصا، لكن بمجرد أن استعمرت الجزائر تغيرت معطيات الأمور وأصبح الجزائري في وضع مأساوي نتيجة الممارسات الاستعمارية بسبب إحكام السيطرة الاستعمارية على الممتلكات الجزائرية وذلك بإصدارها جملة من القوانين والمراسيم الجائرة التي تم بموجبها مصادرة أراضي الجزائريين ومنحها للمعمرين الأوربيين بأثمان زهيدة[1] .

فنزع الملكية الزراعية من الفلاحين الجزائريين قد جرى منذ بداية الاحتلال، فقد أصدر الجنرال كلوزيل مرسوما في سبتمبر 1830 م يقضي بمصادرة أملاك الأوقاف والأعيان والدولة العثمانية كما جاء قانون أكتوبر 1844م وهو قانون خاص بالأوقاف والعقارات، وعليه كل الأراضي غير المزروعة والتي لم تثبت ملكيتها تابعة لأملاك الدولة الفرنسية[2]

وكان أشد القوانين تعسفا قانون السيناتوس كونسلت 1863م الذي فقد بموجبها الجزائريون 000 365 هكتارا من أراضيهم ما بين 1850 و1870م منها 000 149 هكتارا في العشرية الأولى أي ما بين 1830 و1840م بينما كانت عملية نزع الأرض تقدر بـــ

---

[1] بكوش نجاح، الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاستعمارية في الجزائر (1830- 1900م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2013- 2014، ص 15.

[2] أحمد السليماني، نزع الملكية العقارية للجزائريين (1830- 1871م)، مجلة المصادر، العدد 6، 2002، ص 118.

000 200 هكتارا ما بين 1830- 1850م مع فقدان 70 % من أراضي العزل، والفقدان التدريجي لنصف المستفيدين القدماء للأراضي الغنية الخصبة، مثلا في مستغانم مست العملية 108 هكتارا وفي تلمسان 12000 هكتارا[1]

وقد كانت ثورة المقراني عام 1871 م الدافع الأعظم الذي تذرعت به الإدارة الاستعمارية لمصادرة أراضي الجزائريين والإستيلاء على أراضيهم دون وجه حق، فقد أعلنت مصادرة كامل الأرض الفلاحية في منطقة القبائل ومساحتها نصف مليون هكتار ووزعتها على معمري الألزاس.

وهكذا شرد المستعمرون الجزائريين من أراضيهم واستأثروا بها دونهم ووزعوها فيما بينهم وأصبحت الأرض زراعتها بأيديهم[2]، حيث قام الاستعمار الفرنسي على امتلاك الأراضي واستغلالها لفائدة الكولون مما اكسب المشروع الاستعماري طابعا فلاحيا قوامه المستعمرات الزراعية التي بلغ عددها في ظرف مئة سنة (1830- 1930م) 928 قرية أو تجمعا زراعيا أوربيا، فقد أنشأت مئة قرية زراعية في الفترة ما بين (1871- 1877م) استقر بها ما لا يقل عن 30 ألف أوربي[3]

فقد حققت السياسة الزراعية التي انتهجها الفرنسيون في الجزائر النجاح المطلوب، حيث أدخل المستوطنون عدة تقنيات وتجهيزات حديثة لم يعرفها الفلاح الجزائري من قبل وكان لها بالفعل الأثر الايجابي في تحسن الإنتاج والمردود الزراعي وهي على سبيل المثال:

1- تقنية قلب الأرض بعد حصاد الحبوب تعرف بـــ Dryferming.

2- تقنيات الحرث عن طريق تغيير العمق أو اتجاه الحرث للتقليل من الانحراف.

---

(1) أحمد السليماني،المرجع السابق، ص 119.

(2) أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص 112.

(3) ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر: الفترة الحديثة والمعاصرة**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 35.

3- تقنين تخمير العنب وتقليم الأشجار المثمرة مثل الكروم والحوامض.

4- تقنين التحويل والتصدير لبعض المواد الزراعية كعباد الشمس، الطماطم، التبغ....الخ[1]

هذا وقد وضع مخطط جديد للإنتاج الزراعي تماشيا مع التوجه الاقتصادي الرأسمالي الذي يهدف إلى التصدير الخارجي والمردود المالي الكبير، وكان أهم المنتجات:

1- زراعة الحبوب: كالقمح والشعير والذرة، واحتل القمح اللين مساحات كبيرة خاصة عام 1890 م حيث أصبح يمثل حوالي 50 % من مساحة الحبوب في قطاع المعمرين وتمركز خصوصا في الغرب والوسط الجزائري، كما يوضحه الجدول الآتي:

المنطـــقة	القمح اللين	القمح الصلب
الغرب الجزائري	70 ألف هكتار	17 ألف هكتار
الوسط	40 ألف هكتار	39 ألف هكتار
الشرق	7 آلاف هكتار	67 ألف هكتار
الجزائر	117 ألف هكتار	23 ألف هكتار

وكان هذا النوع من الزراعات (زراعة الحبوب) تباشر في كل المناطق التي تدر مردودا اقتصاديا مهما للسكان وخاصة في السهول الخصبة الداخلية والساحلية وفي المناطق الجبلية الملائمة[2]

---

[1] عميراوي احميدة ، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830- 1954م)**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 62.

[2] يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 398.

2- زراعة الخضر: بأنواعها المختلفة كالبصل والثوم واللفت، الجزر، البطاطا، وغيرها، حيث تمارس في أحواض الأودية والبساتين المسقية على الساحل ويختلف مرددوها حسب خصوبة ووفرة المياه[1]

3- زراعة الكروم: أدخل هذا النوع من الزراعة بداية من عام 1875م وازدهرت أكثر بعد حادثة مرض كروم جنوب فرنسا بين 1881 و1885م، حيث ارتفع إنتاجها من 16 ألف هكتار إلى 103 ألف هكتار سنة 1888م ثم ارتفع إلى 180 ألف هكتار سنة 1914م [2]، فالسهول الخصبة في جهات عنابة والجزائر ووهران غرست كلها كروما فنتاج الأنواع المتعددة من الخمور، فقد احتلت هاته الزراعة مساحة 000. 400 هكتار من أجود الأراضي الجزائرية، وكانت تنتج سنويا نحو 20 مليون هكتو لتر خمرًا، وكانت هذه الخمور وسيلة مقايضة تجارية لأن الخمر لم يكن يستهلك محليا فتضطر فرنسا لشرائه وذلك يسبب لها كسادا عظيما في سوق خمورها الوطنية[3]

4- زراعة الحمضيات: بدأت في الظهور مع بداية القرن العشرين، حيث وصلت مساحتها ما يقارب 6650 هكتارا بالإضافة إلى ذلك نجد بعض الزراعات الصناعية مثل التبغ الذي كان من أهم المغروسات الصناعية في قطر الجزائر، وهو الشيء الوحيد الذي يكاد الجزائريون وخاصة أهل الجبال منهم ينفردون بغراسته تحت مراقبة إدارية صارمة وهو يحتل 30 ألف هكتار تنتج 300 ألف قنطار في السنة وبفضله يعيش أهل الجبال التي تحيط بمدينة الجزائر.

5- زراعة الزيتون: كانت غابات الزيتون تحتل في القطر الجزائري نحو 75 ألف هكتارا وتحوي تسعة ملايين شجرة مثمرة وخمسة ملايين شجرة مهملة، إلا أن الاستعمار قد زاحم

---

(1) يحيى بوعزيز،مع تاريخ الجزائر في...،المرجع السابق، ص 400.

(2) عميراوي احميدة ' آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية.....، المرجع السابق، ص 61.

(3) احمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 113.

هذه الغراسة أيضا مزاحمة عنيفة واستولى على أحسن جهاتها، فقد استولى على الثلث منها (3 ملايين شجرة) من أحسنها موقعا وأكثرها إنتاجا[1]

6- النخيـــل: كانت واحات النخيل تحجب في الجنوب 000 65 هكتار من الأرض، وتنتج أنواعا عدة من أجود التمور يبلغ مجموعها في السنة 000. 800. 1 قنطارا تستعمل بعض أنواعها للاستهلاك المحلي وتوزع بعض أنواعها الأخرى على الأسواق العالمية، ولكن الاستعمار الفرنسي قد زاحم الجزائريين في هذه الواحات وقد امتلك جزءا كبيرًا منها.

أما أهم المواد الزراعية الأخرى التي كانت أغلبها بأيدي المستعمر فكانت تتمثل في:

البرتقال: يغرس على مساحة 000. 10 هكتار وينتج سنويا 000. 750 قنطارا.

الليمون: يغرس على مساحة 000. 10 هكتار وينتج سنويا 000. 750 قنطارا.

الماندارين: يغرس على مساحة 000. 10 هكتار وينتج سنويا 000. 700 قنطارا.

المشمش: يغرس على مساحة 3000 هكتار وينتج سنويا 000. 700 قنطارا.كما تدخل الإستعمار في احتكار زراعة التين، وأسست شركات عديدة لاستثماره مجففا والإتجار به في شتى أسواق العالم[2]

2- الصناعـــة:

لا يمكن إهمال المساهمة الفعالة للقطاع الصناعي في الجانب الاقتصادي ومن حاجة المصانع الفرنسية لليد العاملة الجزائرية والذي أنجر عنه هجرة الجزائريين وبأعداد كبيرة خاصة بعد صدور قرار 1898 م الذي منع الجزائريين من ممارسة مختلف الحرف، وكانت في الجزائر صناعات تقليدية متعددة بالإضافة إلى الصناعة الآلية رغم محدودية انتشارها[3]

---

[1] احمد توفيق المدني،المرجع السابق،ص ص 119، 120.

[2] نفسه، ص 121.

[3] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين 19 و20 من شهداء ثورة أول نوفمبر (1954- 1962م)**، دار الهدى، عين مليلة، 2008، ص 265.

1- الصناعات التقليدية: وتأتي في المرتبة الثالثة بعد الفلاحة وتربية الحيوانات، وكانت تستقطب نسبة لا بأس بها من السكان لا تقل عن 5 %، ويمكن أن تصنفها إلى الحرف والصناعات التالية:

أ- صناعة النسيج والصوف والشعر وصباغتها: لإنتاج البرانس والقشاشيب والأغطية، الزرابي، الشواشي، فقد كانت تتركز صناعة الزرابي في الواحات الجنوبية كغرداية ،الأغواط، بسكرة، أما صناعة البرانس في القبائل والقشابية في الأوراس.

ب- صناعة دباغ الجلود: كصناعة الأحذية والحزمة والمحافظ والسكاكين والخناجر وحافظات النقود، وتنتشر هذه الصناعة في كثير من جهات الشرق الجزائري خاصة الواحات، وفي القرى العمرانية الكبيرة كمدينة قسنطينة التي كانت تزدهر بها صناعات كثيرة[1]

ج- صناعة الأدوات الخشبية: مثل المعالق الصغيرة والكبيرة والقصعات والغرابيل، الصناديق والطاولات.

د- صناعة الحلي الفضية والذهبية: كالأساور، الخلاخل، العقود، الأقراط، الخواتم، ومن أشهر مراكزها بني منقلات في جبال جرجرة وبعض قرى الأوراس وقسنطينة وبعض الواحات الصحراوية.

2- الصناعة الآلية: إن الصناعة الآلية صناعة معدنية بحتة فهي تعتمد على المعادن بالدرجة الأولى كالحديد والفوسفات والفحم وغيرها[2] فالحديد كان يستخرج أكثره من الونزة وبني صاف وجبال ذكار وينتج سنويا ثلاثة ملايين طن، أما الفوسفات فهو ذو شهرة عالمية يستخرج من مناجم الكويف قرب تبسة، ويباع منه سنويا نحو 000. 800 طن، لكن الإستعمار تعمد محق وإعدام كل حركة صناعية في البلاد وإستثمار الأرض وما تحتها

(1) يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في المنتقيات الدولية..، المرجع السابق، ص 403.

(2) يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب...، المرجع السابق، ص 79.

لفائدته، ثم إن إحداث صناعة في القطر الجزائري يزاحم معامل فرنسا كما أنه يغير وضعية سوق اليد العاملة الجزائرية، فيغري العمال الجزائريين بالعمل الصناعي المرتفع الأجور ويبعدهم عن العمل الفلاحي عند المستعمرين مقابل الأجور المنخفضة وهذا ليس في مصلحة المستعمرين[1]

وبحديثنا عن الزراعة والصناعة لابد من التطرق إلى التجارة التي تعد أحد ركائز الاقتصاد في أي بلد مهما كانت أوضاعه الاقتصادية والجزائر بصفتها دولة محورية في حوض البحر الأبيض المتوسط فقد كان لها علاقات تجارية داخلية وخارجية، لكن بفعل الاحتلال تأثرت التجارة الجزائرية كثيرا من سياسة إدارة الاحتلال[2] فقد أدرك البرجوازي الأوربي إمكانية الجزائر الاقتصادية وهذا ما يفسر مساعي هذه الأوساط من خلال تمويلها للحملة الفرنسية عام 1830م، إلى أن فرنسا لم تتمكن من بعث نشاط تجاري واسع فكانت هذه السياسة الفرنسية موضع نقد من طرف المفكرين الذين وصفوها بالعقم، لكن السلطات الفرنسية ردت على مثل النقد بقولها أن التجارة في الجزائر عرفت نشاطا ملحوظا بالسماح للجزائريين بممارسة التجارة في أماكن معينة مثلما هو الأمر حين سمح لقائد بني عباس أن يؤسس فندقا عام 1839م.

وبناءا على تقرير مطول لوزارة الحربية الفرنسية حول الحركة التجارية على السواحل وبخاصة في ميناء سطورة خلال شهر مارس 1839م لإن البضائع المصدرة منه قد بلغت 5076 طن على متن 459 سفينة، بينما كانت البضائع الواردة تقدر بـــ 26182 طن جاءت بها 456 سفينة، وهذا ما يعني أن الحركة التجارية قد عرفت نشاطا كبيرا في الموانئ الجزائرية[3]

---

(1) احمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 127.

(2) بكوش نجاح، المرجع السابق، ص 26– 27.

(3) عميراوي احميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 36.

فالإدارة الفرنسية كانت تحتكر التجارة الجزائرية، فهي تبتاع نتاج القطر الجزائري وتبيعه مقابلها ما يحتاجه وما لا يحتاجه مما تنتجه معاملها ومصانعها، لذا كان الميزان التجاري الجزائري في عجز مستمر فادح من جراء الصفقات الخاسرة التي كانت تبرمها السلطات الفرنسية، فالقانون الفرنسي كان يجبر الجزائر على أن تباشر أي عملية نقل بحري للناس أو للبضاعة إلا على متن السفن الفرنسية خاصة[1]

مثلما كان الحال في مدينة سكيكدة بعد احتلالها عام 1838م حيث كانت السفن الفرنسية والأجنبية تتولى أمر هذا النشاط التجاري، فقد بلغت قيمة الواردات للنشاط التجاري خلال عام 1839 م في ميناء سكيكدة 48 278 فرنك وقيمة الصادرات بلغت 930 183 فرنك وقد كانت أهم المواد المستوردة غذائية وكحولية، وأهم المواد المصدرة حيوانية ومواد صناعية.

ولم يكن الاهتمام التجاري الأوربي ينحصر في الشمال أو الشرق الجزائري فقط بل امتد أيضا إلى الجنوب حيث كانت الصحراء مبعث إغراء للمغامرين وللتجار ومن ثم صارت دافعا للتوسع الفرنسي فيها، حيث أقام المستعمر في ورقلة إدارة فرنسية قوية أساسها السوق التجارية بهذه المدينة التي كانت منطقة تجارية هامة بالنسبة للأوربيين والعرب واليهود والميزابيين، لأن في الصحراء ثروة هامة ذات مداخيل معتبرة، كما اعتبرت بسكرة مركزا هاما للتجار العرب الوافدين من بوسعادة وأولاد نايل وتوقرت وواد سوف، مثلما كانت بقية المدن الأخرى أهم المراكز الداخلية التجارية مثل: سعيدة، تبسة، سبدو وغيرها، كما كانت الأغواط من المناطق التي ازدهرت بها التجارة كثيرا[2] وذلك لموقعها المتوسط والمفتوح على كل الاتجاهات، فقد شهدت تجارة البارود خاصة عند بني ميزاب وتجارة الأسلحة والأحجار الكريمة من تونس والصوف من مدينة بوسعادة والحبوب من المناطق القلية، أما

---

(1) أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 129.

(2) عميراوي احميدة ، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية..، المرجع السابق، ص 37.

عن إنتاج مدينة الأغواط فقد ازدهرت صناعة النسيج والملابس الصوفية والحدادة والصباغة والفواكه وخاصة التمور[1]

المبحث الثاني: التعليم

1- لمحة تاريخية عن التعليم قبل الاحتلال:

روجت الدوائر الاستعمارية في أوساط الأجيال الصاعدة أن الجزائر قد بلغت في القرون الماضية أسفل درجات الجهالة والهمجية، إذ لم يكن في البلد أي تعليم منظم ولا وجود لحياة فكرية بالمرة، كما أشاعت أن الأمة الجزائرية مؤلفة كلها من أميين يجهلون القراءة والكتابة، وقالوا أن اللغة العربية قد ماتت منذ زمن بعيد ودفنت مع اللغات الميتة الأخرى، وهذا من أجل تبرير سياستها التعليمية الاستبدادية.

غير أن الحقيقة التاريخية لا توافق إدعاءاتها في شيء وواقع الجزائر يدحض تلك الأباطيل، فما انقطعت بالجزائر مسيرة التعليم وما انعدمت المدارس ولا قلت العناية باللغة العربية وعلومها وآدابها في جميع العصور الإسلامية[2]

فقد عرف التعليم في الجزائر قبل الاحتلال بالتعليم العربي الإسلامي الذي يقوم أساسا على الدراسات الدينية واللغوية والأدبية وقليل من الدراسات العلمية وكان منتشرا انتشارا واسعا في العهد العثماني بوجود المعاهد العلمية المختلفة وعدد هام من رجال العلم والأدب في سائر الجهات لأن دراسة هذه العلوم يؤدي إلى معرفة وفهم أسرار الدين والقرآن والسنة، والحفاظ على اللغة العربية هو الركيزة الأولى للحفاظ على العقيدة الإسلامية، ومن هذا المنطلق حرص ولاة الأمر في الجزائر على نشر التعليم وتشجيعه في مئات المدارس التي

---

[1] عميراوي احميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الحديث، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، عين مليلة، 2005، ص 141.

[2] إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 – 1962م)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 152.

كانت قائمة فوق مختلف مناطق التراب الوطني الجزائري بجانب المساجد التي كانت تقوم بدور تعليمي بارز في تعليم اللغة العربية وأصول الدين الحنيف[1]

فقد وجد في العاصمة وحدها 100 مدرسة ابتدائية وعدد لا بأس به من المدارس الثانوية و132 مسجدا لتدريس اللغة العربية والدين والفقه والشريعة وكل فروع المعرفة، بالإضافة إلى المساجد التي لم تزل وقتئذ في المدن حافلة بالأساتذة والتلاميذ ولم تزل الزوايا بالقرى جامعة للمشايخ والطلبة وكلهم يبذلون جهودهم في الإلمام بالعلوم ونشرها بين الجزائريين. فقد كانت الكتاتيب تقدر بحوالي 000 3 كتّابا. وكان التعليم وقتها مزدهرًا وعلى حساب نفقات ريع الأوقاف وإيرادات المحبسين، وقد أنجبت الجزائر عددا لا يستهان به من العلماء الأجلاء الذين عملوا على نشر العلم وتعليم الأجيال وتنشأتهم نشأة عربية صالحة، فمثلا نجد في الجزائر العاصمة وبالضبط في المسجد الكبير الشيخ المفتي محمد بن الشاهد مفتي المالكية (ت 1752 م) والشيخ العربي الإمام المفتي والشيخ مصطفى بن الكبابطي وغيرهم كثير. وإذا انتقلنا إلى عاصمة الشرق قسنطينة وجدنا بها علماء أجلاء قائمين بدروس مختلفة في العلوم العربية ونخص بالذكر منهم الشيخ محمد بن علي الطلحي الذي كان مجلس درسه عامرا بمسجد مسلم الحراري، والشيخ محمد المبارك خطيب المسجد الكبير ومفتي المالكية[2].

أما الجهات الغربية فكانت تلمسان مقرا للعلوم بتوارثها الأبناء عن الآباء في بيوت شهيرة مثل عائلة شعيب وعائلة المجاوي، إلى أن أفل نجمها وجرها العلم والعلماء إلى وهران ومازونة وغيرها.

---

(1) عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 27.

(2) إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 153.

كما كان في الجزائر عدد ليس بالقليل من المدارس مثل سيدي أيوب بالقرب من الجامع الجديد ومدرسة حسن باشا بجوار جامع كتشاوة والمدرسة الكتانية بقسنطينة ومدرسة سيدي لخضر ونظيرتها بالناحية الوهرانية[1]

وخلاصة القول أن الجزائر لم تكن بلاد جهل وظلام كما أشاع عنها المستعمر الغاشم، بل كانت بلاد علم ومعرفة، وأن المجتمع الجزائري لم يكن مجتمعا أميا متخلفا ودليل ذلك أنه أنجب من رحمه علماء أجلاء لا يزال التاريخ يذكرهم إلى يومنا هذا.

2- وضعية التعليم غداة الاحتلال:

منذ أن وطأت أقدام المستعمر أرض الجزائر حتى بدأ بالهجوم على اللغة العربية ومؤسساتها الثقافية والدينية لأنها كانت وعاء الدين الإسلامي ولا يتأتى فهم الشريعة إلا بها باعتبارها لغة القرآن الكريم الذي يعتبر المنهج الذي يسير عليه الجزائريون المسلمون، وعليه بدأت سلطات الاحتلال بالقضاء على المؤسسات التعليمية والدينية بالاستناد إلى مبدأ رئيس هو محاربة اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية، وقد أكد هذا المبدأ القائد الفرنسي (رين) في تصريح له قائلا: "كان للغزو الفرنسي نتائج وخيمة منذ وضعت السلطات المحتلة يدها على المنشآت العامة، ولم يبقى إلا بعض المدارس العديمة الشأن"[2].

فقد حرص الاستعمار الفرنسي على تجهيل الجزائريين حتى لا يتطلعوا إلى مناهضته، لذا انعدم التعليم في الجزائر في الأيام الأولى من الاحتلال وذلك بانعدام وجود الاستقرار والأمن في البلاد. فنتيجة للحروب العسكرية طرحت الحكومة الفرنسية هذا الموضوع جانبا لانشغالها بإخضاع الشعب الجزائري الذي رفض وجودها، لذلك كانت جهود الحكومة الفرنسية لتعليم الجزائريين شبه معدومة تقريبا، ولا نجد إلا تلك المدارس التي عرفت

---

[1] إبراهيم مياسي،مقاربات في تاريخ الجزائر،المرجع السابق، ص 154.

[2] محمد علي داهش، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2013، ص 19.

بمدارس التعليم المتبادل التي أنشأت من أجل تبادل التعليم أي إعطاء التعليم العربي للفرنسيين وتعليم الفرنسية للجزائريين[1]

وفي سنة 1833 م أخذ الاستعمار بفتح أبواب المدارس في وجه أبناء الجزائريين إلا أن التعليم كان فرنسيا بحتا، فقد كانت فرنسا ترى في الجزائر قطعة من فرنسا ولغتها يجب أن تكون فرنسية، ولم يكن القصد من تعليم الجزائريين الاستجابة لصوت الأمة المتعطشة للعلوم والمعرفة وإنما كانت تهدف إلى تقريبهم من فرنسا.حتى يتأتى لها إدماجهم، فأصبحت بذلك اللغة العربية في المدارس كأنها لغة أجنبية في بلادها، أما في المدارس الابتدائية فلا أثر لها أبدا، ولم يلبث الاستعمار أن أغلق المدارس العربية لأنها تعلم العربية والتاريخ والأدب التي هي خطر عليه وفتح بالمقابل المدارس الفرنسية ذات البرامج الفرنسية التي لا يجد فيها الجزائري إلا ما يضعف فيها الروح العربية الإسلامية ومن ثم شخصيته الجزائرية ومقوماتها[2]

فقد حطم الاستعمار أول ما حطم كل الكتاتيب القرآنية وألغى وحجز التعليم في المساجد التي دمر وهدم أكثرها لأنه يعلم أن الأمة إذا علمت قاومت الاستعمار. كما دمر كل المؤسسات الثقافية وشرد المدرسين وشتت التلاميذ وأوقف نشاط الزوايا والمساجد والمدارس. وقد وضح توكفيل في تقرير له سنة 1848م قائلاً "لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال – أموال المؤسسات الخيرية –التي كان غرضها سد حاجات الإحسان والتعليم العام وأنقصنا المؤسسات الخيرية وتركنا المدارس تنتشر وبعثرنا الحلقات الدراسية، لقد أنطفأت الأنوار من حولهم وتوقف انتقاء رجال الدين ورجال القانون، وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير مما كان عليه من قبل أن يعرفنا"[3]

---

(1) محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 21.

(2) محمد الطمار، الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 263.

(3) أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 143.

فقد كانت الخطط الفرنسية المضادة للشخصية الجزائرية ومقوماتها تعتمد على:

1- الإستيلاء على معظم معاهد التعليم الموجودة في الجزائر قبل الاحتلال وتحويلها إلى ثكنات للجيش أو معاهد لتدريس الثقافة الفرنسية، أو تحويلها إلى مراكز بشرية لمحو الشخصية الإسلامية.

2- تصفية معاهد الثقافة العربية وقصرها على ثلاث معاهد في قسنطينة، الجزائر وتلمسان.

3- إحلال الثقافة الفرنسية المسيحية محل الثقافة العربية الإسلامية.

4- الإستيلاء على أراضي الحبوس التي كانت تمول المؤسسات التعليمية الجزائرية ماليا وثقافيا مما أدى إلى تصفية هذه الأخيرة.

5- محاولة فرنسة المناطق البربرية وذلك بعزلها عن المناطق العربية ومنع نشر الثقافة العربية الإسلامية فيها حتى يسهل عليها القضاء على شخصيتهم الإسلامية[1]

فقد حاول الاستعمار الفرنسي أن ينتزع من الشعب الجزائري لغته وماضيه الحضاري ونظامه الاجتماعي والثقافي وسعى لخلق ما اعتقد بعض مفكري الاحتلال من إبداع العبقرية الفرنسية، وقد كتب أحدهم سنة 1883م يقول: "نحن بصدد خلق أمة في الجزائر، أمة لن تكون متقدمة بدوننا، وفي اليوم الذي احتللنا فيه هذا البلد وطردنا الحكومة الوحشية- الدولة العثمانية- التي كانت تضطهده تعهدنا بمصائر هذه الشعوب واتخذنا على أنفسنا نحوها عهد تمكينهم من الأنوار والمعارف والعقائد التي تفضلت الحكمة الإلهية بمنحنا إياها. كل ذلك بفضل دولة متحضرة[2]

---

(1) نبيل بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، القاهرة، 1990، ص34.

(2) نبيل بلاسي، المرجع السابق، ص 34.

وقد كانت أول مدرسة أنشأت لتعليم الجزائريين باللغة الفرنسية هي المدرسة الابتدائية التي سميت بالمدرسة العربية- الفرنسية (Ecole Arab- Française) سنة 1836م بمدينة الجزائر وكانت خاصة بالذكور، وكان الغرض من إنشائها هو تقريب الجزائريين من الأوربيين والأبعد من ذلك ربط الجزائر بفرنسا ثقافيا وتاريخيا وسياسيا، وتم جمع 60 تلميذا لهذه المدرسة يشرف عليهم مدرسان واحد فرنسي والآخر جزائري، كما تأسست مدرسة أخرى للبنات بالجزائر العاصمة سنة 1845م، وعلى غرار المدارس الخاصة بالأطفال فتحت أول مدرسة للجزائريين الكبار في 1837م باللغة الفرنسية للذين يشتغلون في الخدمات والإدارات الفرنسية، وكان عدد التلاميذ الجزائريين في 1844م حوالي 7 تلاميذ مقابل 100 تلميذ أوربي[1]

وكان تعليم الجزائريين يخضع مباشرة لإشراف الحاكم العام، وحتى سنة 1848م كان التعليم العربي تابعا لوزارة الحرب الفرنسية، بينما كانت إدارة التعليم في المدارس الفرنسية تتبع مباشرة وزارة التربية والتعليم في فرنسا، وفي سنة 1848م تأسست أكاديمية الجزائرحيث كانت تشرف على التعليم وتتصل مباشرة بوزارة التربية والتعليم في فرنسا ويرأسها مفتش عام يساعده نائبان، ثم تأسست بعد ذلك ثلاث مناصب في كل مقاطعة لمفتشين خاصين بالتعليم الإبتدائي ويظهر من خلال هذا التنظيم الجديد والأولي تحيز الإدارة الفرنسية للفرنسيين وتمييزها بين التعليميين فالأول منظم وخاص بالأوربيين وأما الثاني فلا أساس له وخاص بالجزائريين[2]

لكن هذا النوع من التعليم بدأ يتراجع شيئا فشيئا بسبب إهماله من قبل الإدارة وعدم الاعتناء بتطويره والسهر على فعاليته، وقد ذهبت بعض البلديات في هذا الإطار إلى رفض كل إعانة مالية للمدارس التي كانت تسير ماليا من قبلها، وهو الشيء الذي أدى إلى غلق كل

(1) عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 39.

(2) نفسه، ص 40.

المدارس التي كانت موجودة في البليدة والشلف وملیانة- على سبيل المثال-، ولعل أحلك فترة بالنسبة للتعليم الفرنسي الرسمي هي تلك الفترة التي تقع ما بين سنتين 1870- 1880م حيث نوحظ نقص عدد المدارس الفرنسية العربية نقصانا ملحوظا حيث هبط من 38 مدرسة إلى 16 مدرسة وكذلك معه عدد التلاميذ الذي هبط من 13 000 إلى 3172 تلميذ[1]، ولم نكترث لذلك لا الحكومة الفرنسية ولا الحكومة العامة التي عمل نوابها كل ما بوسعهم على عرقلة تعليم الأهالي كلما وجدوا سبيلا لذلك مدعين أن: "الجزائر في حاجة إلى طرق وسكك حديدية وماء وكهرباء وغير ذلك وليس لتعليم مفلس لا نتيجة له.."[2]

2- أقسام التعليم:

1- التعليم الإبتدائي: منذ بداية الاحتلال فتحت فرنسا أبوابها أمام الجزائريين ببرنامجها الفرنسي فسعت لأجل تعليم الجزائريين لغتها ومختلف العلوم والأدب باللغة الفرنسية، ففي سنة 1833م فتحت فرنسا مدارس للتعليم المشترك في كل من العاصمة، وهران، وعنابة كانت موجهة للتلاميذ الأوربيين، أما أبناء الجزائريين فلم يلتحق بها إلا عدد قليل منهم، فحينما وجدت جالية أوربية تأسست المدارس الابتدائية كما هو الحال في فرنسا[3]

وقد كانت طريقة تأسيس المدارس الفرنسية أيام الاحتلال الفرنسي خاضعة للعشوائية وعدم مراعاة التوازنات السكانية حيث سجلت مثلا في أعقاب الاحتلال أعداد معقولة من المدارس بمنطقة القبائل[4].

---

(1) عمار هلال، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر ،المرجع السابق،ص ص 112- 113.

(2) نفسه، ص 113.

(3) أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 86.

(4) تركي رابح، المرجع السابق، ص 151.

وفيما يخص مناهج المدارس الابتدائية التي أنشاها الاستعمار لتعليم أبناء الجزائريين كانت موادها كالأتي: اللغة الفرنسية وآدابها- الجغرافيا والتاريخ باللغة الفرنسية- الحساب ومبادئ الهندسة باللغة الفرنسية[1].

وفيما يلي نقدم بعض الإحصائيات التي توضح انحصار وانخفاض التعليم نتيجة لما قامت به السلطات الاستعمارية اتجاه المؤسسات التعليمية والدينية سنتين (1837-1850م)[2]

السنـــوات	التعلـــيم الابتـــدائي	
	عدد المدارس	عدد التلاميذ
1837	90	1400 -1300
1850	30	350

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المدارس قد انخفض بفارق 60 مدرسة وانخفاض عدد التلاميذ بهذا الشكل في ظرف ثلاثة عشرة سنة (1837- 1850م) يرجع طبعا إلى الظروف المزرية والمصاعب التي تعرضت لها مختلف المؤسسات الثقافية والتعليمية من تخريب ودمار وإهمال.

ومنذ عام 1882م كانت المدرسة الابتدائية الكولونيالية في الجزائر منقسمة إلى شعبتين (أ) و(ب)، فالأولى تابعة في مقرراتها إلى نظام التعليم المقرر في فرنسا، ولا فرق بين من يتعلم وبين الذي يتعلم في فرنسا، والثانية (ب) قد أنشأت خصيصا للأهالي والشهادة الابتدائية

(1) عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 245.

(2) نفسه، ص 246.

الممنوحة فيها غير الشهادة الابتدائية الممنوحة للشعبة (أ) وكذا نوعية التدريس والمدرسين، فنجد هذا القانون قد قسم التلاميذ إلى درجة أ و ب: درجة عليا ودرجة دنيا لهذا نجد القانون المؤسس يعدل بغرض إدماج شعبتين، لكن رغم هذا التعديل ظل تعليم أبناء الأهالي يدور في أفاق المدرسية الابتدائية في حين بقية شعبة (أ) هي الطريقة الحقيقي إلى الثانويات والمعاهد العليا[1]

وما تجدر الإشارة إليه أن مدة التعليم زمنيا في هذه الحالات هي 10 سنوات مقسمة إلى طورين: ابتدائي ست سنوات وينتهي بالحصول على الشهادة الابتدائية، والإعدادي أربع سنوات ينتهي بالحصول على الشهادة الأصلية لشهادة التعليم العام، وهذا النوع من التعليم لا يسمح بالوصول إلى المراحل الثانوية وبرامج التعليم الخاصة لم تحظى بتخصصات ومواد تجعل منه تعليما يرتقي إلى تعليم المستوطنين[2]

2- التعليم الثانوي والعالي:

رفضت فرنسا تقديم تعليم ثانوي للجزائريين، فسارت على طريق تخفيض عدد التلاميذ قدر الإمكان، فقد كان أكثر التلاميذ الذين كان بإمكانهم الالتحاق بالتعليم الثانوي من أبناء العائلات الارستقراطية (الباشا، القايد...) ومن أبناء موظفي الحكومة الفرنسية التي كانت فرنسا تود كسبهم لتكون ساعدا قويا لها. وقد اصطدم التعليم الثانوي بالعديد من العوائق فإلى غاية 1865م لم يكن متوفرا سوى في مدرسة ثانوية واحدة بالجزائر العاصمة، أما المدرسة الثانوية الثانية التي أسست بقسنطينة فقد استقبلت 108 طالبا جزائريا سنة 1867م مقابل 104 طالبا في المدرسة الأولى، أما فيما يخص المدرسة الثانوية الثالثة التي خطط إنشائها

---

(1) عبد الله حمادي، **الحركة الطلابية الجزائرية (1871- 1962م)**، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص ص 27- 28.

(2) غي بريفلي، **الطلبة الجزائريون في الجامعة الجزائرية (1880- 1962م)**، تر: حاج مسعود بكني، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 152 153.

بوهران سنة 1865م بالتزامن مع تلك التي أسست بقسنطينة، فإنها لم تنجز إلى غاية 1870م[1] وقد ظل التدرج إلى التعليم الثانوي يعد من الغايات المستحيلة المنال تقريبا، وذلك إلى غاية 1870م حيث استقبلت ما يعرف بالمدارس المزدوجة التعليم التي ظلت موصدة في وجه أبناء الأهالي في كل من وهران والجزائر وقسنطينة، فقد سجلت إحصائيات عام 1889، 21 طالبا جزائريا بالثانوية الفرنسية و69 طالبا سنة 1893م وارتفع عدد المحظوظين إلى 85 طالبا عام 1900م ثم ازداد عام 1905م ليصل إلى 125 طالبا وظل التزايد مستمرا، حيث سجلت الإحصائيات 180 طالبا عام 1910م، وقفز إلى 386 سنة 1914م[2].

ورغم التحاق بعض الطلبة من أبناء الأعيان الجزائريين بالمدارس الفرنسية مبكرا إلا أن التعليم العالي لا يستقبل إلا عددا ضئيلا من الطلبة الجزائريين في المدارس العليا الأربعة (قسنطينة، الجزائر، تلمسان، وهران) وكان تعداد نجاح أبناء الأهالي آنذاك قليلا جدا حيث سجلت الإحصائيات 19 حاملا للشهادة العربية واثنان في اللغة الأمازيغية وست في الحقوق وصيدلي واحد، ولم تسجل أية نجاحات في المواد العلمية والأدبية[3].

وتتلخص مواد الطور الثانوي والعالي في: - تاريخ الحضارة الفرنسية- مبادئ القانون الفرنسي- الفقه والتفسير والأدب العربي، وقد كانت الدراسة في هذا القسم (الثانوي والعالي) تضم فرعين للعلوم الشرعية والقانون المدني، أما التعليم الخاص بأبناء المستوطنين

---

(1) محفوظ قداش، جيلالي صاري، **الجزائر صمود ومقاومات (1830 -1962م)**، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 267.

(2) عبد الله حمادي، المرجع السابق، ص 152.

(3) غي بريفلي، المرجع السابق، ص 152.

في المعاهد والجامعات فقد كان يخضع لنفس النظام في الامتحانات والشهادات والترتيبات التي يسير عليها التعليم في فرنسا[1]

3/ أهداف السياسة التعليمية:

كان الهدف من تأسيس المدارس الحكومية الفرنسية هو تكوين فئة معينة من الموظفين في الإدارات الفرنسية من جهة، ومنع التحاق الجزائريين بالتعليم العربي الإسلامي من جهة ثانية وذلك قصد ربطهم دائما بفرنسا، وقد أبدى بعض الفرنسيين قلقهم من خطورة ترك الجزائريين بدون تعليم فرنسي لأن ذلك يجعلهم عرضة لتأثير رجال الدين والمدرسين الجزائريين الذين ينشرون بينهم أفكارا معادية للاحتلال[2]، وظلت تطلق على المدارس التي أقامتها فرنسا خصيصا للجزائريين اسم "مدارس أطفال الأعيان" لأنها لأبناء الموظفين والعائلات ذات النفوذ والأفراد الموالين للقضية الفرنسية، ولم يستفد من هذا التعليم أبناء الشعب حتى في السياسات التعليمية اللاحقة، كما أن هذا التعليم لم يؤسس إلا لتلقين الجزائريين دروسا في الاستغلال محاولين بذلك إقناعهم بأن الاحتلال الفرنسي للجزائر ضروري ولا مجال لرفعه عنهم[3] فقد حاولت الإدارة الفرنسية إحلال اللغة الفرنسية وثقافتها محل اللغة العربية وثقافتها في الجزائر حتى ينسى الجزائريون بمرور الزمن لغتهم العربية وثقافتهم القومية ويستبدلونها بلغة وثقافة المستعمر، وكان الهدف من هذه السياسة هو صبغ البلاد بصبغة فرنسية حتى تنقطع جميع الروابط التي تربط الجزائر ماضيا وحاضرا ومستقبلا بثقافتها العربية الإسلامية وفصلها عن أشقائها العرب، حيث كان الفرنسيون يعملون جاهدين

---

(1) أبو القاسم سعد الله، **بحوث في التاريخ العربي الإسلامي**، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2003، ص 523.

(2) ايفون توران، **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة: المدارس والممارسات الطبية والدين (1830– 1880م)**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 38.

(3) نفسه، ص 40.

على أن تكون الجزائر هي نفسها فرنسا[1] حيث كانت حركة الإستعمار الثقافية والتعليمية تفرض رؤية أخرى وتفكيرا مغايرا لرؤية وتفكير مجتمعنا، فالثقافة الفرنسية في الفترة الاستعمارية كانت تسعى لتحقيق مشروع فرنسة الجزائر واستئصال مجتمعها من مقوماته الأساسية، وهذا ما أعلن عنه الدوق دي روفيقو قائلا: "إن المعجزة الحقيقية التي يمكن صناعتها تكون في إحلال اللغة الفرنسية شيئا فشيئا محل اللغة العربية"[2].

وقد جاء في إحدى التعليمات الصادرة إلى حاكم الجزائر غداة الاحتلال: "أن الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية، والعمل الذي يترتب علينا انجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن" فنشر لغة وثقافة المحتل في الأوساط الجزائرية وخاصة مجتمع الأطفال هو النتيجة الحتمية التي يريدها الاستعمار، فهم يريدون أن يكون تفكير الأهالي فرنسيا ولغته فرنسية وعاداته فرنسية، فقد استهدفت عملية التثقيف الاستعماري في مجملها غرس الأفكار الكولينالية لدى نخبة من الأهالي بطريقة نشر اللغة الفرنسية والتضييق على التعليم الشعبي المتمركز في الزوايا والكتاتيب التي أصبحت آخر حصن للشخصية الوطنية ومقوماتها[3]

وخلاصة القول أن الخطوط العريضة للسياسة التعليمية التي اتبعتها فرنسا هي فرنسة التعليم في جميع مراحله لضمان النتيجة المطلقة وخلق جيل موال لفرنسا، ومحاربة اللغة العربية والثقافة الإسلامية لتسهيل القضاء على الشخصية الجزائرية الإسلامية.

---

(1) عبد القادر حنوش، المرجع السابق، ص 63.

(2) صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية..، المرجع السابق، ص ص 282- 283.

(3) محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830إلى 1904م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 70.

4- موقف الأهالي والمعمرين من التعليم الفرنسي:

1- موقف الأهالي: تركزت جهود الاحتلال الفرنسي على الفرنسة والتنصير والإدماج في التعليم بحيث أصبح الجزائري يرى خطرا جسيما يهدد كيانه وانتماءاته ومقوماته فما كان منه إلا الوقوف في وجه الاستعمار لصد نواياه الخبيثة والضغينة ضد الإسلام والمسلمين عامة، فقد رفض الجزائريون أنفسهم التعليم الفرنسي وخافوا على أبنائهم من الانحراف عن جادة العروبة والإسلام لأن فرنسا قامت بفرض نظام تربوي مسيحي جلبته معها من فرنسا وخصصته في الغالب لأبناء المستعمرين الأوربيين في الأساس[1] فقد حاولوا استمالة السكان الأهالي إليها. لكن الاستجابة كانت جد ضئيلة رغم المغريات التي قدمت للتلاميذ الملتحقين بهذه المدارس، ومما لا شك فيه أن نقص عدد الجزائريين في المدارس العربية الفرنسية كان مقصودا ومتعمدا لأن الأهالي اعتبروا التحاق أبنائهم بتلك المدارس مسخا لشخصيتهم العربية الإسلامية الشيء الذي يؤدي بهم إلى الامتزاج بالفرنسيين الكفار والتحلي بأخلاقهم لا محالة، وتحملوا نتيجة لذلك كل العواقب مثل الطرد من أراضيهم والاستيلاء على ممتلكاتهم مع العلم أن الهيمنة الثقافية هي أشد ما تكون مكرا أو خداعا وأشد ضررا وأكثر فسادا وأعمق أثرا من السيطرة السياسية والعسكرية[2]

وقد أظهر الجزائريون بعض رد الفعل في إرسال أبناءهم إلى المدارس الفرنسية وكان موقفهم من التعليم يشتد باشتداد الإجراءات التعسفية الفرنسية ضد التعليم العربي الإسلامي واللغة العربية، والواقع أن الأهالي لم يرفضوا التعليم كعامل ثقافي ولكن كعامل سياسي،

---

(1) تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس: رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، منشورات ANEP، [د. م]، 2001، ص 242.

(2) نفسه، ص 244.

وظهر الموقف الأهلي الرافض للمدرسة الفرنسية جليا في العهد الجمهوري الذي يتبنى تطبيق التعليم الفرنسي الإجباري على الجزائريين[1].

2- موقف المعمرين: كان موقف المعمرين من التعليم الفرنسي ينقسم إلى موقفين الأول موقف معارض والثاني موقف مؤيد أما الأول فنلمسه في عدة مواقف فمثلا في سنة 1883م عندما أراد جول فيري[2] تطبيق التشريع المدرسي الفرنسي في الجزائر من خلال إنشاء شبكة تتكون من 15 مدرسة تابعة للوزارة المعنية بحيث يتم الإنفاق عليها من ميزانية الدولة من باريس أثار هذا الإجراء غضب المعمرين، فالبلديات الفرنسية في عمومها رفضت تقديم الدعم لهذا المشروع الخطير في نظرها، كما أن الرأي العام كان يعارض إنشاء مدارس لهذا الجمع من الفقراء[3].

كما أن موقف المعمرين السلبي من تعليم الأهالي قد تجسد في بضعة آلاف من التلاميذ الذين كانوا يلتحقون بالمدارس الفرنسية، فالمستوطنون في بداية الحرب العالمية الأولى أبدوا تخوفهم من تزايد عدد الأهالي في طور التعليم الثانوي لأن ذلك سيفتح لهم الأبواب ويعطيهم فرصة الالتحاق بالجامعة الأمر الذي لا يتماشى إطلاقا مع السياسة الاستعمارية لتعليم الأهالي، وحتى تتوفر لدى المستوطنين يد عاملة ومربحة بالأعداد التي يرغبون فيها فإن برامج التعليم الخاصة بالأهالي كانت تنظر أكثر إلى الجانب التطبيقي أكثر منه الجانب النظري، وما يحتاج إليه من ثقافة عامة فالفلاحة والأعمال اليدوية كانت لها حظ الأسد من البرامج التعليمية[4].

---

(1) عبدا لقادر حلوش، المرجع السابق، ص ص 116- 117.

(2) وزير فرنسي من أشد أنصار الحركة التوسعية الفرنسية، وحد أركان الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، عين وزيرا للتعليم الفرنسي في الجزائر سنة 1883م .

(3) عمار هلال، المرجع السابق،ص ص 138- 139.

(4) نفسه، ص 140.

فكلما كانت تناقش مواضيع تعليم الجزائريين في المجالس والاجتماعات كانت ترتفع أصوات المعارضة وموجات الغضب في صفوف الأوربيين فجل ما كان يريده الكولون هو لا تأسيس لمدارس جديدة وإغلاق المدارس الموجودة، وشهدت الفترة ما بين 1894- 1898 م أكبر موجة من المعارضة الأوربية لتعليم الجزائريين وتثقيفهم، وقد عبروا عن رفضهم للتعليم في الصحافة المحلية الناطقة بلسانهم واعتبروا التعليم المعطى للجزائريين تعليما نظريا ونادوا بتطبيق التعليم المهني واليدوي[1].

وإلى جانب المعارضة الشديدة للمعمرين في أمر تثقيف وتعليم الجزائريين كانت هناك مجموعة أخرى ترى ضرورة تعليم الأهالي لتفادي خطرهم وكسب ولائهم إلى فرنسا وقد اهتم بعضهم بهذا الأمر لجعلهم أكثر قابلية للاستخدام والاستغلال[2]

فمنذ نهاية القرن ال 19 م كان المعمرون الذين يبيتون لتدمير المدرسة الابتدائية الأهلية يتظاهرون بالمطالبة على الخصوص بمدارس جديدة تطبيقية ومهنية بسيطة وقليلة التكاليف، فالتعليم الابتدائي الذي تقدم لا يتعدى كونه تكملة للتعليم المدني، لكن المعمرين كانوا في الأساس يرغبون من وراء ذلك في منع تطور التعليم الفرنسي الذي كان يلقن للمسلمين على يد معلمين قادمين من فرنسا، فالحاكم الفرنسي وبفضل شكره للمدارس الملحقة التي من شأنها أن تنشر في أكبر عدد من المـــداشر قد تمكن من الحصول على الاعـــتمادات المالية التي طلبها وهي تمثـــل في مجموعها 000. 700. 1 فرنك للأهالي وما يقارب بـــ 000. 000. 10 فرنك للأوربيين[3]

فقد كان الأوربيون يهدفون من وراء تعليم الأهالي تحقيق غايتين لفرنسا واحدة سياسية والأخرى اقتصادية فالأولى تكمن في احتلال فرنسا لمكانة محبوبة لدى المسلمين، أما الثانية

---

[1] عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص105.

[2] نفسه، ص 114.

[3] Charles robert agréons, op-cit, p262

فكانت تهدف إلى كسب العنصر الوطني وجعل الأهالي ليس رعايا فحسب وإنما الوصول كذلك عن طريقهم إلى كسب أبناء ملتهم في المناطق الغنية الأخرى في إفريقيا[1].

المبحث الثالث: التبشير والتنصير:

1- التبشير وعلاقته بالاستعمار:

لقد كان للجانب الديني في احتلال الجزائر أثر كبير على الحملة ومنظميها، فمن الأسباب الهامة التي دعت فرنسا إلى الغزو هو دعواها إنقاذ المسيحية والمسحيين من أيدي القراصنة والقضاء على عش القرصنة-الجزائر- حسب تعبيرهم، فنلمس العامل الديني في الاحتلال من الدور الذي لعبه رجال الدين في الحملة بحيث أن قرار شارل العاشر في الغزو كان مدفوعا من الأسقف الكبير وزير الشؤون الدينية فريسنوس الذي كانت روما من وراءه، كما لا يمكن نسيان تشجيع ومساعدة الوزراء لذلك، فقد عبر كليمون تونير clement Tonner وزير الحربية في تقرير قدمه للملك شارل العاشر عن آماله في تنصير الجزائر، جاء فيه: "يمكن لنا في المستقبل أن نكون سعداء ونحن نمدن الأهالي ونجعلهم مسيحيين"، كما خاطب أساقفة الملكة قائلا: "إن مرادنا أن تنظموا صلوات في جميع الكنائس داعين الله أن يحمي الراية ويعطينا النصر"[2].

وعندما سقطت مدينة الجزائر ودخلها الجنرال بورمون منتصرا توجه إلى جنوده قائلا: "لقد أعدتم الرباط مع الصليبيين"، وبعد يومين فقط من إمضاء معاهدة القصبة بين الجنرال بورمون والداي حسين إثر سقوط مدينة الجزائر والتي نصت صراحة على احترام الديانة الإسلامية، إلا أن الجنرال بورمون نقض هذه المعاهدة ونصب يوم 6 جويلية الصليب على أعلى بناية بالقصبة في حفل مهيب، وقد وصف هذا الحفل كاتب بورمون الخاص

---

(1) عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص115.

(2) خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830- 1871م)**، مطبعة دحلب، الجزائر، 2007، ص ص 17- 18.

دومنسيل Dumesnil قائلا: "أقيمت هذه الصلاة في الساحة الرئيسية للقصبة، إن تحية العالم قد تراءت لنا وسط هذه القلعة التي بناها أبناء محمد ضد شعوب المسيح، وقد رددت عبارات الإنجيل في هذه الأماكن التي مازالت حافلة بذكريات الإسلام وحرف القرآن الميت"[1].

كما قام الجيش الفرنسي بالاستيلاء على الأوقاف والزوايا، وتجرؤا كذلك على نبش القبولإستخراج الآجر والحجارة للبناء ولأخذ عظام الموتى لصنع السماد وبيعه في مرسيليا، هذه التصرفات مست الشعور الديني للسكان فجعلتهم يزدادون بعدا عن الفرنسيين ويقينا في مكرهام وخداعهم[2].

فسياسة تنصير الشعب الجزائري تظهر فيما قامت به فرنسا من اعتداء على كل مقدساته الإسلامية من أوقاف ومساجد وزوايا ومعاهد دينية، فقد قامت بالإستيلاء على معظم المساجد الهامة في العاصمة وغيرها من المدن الجزائرية الأخرى، فقد حولت بعضها إلى كنائس للدين المسيحي والبعض الآخر كاتدرائيات لنفس الدين نمثلا مسجد كتشارة الذي حكم الجنرال دي روفيقو في ديسمبر 1831م بتحويله إلى كنيسة ولكن الجزائريين رفضوا ذلك واحتموا بمعاهدة 5 جويلية 1830 م واقترحوا إعطاءه مسجد المسمكة بدل كتشارة، لكن الجنرال روفيقو رفض ذلك، وقد تجمع حوالي 4 آلاف مسلم داخل المسجد وكانت أبوابه موصدة فاقتحم الجيش المسجد واستولى عليه بالقوة[3]، كما طلب الجنرال كلوزيل تسليمه مسجد العاصمة ليحوله إلى مسرح وأكد أن حكومته أذنت له بأن يقدم هذا الطلب[4] وقد وصفها حمدان خوجة الذي كان شاهد عيان بقوله: "قبل أن أتخلى عن وظيفتي (عضو في مجلس بلدية العاصمة) كان الجنرال كلوزيل قد طلب من البلدية أن تسلمه مسجد العاصمة

---

(1) شاوشي حباشي، المرجع السابق، ص ص12– 13.

(2) خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص20.

(3) تركي رابح عمامرة، المرجع السابق، ص237.

(4) شاوشي حباسي، المرجع السابق، ص16.

الكائن بناحية ميناء المسمكة ليحول إلى مسرح، فقلنا له: "إننا لا نستطيع الموافقة على هذا الإجراء واكتفينا بأن قلنا له إذا كان المرغوب هو إقامة مسرح فإنه يمكن استعمال مسكن الداي القديم الواسع، كما يمكن إستعمال الأراضي المحيطة به لبناء مسرح جديد إذا اقتضى الأمر ذلك، وهكذا ظل الطلب غير مجاب ولم يبنى المسرح[1]، كذلك قام الجنرال كلوزيل بتهديم ثلاث مساجد كانت خاصة بسكان تلك المنطقة، كما أنه اوجب على المفتي أن يسلمه المساجد الواقعة أمام الأبواب التي يدخل منها البدو ومدينة الجزائر ليجعل منها مستشفيات لجيوشه، أما بقية الحكام الذين تعاقبوا على حكم مدينة الجزائر فلم يكونوا بأفضل من هؤلاء[2].

وهكذا علمت السلطات الفرنسية على تحطيم كل ما هو مقدس لدى الجزائريين، وكل ما هو رمز للإسلام وحاولوا استبداله بكل ما له علاقة بدينهم المسيحي تمهيدا لمشروع تنصيري وضعوا فيه كل جهودهم لإنجاحه.

2- سياسة التنصير:

في نوفمبر 1833م اقترح السيد غاربيالدي المكلف بالشؤون الدينية البابوية لفرنسا على الدوق دوبروغلي وزير الخارجية الفرنسي تسليم الشؤون الدينية بالجزائر إلى فرقة العازاريين[3] وقد وقع اختياره على هذه الفرقة لعدة أسباب نذكر منها:

1. وجود هؤلاء المبشرين بشمال إفريقيا منذ مائتي سنة، وبذلهم تضحيات فيها في سبيل التبشير.

---

(1) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب:محمد العربي الزبيري،منشورات ANEP،الجزائر،2006،ص60

(2) شاوشي حباسي، المرجع السابق،ص 22.

(3) هي فرقة دينية أسسها القديس فانانوبول سنة 1625 م لتخدم التبشير الديني وهي التي كلفها الوزير كولبيريت مثيل فرنسا في الجزائر.

2. خدمتهم المصالح الفرنسية في تركيا ذلك لأنهم لعبوا أدوارا معتبرة بخدماتهم الخيرية والتنصيرية معا وفي ولايات تابعة للدولة العثمانية.
3. احتكاكهم بالمجتمع الإسلامي ومعرفتهم بعاداته وتقاليده.
4. معرفتهم باللغة العربية وهذه مزية تسهل لهم الاتصال بالسكان في الجزائر وتيسر لهم نشر رسالتهم[1].

إلا أن هذا المشروع ظل راكدا مدة طويلة بسبب سياسة التردد التي عرفتها الحكومة الفرنسية في السنوات الأولى من الاحتلال، ولما رأى أن غاربيالدي اهتمام باريس بالتنظيم الإداري للجزائر أعاد الطلب مرة أخرى للمارشال سولت وزير الحربية مؤكدا له ضرورة إرسال هذه الفرقة إلا أن المشروع عطل مرة أخرى بسبب سوء تفاهم بين البابا والملك[2].

كما عرف المشروع التنصيري محاولة أخرى مثلتها زوجة الملك الملكة ايميلي التي باعت ممتلكاتها لفائدة رسالتها بالجزائر وأحضرت معها 18 راهبة، وقامت بفتح مدرسة للبنات سنة 1863 م وبلغ عددهم 160 تلميذة سنة 1837م، كما تم فتح مستوصف لمعالجة المرض وملجأ للأطفال الأيتام، فقد عملت هذه الملكة على الربط بين الاستعمار والتبشير في الجزائر وعملت على مد النفوذ السياسي بمبادئ الحضارة الفرنسية المسيحية[3].

كما بذلت الكنيسة جهودا لا تكل في محاربة الإسلام محاولة اجتثاث الجزائريين من جذورهم الدينية والثقافية واستمالتهم إلى النصرانية، كما دعا إلى ذلك كثير من المنصرين في مقدمتهم كبيرهم الكاردينال لافيجرى[4] في إحدى رسائله التي كتبها على سبيل المثال إلى

---

(1) شاوشي حباسي ،المرجع السابق، ص 43.

(2) نفسه، ص 43.

(3) بكوش نجاح، المرجع السابق،ص 68.

(4) لافيجرى هو قس مدينة نانسي لفرنسا، ولد في بايون سنة 1825م، وقد عرفه ما كماهون عندما كان قائدا عسكريا لهذه المنطقة وربط معه علاقات ودية ووافق وزير الحربية على اقتراح ماكماهون، دون تفكير في العواقب .

المسؤولين الفرنسيين يحثهم على إزالة العقبات من طريق المنصرين: "يجب إنقاذ هذا الشعب وينبغي الإعراض عن هفوات الماضي ولا يمكن ان يبقى محصورا في قرآنه... يجب أن تسمح فرنسا بأن يقدم إليه الإنجيل، أوأن تطرده بعيدا إلى الصحاري بعيدا عن العلم والتمدن"، فقد استعانت الكنيسة لبلوغ غاياتها بالعمال الخيرية والإنسانية من بناء مستشفيات وإقامة مدارس وغيرها من العمال التي توحي للجزائريين بأنهم جاءوا لإنقاذه وتقديم المساعدة له[1].

كما شجعت الكنيسة أيضا عمليات البحث الأثري بحثا عن بقايا الكنائس ورفات القديسين لعلها تستعين بها لإقناع الجزائريين بماضيهم المسيحي المزعوم، وبرزت تلك الجهود خاصة أثناء كوارث عامي 1866– 1868م حيث قام الكاردينال لافيجرى بجمع قرابة 1300 طفل وزعهم على مراكز أنشاها ببن عكنون والأبيار وبوزريعة وبولوغين والقبة وبوفاريك لعلاجهم وتنصيرهم وأرسل بعضهم إلى فرنسا لإفساد أرواحهم، ونجح في افتتاح خمس مراكز تنصيرية تحت غطاء التطبيب والتعليم ولكنها لم تحقق سوى إقبال السكان على التعليم والمعالجة[2].

وفي إطار السياسة الاستعمارية الهادفة إلى محو الشخصية الجزائرية حاولت فرنسا أن تجعل من الجزائر أرضا غربية، فاستعملت رجال الدين وعلى رأسهم الأسقف دوبوش Dupuch وكل الوسائل الممكنة لتنصير المسلمين بالقوة أو بالرشوة، ولم تتوقف عند هذا الحد بل تعاونت مع رجال التبشير في محاولة لتنصير الجزائريين وإخراجهم من دينهم الإسلامي، ولتحقيق هذا الغرض أرسل الجنرال بيجو مائتين وخمسين طفلا من اليتامى وسلمهم إلى أحد القساوسة طالبا منه تنصيرهم قائلا: "حاول يا أبي أن تجعلهم مسيحيين، وإذا فعلت فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار"، و تدعيما لهذا المنهج بعث البابا يوم 12 جانفي 1867م الكاردينال لافيجري إلى الجزائر لمهمة تنفيذ سياسة تنصير واسعة النطاق

---

(1) رابح تونسي، بشير بلاح، المرجع السابق،ص ص 104– 105.

(2) نفسه، ص 105.

حددها بقوله "علينا أن نجعل من الجزائر مهدا لدولة مسيحية تضاء أرجاؤها بنور منبع وحيها الإنجيل تلك هي رسالتنا"[1].

وأمام تطلعات لافيجري الرامية لجعل الجزائر بوابة لنشر المسيحية بإفريقيا، فإنه عمل على تشكيل وتأسيس منظمة لجمع شمل مبشرين من الآباء والكهان أولي شغف وإخلاص متين لنشر تعاليم الدين المسيحي أسماها بـــ فرقة الآباء البيض (Peres Blancs).

فقد أعلنت النشرية التبشيرية الرسمية لأبرشية الجزائر والتي نشرت بمجلة السيدة الإفريقية في 20 سبتمبر 1868م عن الافتتاح القريب لمعهد تكوين بالأبيار لتكوين أعضاء فرقة دينية رجالية يكون أعضاءها بمثابة طلائع الحضارة الأوربية بإفريقيا وناشرين للمسيحية فيها. وفي 2 فيفري 1869م وبعد ثلاثة أشهر من التكوين لبس الآباء لباسهم المسيحي التبشيري الجديد وبوركوا في كنيسة السيدة الإفريقية[2].

ومن جملة الشروط والقواعد التي ضبطها لافيجري للانضمام للفرقة والمشاركة في النشاط التبشيري في السنوات الأولى من نشاطه في الجزائر نذكر ما يلي:

1. أن يكون الأب كاثوليكي المذهب، وأن يكون قد امضى عامه السادس عشر في خدمة الديانة المسيحية وأكمل الدراسة الكلاسيكية بما فيها الفلسفة.
2. أن يمضي عاما تكوينيا في معهد البيت المربع بالحراش أين يتلقى دروسا دينية في اللاهوت، البلاغة ولهجات الأهالي المراد تنصيرهم، إضافة إلى دروس في النظافة، الرقابة، الطب والإسعاف.
3. يشترط على رئيس الفرقة أن يكون عمره يناهز 40 سنة وأن يكون قد امضى10 سنوات في خدمة الفرقة.

---

(1) عمار عمورة ، موجز تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص125.

(2) سعيدي مزيان، النشاط التبشيري للكاردينال لافيجري في الجزائر (1867– 1892م)، ط1،[دن]،الجزائر، 2009،ص ص 75– 76.

4. إكمال الدراسات في علم اللاهوت لمدة عامين بتونس بالمعهد الرهبني بتيبر وبمعهد قرطاج لمدة عامين آخرين، بحيث أنه لابد من 5 سنوات لتكوين أب من الآباء البيض وتختم الدراسة بأداء القسم للولاء للعقيدة المسيحية[1].

ومن جملة المبادئ العامة الأخرى التي رسمها لافيجري للآباء أثناء تأديتهم لواجبهم التبشيري في أوساط المسلمين الجزائريين:

1. منع التبشير المباشر حيث يسمح بالتكلم في أمور الدين المسيحي من الجانب التاريخي في المراحل الأولى من بداية الاحتكاك، كسرد تقبل أجداد الجزائريين للمسيحية في عهدها الأول بالجزائر أثناء الفترة الرومانية.
2. بحكم صعوبة التبشير وسط الجزائريين يوصى تجنب التعميد دون إذن من لافيجري.
3. الاهتمام البالغ بعنصر الأطفال فهي الثمرة التي ستقطف ثمارها.

وهكذا حاول لافيجري غزو الفكر الجزائري بعد أن ظهر له أن عملية الاحتلال العسكري قد انتهت كما لم يخفي سياسته الهادفة إلى محاربة القرآن الكريم والإسلام عامة، كما كان يهدف المبشرون بصفة عامة إلى القضاء على الدين الإسلامي واللغة باعتبارهما من معوقات العمل التبشيري ونشر لغة وثقافة المستعمر بين الجماهير الجزائرية باعتبارهما أدوات تسهل للاستعمار البقاء في الجزائر وتهيئ له الأرضية الصالحة للتنصير وإعادة المسيحية إلى الجزائر أي إحياء الكنيسة الإفريقية التي اندثرت منذ الفتح العربي الإسلامي في النصف الأول من القرن الهجري الأول[2].

---

[1] سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص ص 78- 79.

[2] محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص67.

الخاتمة

الخاتمـــة:

لم يدخر الاستعمار الفرنسي منذ أن وطأت أقدامه أرض الجزائر جهدا في تدمير بنى المجتمع الجزائري واستغلال أرضه واستعمار شعبه وتسخيره لخدمة مصالحه، فقد اعتمدت فرنسا الاستعمارية على عدة عوامل وأسس لربط الجزائر بفرنسا وتجسيد مفهوم الجزائر الفرنسية ميدانيا وعلى أرض الواقع لتجعل منها حتمية تاريخية وأمرا واقعا من الصعب في سياستها إسقاطه من قاموسها الاستعماري، لذلك كان أول ما قامت به هو العمل على التغيير الإداري الشامل للنظام العثماني السابق محاولةً إيهام الرأي العام الفرنسي والعالمي أنهم جاءوا إلى الجزائر ليدخلوا الحضارة لهذا البلد الذي كان تحت وطأة الأتراك لقرون عديدة من الظلم والغطرسة- حسب زعمهم- وأنهم بإمكانهم أن يخرجوه من تلك الظروف المزرية، إلا أن ضرب أسس وحدة المجتمع الجزائري من دين ولغة وعادات كان حجر الزاوية في السياسة الاستعمارية الفرنسية، فقد وضعت إدارة الاحتلال لسياستها عدة عوامل أساسية كانت في مجموعها تقوم على استرداد إفريقيا المسيحية حسب ما كانت تدعيه وتعمل لأجله، لذا شرعت في السنوات الأولى من احتلالها للجزائر في ترحيل المستوطنين إليها من كل الجنسيات لتغليب العنصر الأوروبي على العنصر الأهلي وكان الهدف من ذلك هو دعم الاستعمار وتثبيت ركائزه ليسهل عليها في النهاية دمج الشعب الجزائري وإلحاقه بفرنسا الأمر الذي استغله هؤلاء المستوطنين الذين حاولوا فرض سيطرتهم وإقامة نظام مدني لتحقيق طموحهم الأكبر الذي كان يتمثل في تحقيق الإدماج الذي كان يعني لهم إبعاد العسكريين والجزائريين عن السلطة السياسية والإدارية في المستعمرة، هذا فضلا عن كون أن الاستعمار الفرنسي عمل على استعباد الجزائريين وتحويلهم عن هويتهم، فقد كانت جهودهم منصرفة في هذا السبيل طوال فترة احتلاله للجزائر فقد سجن شعبًا برمته معتبرا لغة هذا المجتمع (اللغة العربية) لغة أجنبية مناهضا بشكل منظم لأي تقدم يمكن أن تحققه

حضارته وشخصيته فمنذ احتلال فرنسا للجزائر لم يخفي الفرنسيون مشاريعهم الإدماجية وتحيزهم السفرط لثقافتهم ولغتهم وديانتهم وهذا الطمس وإبطال كل القيم الوطنية وإبعاد الشعب الجزائري عن كل ما يربطه بدينه وقيمه وثقافته وتاريخه، هذا ولم تسلم حتى المعالم الجزائرية من الطمس والتغيير فقد حارب الفرنسيون المعالم العربية الإسلامية وحولوها إلى معالم فرنسية وتجسد ذلك في تغيير أسماء الشوارع وتهديم المنازل والأسواق، وكما حولت العديد من القصور إلى مؤسسات عسكرية ومستشفيات ونحوها وحولت المساجد إلى كنائس وأغلقت المدارس والزوايا ودور القرآن والتعليم ومحاربة الدين الإسلامي محاربة شديدة وعرس ثقافة أوربية جديدة في نفوس الجيل الجزائري الجديد.

كما عمل النظام الاستعماري على الاستيلاء عنوة بواسطة اللصوصية والقتل والإعدام الجماعي والتدليس على معظم الأراضي الفلاحية الغنية في القطر الجزائري تلك الأرض التي كانت عنصر عيش الجزائريين وأبعدتهم عن أرض آبائهم وأجدادهم وتركتهم فريسة للبطالة والتشرد والفقر والإهمال وكل ذلك لتطوير الاقتصاد الأوروبي والعمل على رفاهية مجتمعه على حساب شعب اعزل مغلوب على أمره.

فالتحولات التي أدخلها الاستعمار على الجزائر أرضا قد انعكست على الجزائر شعبا، فقد أدت هذه التحولات إلى تخريب المجتمع الجزائري القديم الذي لم يسمح لخلفه بوقف الاحتلال والتوسع الاستعماريين، وكان لابد أن يظهر مجتمع جديد في ظروف جديدة وأن تظهر نخبة جديدة لتحل محل نخبة قديمة وذلك للدفاع عن أرض كانت ذات وحدة وسيادة.

الملاحق

ملحق رقم: *01*

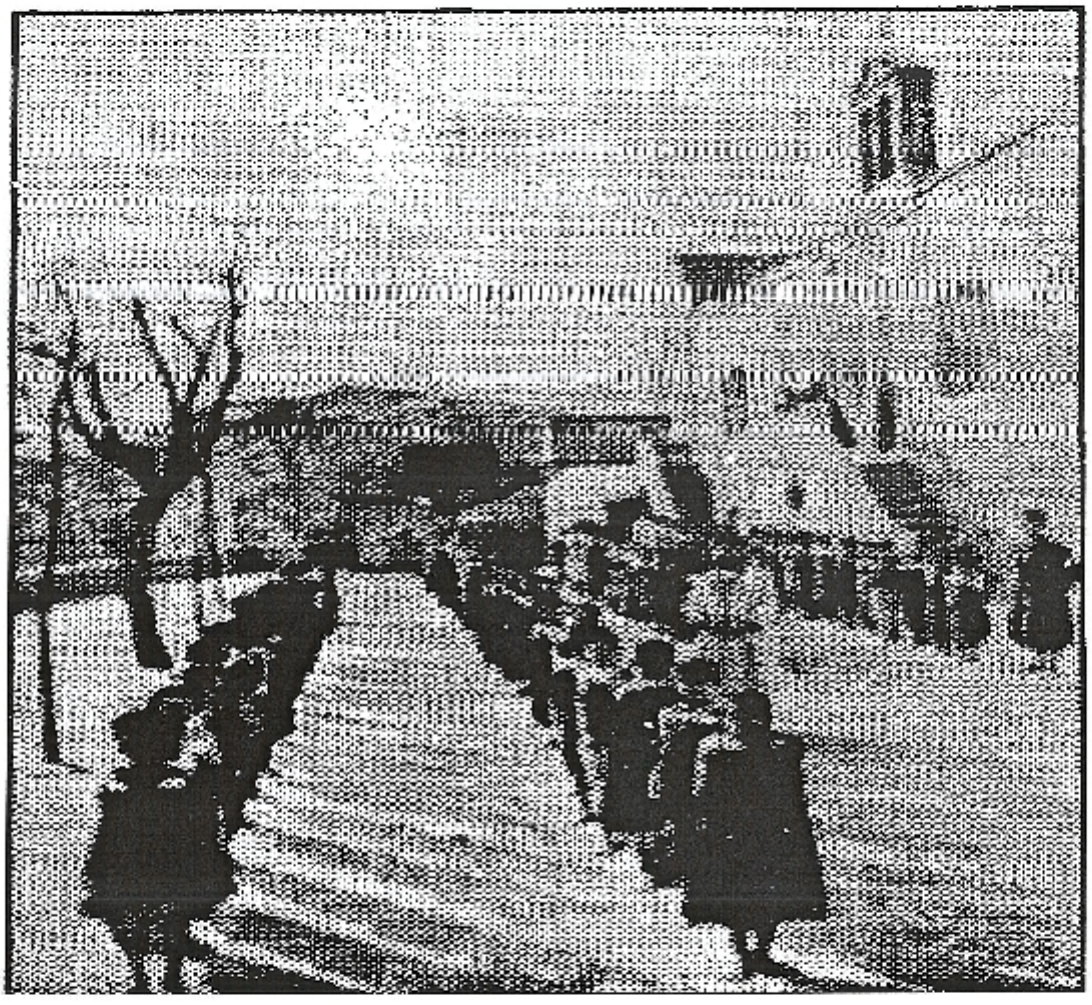

صورة تمثل مدرسة بقرية آيت واضو بناحية القبائل

المرجع: خديجة بقطاش، المرجع السابق ص 205

ملحق رقم:02

قروض التعليم (بالفرنك)

السنة	للتعليم الفرنسي	للتعليم الجزائري
1902	5.081.823	1.389.274
1903	5.558.978	1.179.165
1904	5.732.003	1.299.424
1905	7.847.368	1.314.234
1906	8.189.649	1.385.064
1907	8.955.390	1.594.464
1908	9.923.368	1.617.639

جدول يمثل قروض التعليم الخاصة بالأوربيين والجزائريين

المرجع: أبوالقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998، ص76

ملحق رقم :03

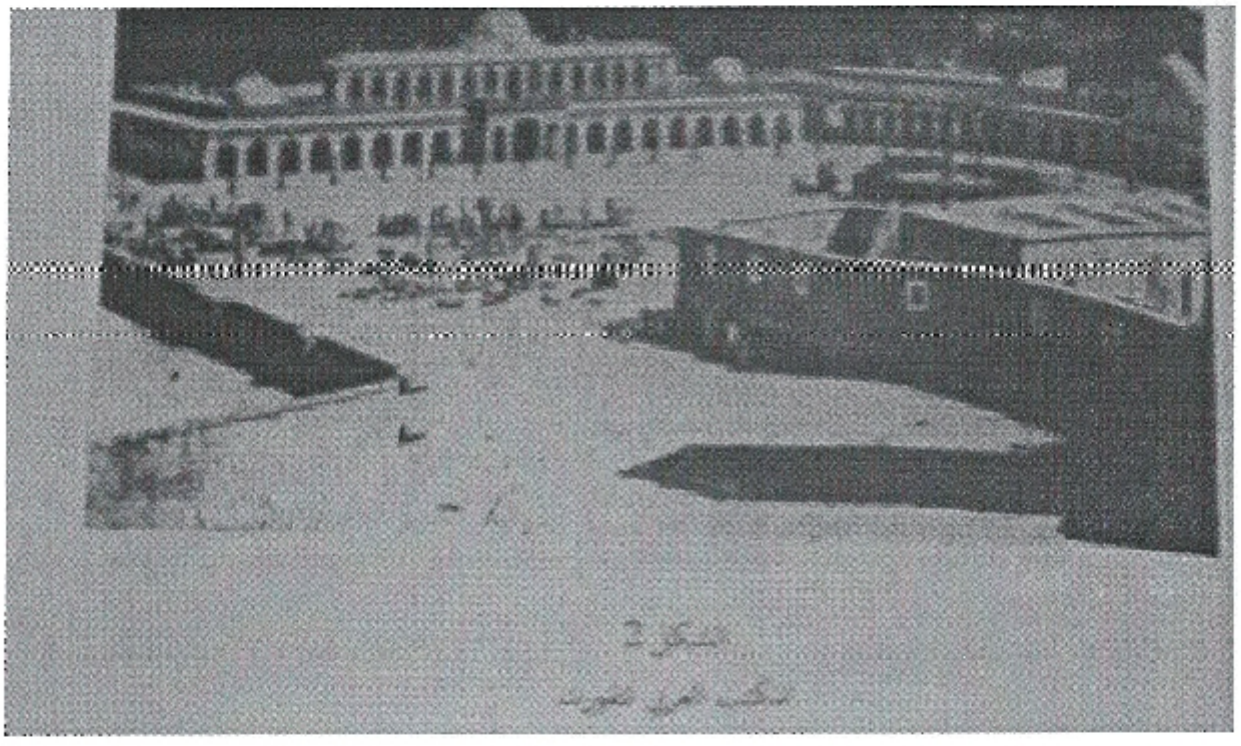

صورة تمثل مكتب عربي بتقورت

المرجع: سعيد علمي، الإستعمار والعمران: السياسات الإستيطانية والعمران في الجزائر،ج1، دار الكتاب[د م]،[د س]، ص 61

ملحق رقم :04

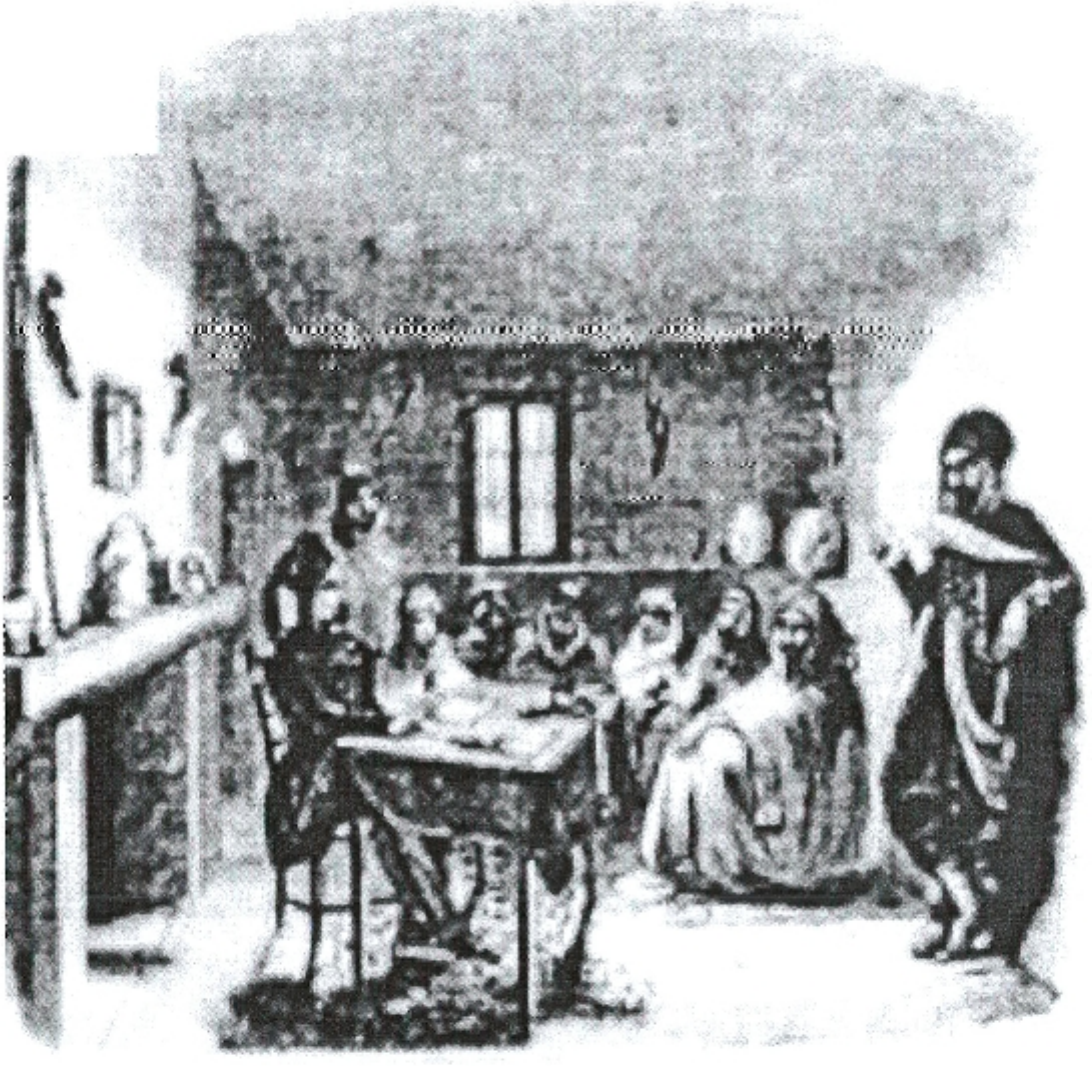

صورة تمثل أول مكتب عربي في الجزائر

المرجع: بشير بلاح، العربي لمنور وآخرون، المرجع السابق، ص 83

ملحق رقم :05

اعلموا يا اهل الجزائر

انا حضرة الكبير نور الكبير حاكم دولة الجزائر الآن اريد في اشغال العرب مثل البرية أن تنظر في أمورهم وتبدل مجهودي فيهم وتصلح حالهم وتكون المحبة بيننا وكذلك اريد الخير والعافية ولهذا نامر أولا :

في شأن قسيان كبير المسمى آغة العرب واسمه يظهر لكم ما هو مكلف في اموركم . فهذا القسيان الكبير الذي هو تحت امرنا يكون اشغالكم على يديه وهو الناظر عليهم ويعمل جهده وطاقته لتوفير سلطنة الفرانصوية ولاجل العافية ولطاعة الامور التي تخرج من عندنا والشكاوات وكذلك المكاتب لتفصيل الدعاوي الخ لم وصلوا الى قبليهم ويبعثهم الينا عاجلا وان كانت حاجة خفيفة أو مستعجلة فالقسيان المذكور هو المأمور بها ، وان كانت دعوة كبيرة لابد أن يخبرنا بها ويستأمرنا عليها . لامر الثاني لازم بأن هذا المتكلف بدعوة العرب يوصل الاخبار للاكبار اذا طلبوهم منه ويأخذ بخاطرهم في المطلوب .

الأمر الثالث القسيان المذكور هو متكلف بأمور البادية من سوى عسكر العسكر . وكفا ذكرنا ليس عنده منع في أمور خدمة الجيندرامية .

الأمر الرابع لكن هذا الاغة يكون متكلف بكل ما أمرناه من غلمان وكذالك هناك من العسة الخارجة ، وهذا حين ليس يلزم عسكر كثير . واذا كان يلزم عسكر كثير يوقع الحكم في يد الذي هو متكلف به . الأمر الخامس . لازم للاغة من أربعت وعشرون ساعة الى الرابعت وعشرون ساعة أن يخبرنا ويكاتبنا بما وقع عنده وبالخبر الذي كان عنده . الأمر السادس ويكون عنده في عون خدمته زوج قسيانات وزوج طرجمانات الذين تعينهم له . آمر السابع هذا الأغة وحده متكلف في أمور الصبايحيه ، والذي عصة الأمر فيركب ويركبوا معه الصباية وينضر معهم في أمور البادية ، واذا حدثت دعوة كبير وأمراهم فيدخلوا تحت يد قسيان آخر أكبر .

صورة تبين أول اعلان عن تأسيس المكتب العربي سنة *1834*

المرجع: عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص175

ملحق رقم : *06*

صكوك منح القطع الأرضية (1)

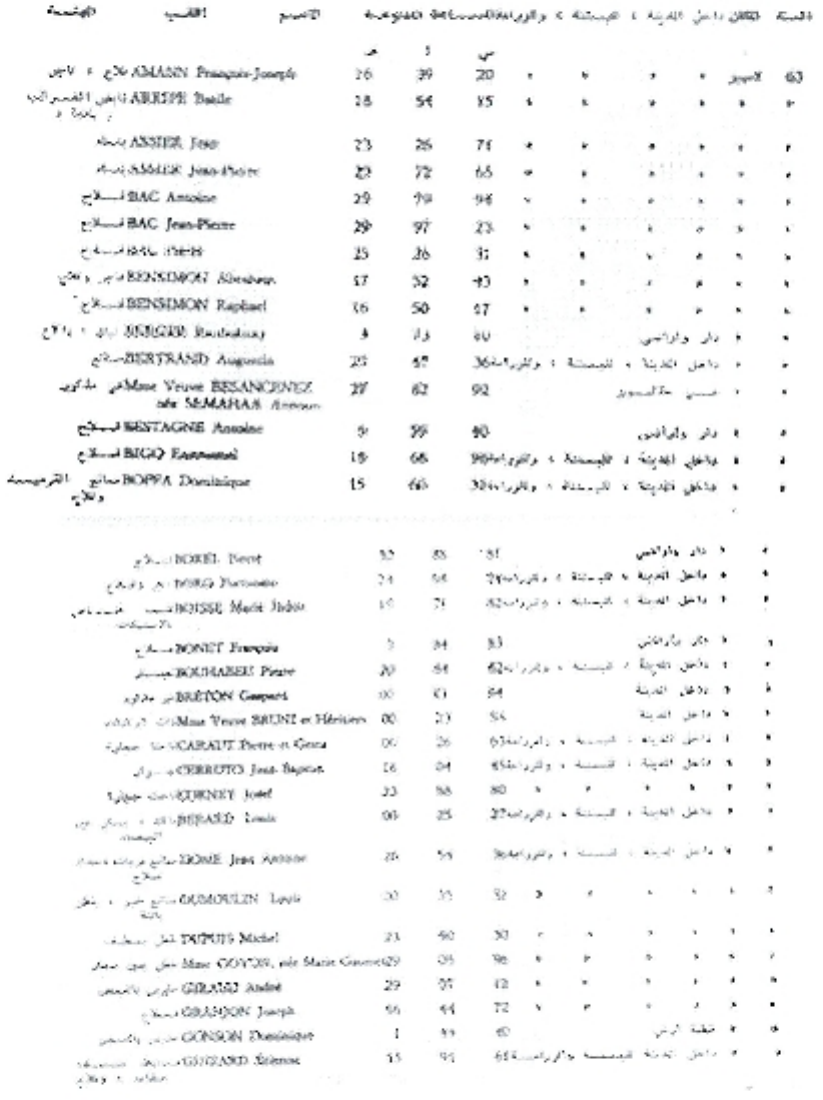

صورة تبين صكوك منح قطع الأرضية للأروبيين

المرجع: عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص165

ملحق رقم: 07

جدول تطور الاستيطان (والمساحات بالهكتارات الموزعة على المستوطنين)

من سنة 1830 م إلى غاية 1929 م

الفترة	المستـوطنات	المساحة بالهكتارات	المستوطنون
1830 1850	150	427.604	63.497
1851 1860	91	184.255	103.322
1861 1870	23	73.211	129.898
1871 1880	207	233.369	195.418
1881 1890	89	161.661	267.672
1891 1900	80	99.353	364.257
1901 1920	217	248.289	633.149
1921 1929	71	70.418	657.641
المجموع	928		1.498.323

جدول يبين نتائج الاستيطان الرسمي من *1830/1929*

المرجع: عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص154

ملحق رقم :08

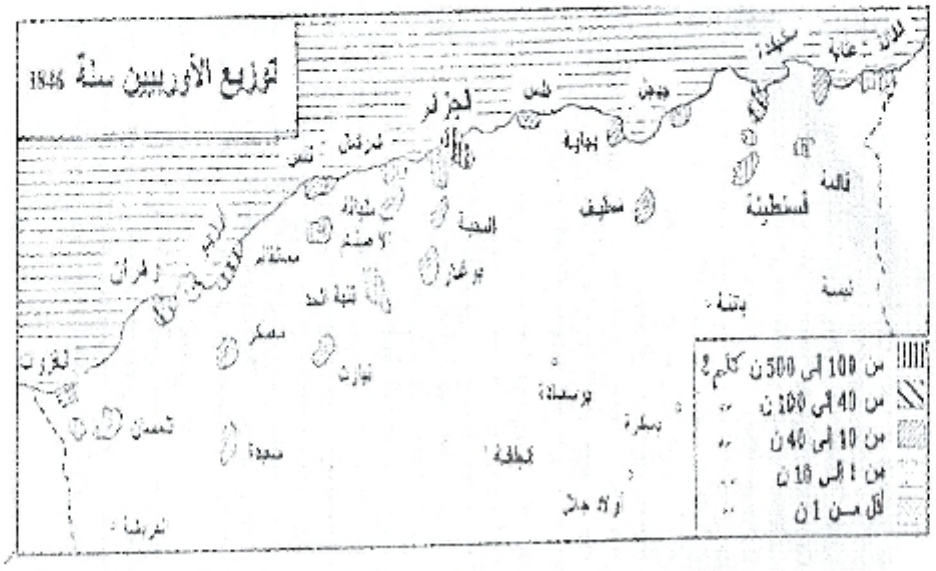

صورة تبين توزيع الأوربيين سنة *1846*

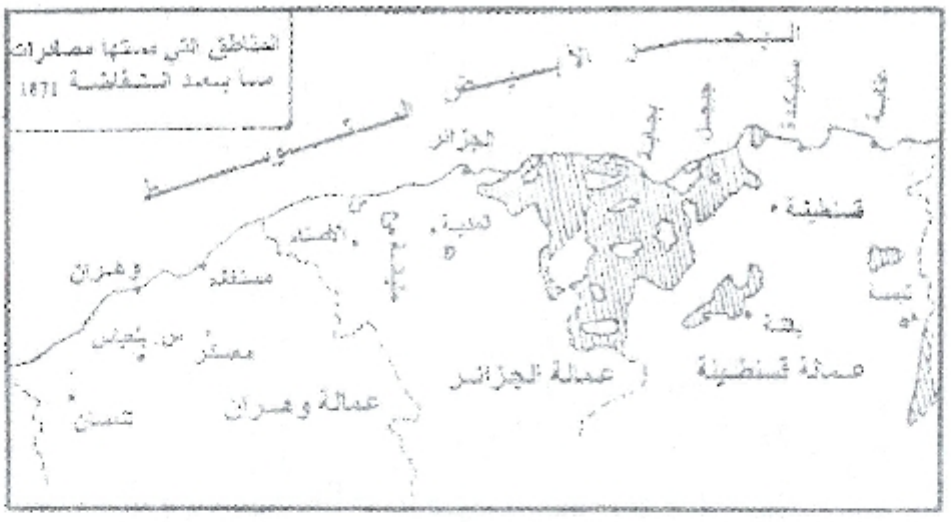

صورة تبين المناطق التي مستها مصادرات ما بعد انتفاضة *1871*

المرجع: صالح عباد، المرجع السابق، ص26، ص112

ملحق رقم:09

صورة تمثل راهبة مع تلميذات مدرستها للشؤون المنزلية

المرجع: خديجة بقطاش المرجع السابق، ص207

ملحق رقم:10

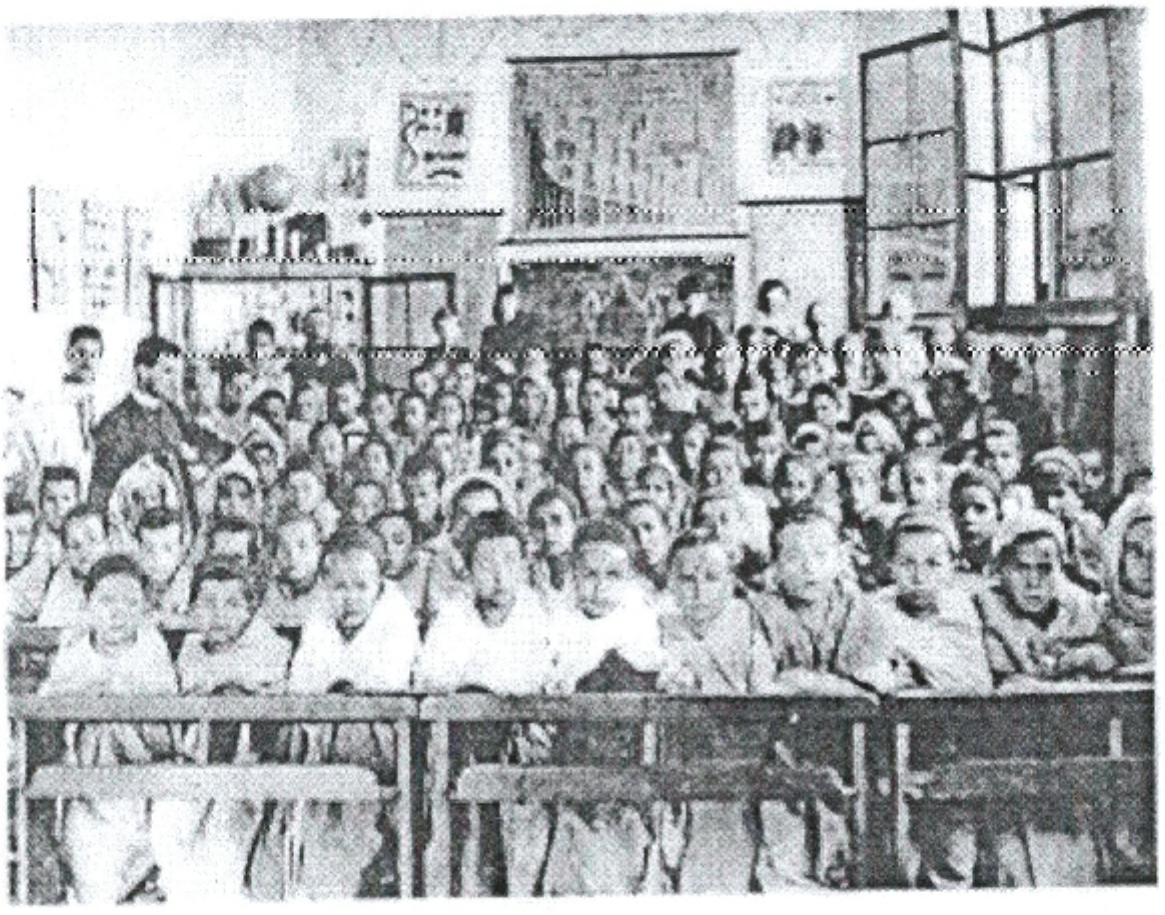

مدرسة «فرنسية-إسلامية» ببلاد
القبائل 1900

صورة تمثل مدرسة فرنسة إسلامية ببلاد القبائل1900

المرجع: : بشير بلاح، العربي لمنور وآخرون، المرجع السابق، ص 95

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا المصادر:

1. أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.
2. حمدان بن عثمان خوجة،المرآة، تقديم وتعريب: محمد االعربي الزبيري،منشوراتANEP،الجزائر،2006.
3. فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: فيصل الأحمر، دار القصبة للنشر ن الجزائر، 2005.

ثانيا:

المراجع العربية والمعربة:

1. إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)، دار الهدى للنشر والطباعة، الجزائر، 2013.
2. إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنـــوب الغربي الجزائـــري (1881- 192 م)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
3. إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
4. إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830- 1962 م)، دار هومة، الجزائر، 2007.
5. إبراهيم مياسي، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1995.
6. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأداء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1990.

7. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.
8. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج5،دار الرائد، الجزائر، 2009.
9. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990.
10. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830– 1900 م)، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، [د.س].
11. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860– 1900)، ج1، دار الرائد، الجزائر، طبعة خاصة، 2009.
12. أبو القاسم سعد الله، بحوث في التاريخ العربي الإسلامي، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 2003.
13. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998
14. أبوالقاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، (1830– 1954 م)، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، [د.س].
15. أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر: المقاومة والتحرر (1830– 1962)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.
16. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر: بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
17. إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830– 1962)، ج1، دار العرب للنشر والتوزيع، [د.م].[د.س].

18. اندري نوشي، إيف لاكوست وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطنبولي، المنصف عاشور وآخرون، المطبوعات الجامعية، باريس، 1960.
19. أونيفييه لوكور غرانميزون، في نظام الأهالي، تر العربي بويفون، منشورات السائحي، الجزائر، 2001.
20. ايفون توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة: المدارس والممارسات الطبية والدين (1830– 1880)، دار القصبة للنشر والتوزيع الجزائر، 2005.
21. بسام العسيلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، دار النقاش، الجزائر، 2010.
22. بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع وإحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830– 1962)، المؤسسة الوطنية و ط و ت، الرويبة، 2007.
23. بوعزة بوضرياسة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830– 1900م)، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
24. بوعلام نجادي، الجلادون (1830– 1962 م)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، [د.م]، 2007.
25. تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، منشورات ANEP، [د.م]، 2001.
26. تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس: فلسفته وجهوده في التربية والتعليم (1889– 1940م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970.
27. جعفر عباس، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

38. شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار (1827– 1871)، تر: جمال فاطمي، نادية الأزرق، فتحي سعيدي وآخرون، مج1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013.

39. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871– 1919)، ج2، تر: الحاج مسعود، أ. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

40. شاوشي حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830، دار هومة، الجزائر، 1962.

41. الصادق مزهود، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني، ط2، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2012.

42. صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830– 1930)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، [د.ن] .

43. صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1962، ج1، ط1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1989.

44. صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد 1844– 1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

45. صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة (1826– 1954 م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.

46. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر: من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م– 1962 م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.

47. صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال: المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005.

48. صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم، عنابة، 2005.

49. عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939)، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2007.

50. عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

51. عبد الحميد شيخي، فيصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية: دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، [د.ن]،الجزائر.

52. عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط/، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

53. عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، دار الثقافة، بيروت، 1970.

54. عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، ط2، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 1995.

55. عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة للطبع والتوزيع ،الجزائر، 2010.

56. عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة التنمية الرأسمالية في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

57. عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية (1871- 1962م)، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

58. عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر: سياسيا، ثقافيا واجتماعيا، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1985.

59. عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي – دراسة تاريخية مقارنة–، عالم المعرفة، الكويت، 1983.

60. عدة بن داهة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830– 1962)، ج1، [د.م]، [د.ن]،2005.

61. عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا: دراسة تحليلية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

62. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.

63. عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ: الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

64. عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر، 2002.

65. عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830– 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

66. عميراوي احميدة، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830– 1954)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

67. عميراوي أحميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، عين مليلة، 2005.

68. غي بريفلي، الطلبة الجزائريون في الجامعة الجزائرية (1880– 1962م)، تر: حاج مسعود بكلي، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2007.

69. محفوظ قداش، جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر (1830– 1950)، تر: محمد المعراجي، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، [د.ن]، [د.م].

70. محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات (1830– 1962م)، تر: اوذاينة خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

71. محمد السعيد عقيب، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في الثورة (1955– 1962). الشاطبية للنشر والتوزيع، [د.م]، 2012.

72. محمد الصالح صديق، أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2009.

73. محمد الطاهر وعلي، التعليم البشيري في الجزائر من 1830– 1904 م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

74. محمد الطمار، الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.

75. محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830– 1954)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (د. م)، 1994.

76. محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2013.

77. ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999.

78. ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر: الفترة الحديثة والمعاصرة، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

79. ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

80. نبيل بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، 1990.

81. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954 م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

82. يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، (1830- 1954 م)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، [د.م]، 1995.

83. يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، (د. م)، 2007 .

84. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20: من شهداء ثورة أول نوفمبر (1954- 1962)، دار الهدى، عين مليلة، 2008.

85. يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

86. يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2004.

ثالثا:

المراجع الأجنبية:

1. Charles robert agéron, Histoire de l'algérie contemporaine, Paris, P.U.F. 1964.

2. Cloud Bontemps, Manuel des institutions Algériennes, Paris, edition Cujas, 1976.

3. Collat Cloud, les institutions de l'Algérie durant la période Coloniale (1830-1962), éclations du C.N.R.S, paris, office, 1987.
4. Youcuf djbari, la France en Algérie, bilans et controverses, Veloum 2, office des publication universitaires, 1995.

رابعا:الرسائل الجامعية:

1. بكوش نجاح، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاستعمارية في الجزائر (1830 1900م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2013- 2014.
2. بن موسى حمادي، جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850- 1900م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003- 2004.
3. بورغدة رمضان، الجزائريون والعدالة الفرنسية في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة
4. الجمعي خمري، حركة الشباب الجزائريين (1900- 1930 م)، رسالة ماجستير، 1994.
5. راضية بن قجوح، الاستيطان الاستعماري في الشرق الجزائري (عمالة قسنطينة) 1830- 1899، بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2013 2014.

6. رزيقة بوضربة، حق المسلم في الترشح والانتخاب في ظل السياسة الاستعمارية (1848- 1947م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص المغرب تاريخ وحضارة، جامعة قسنطينة 2012- 2013.

7. زكية معامرية، الاستيطان الفرنسي في الجزائر والصهيوني في فلسطين- دراسة مقارنة- بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2013- 2014.

8. عيسى يزير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر خلال 1830- 1914، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.

9. قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940- 1954 م)، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه، العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010- 2011.

10. نصر شميسة، الإصلاحات السياسية الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1919- 1947 م)، بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2013- 2014.

11. نوال براهمية، الحملة الفرنسية على الجزائر في 1830 (الأسباب والنتائج)، بحث مقدم لنيل شهادة الليسانس في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1845، قالمة، 2007- 2008.

خامسا:الدوريات والمجلات

1. إبراهيم مياسي، دوافع احتلال فرنسا للجزائر، مجلة الرؤية، العدد الثالث السداسي الأول، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1997.
2. أحمد السليماني، نزع الملكية العقارية للجزائريين (1830- 1871 م)، مجلة المصادر العدد 6، 2002.
3. محمد البشير الهاشمي مغيلي، التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، العدد 6، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، رويبة، مارس 2002.
4. يسمينة زمولي، الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية قسنطينة نموذجا (1870- 1900م)، مجلة إنسانيات، عدد مزدوج، مج2، وهران ،29- 30 جويلية، ديسمبر 2005،.

الفهرس

فهـــرس المحتـــوى

كلمة شكر

إهداء

مُقَدِّمَة

الفصل التمهيدي: الحملة الفرنسية على الجزائر واحتلال العاصمة

المبحث الأول: العلاقات الفرنسية الجزائرية 09

المبحث الثاني: أسباب الغزو الفرنسي للجزائر 14

- الأسباب الدينية 15
- الأسباب السياسية 15
- الأسباب الاقتصادية 18
- الأسباب العسكرية 20
- حادث المروحة 20

المبحث الثالث: توقيع معاهدة الاستسلام وسقوط العاصمة 21

الفصل الأول: الإدارة الاستعمارية ومرحلة الحكم العسكري (1830-1870م)

المبحث الأول: التغيير الإداري وتكريس الاحتلال 26

- اللجنة الإفريقية 30
- تقارير اللجنة 33
- قرارات اللجنة 34

المبحث الثاني: السياسة الاستيطانية 41

مراحل الاستيطان الأوربي في الجزائر 43

- المرحلة الأولى الإستطان الرسمي 44
- المرحلة الثانية الاستيطان الحر 46
دعم الاستيطان الأروبي في الجزائر 50
الدعم المادي 50
- الدعم المعنوي 52
المشاريع الإستطانية 53
الاستيطان الريفي 54
- الاستيطان الحضري 55
المبحث الثالث: إدارة المكاتب العربية 56
تنظيم المكاتب العربية 58
- الموظفون 58
- السلم الإداري 59
مهام المكاتب العربية 61
الدور العسكري 61
- إدارة شوون الأهالي 62
- الدور الاستيطاني 66
- المكاتب العربية والأسر الكبرى 67
- الدور الإقتصادي 68

الفصل الثاني: الإدارة الاستعمارية ومرحلة الحكم المدني (1871-1912م)

المبحث الأول: الهيكل الإداري المدني 70

- قيام النظام المدني 70
- التعديلات الإدارية 73
- التنظيم الإداري في الجنوب الجزائري 79

المبحث الثاني: سياسة الإدماج 80

القوانين الاستيطانية 80

- نتائج السياسة الاستيطانية على الأهالي و المستوطنين 83
- التنظيم القضائي 84
- قانون الاهالي 89
- قانون الحالة المدنية 90
- قانون الإلحاق 96
- قانون النظام المالي 97

المبحث الثالث: التجنيد الإجباري 98

الفصل الثالث: الإدارة الإستعمارية و سياستها الإقتصادية و الثقافية و الدينية

المبحث الأول: الزراعة والصناعة 106

الزراعة 106

- زراعة الحبوب 108
- زراعة الخضر 109
- زراعة الكروم 109

- زراعة الحمضيات 109
- زراعة الزيتون 109
- النخيل 110

الصناعة

- الصناعات التقليدية 111
- الصناعة الآلية 111

المبحث الثاني: التعليم 114

- لمحة تاريخية عن التعليم قبل الإحتلال 114
- وضعية التعليم غداة الإحتلال 116
- أقسام التعليم 120
- التعليم الإبتدائي 120
- التعليم الثانوي العالي 122

اهداف السياسة التعليمية 124

- **موقف الأهالي والمعمرين من التعليم الفرنسي** 126
- موقف الأهالي 126
- موقف المعمرين 127

المبحث الثالث: التبشير والتنصير 129

- التبشير وعلاقته بالإستعمار 129
- سياسة التنصير 131

خاتمة 137

قائمة الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتوى